مقدمة لدراسة علم اللغة

دكتور

حلمي خليل

أستاذ العلوم اللغوية

كلية الآداب / جامعة الإسكندرية

١٩٩٣

دار المعرفة الجامعية
٤٠ ش سوتير - إسكندرية
ت : ٤٨٣٠١٦٣

مقدمة لدراسة علم اللغة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة لدراسة علم اللغة

دكتور
حلمي خليل
أستاذ العلوم اللغوية
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

دار المعرفة الجامعية
٤٠ ش سوتير - إسكندرية
ت : ٤٨٣٠١٦٣

مقدمة

اللغة من أعرق مظاهر الحضارة الإنسانية ، بل هي أصل الحضارة وصانعة الرقي والتقدم ، فهي تؤلف الحد الفاصل بين شعب وشعب ، وبين أمة وأمة ، بل بين حضارة وحضارة ، لأن الأفراد الذين يتكلمون لغة واحدة لا يتفاهمون بيسر وسهولة فحسب ، وإنما هم قادرون على أن يؤلفوا مجتمعاً إنسانياً موحداً متجانساً ، لأن اللغة هي قوام الحياة الروحية والفكرية والمادية ، بها يعمِّق الإنسان صلته وأصالته بالمجتمع الذي يولد ويعيش فيه حيث تخلق اللغة من أفراده أمة متماسكة الأصول موحدة الفروع .

وقد حاول العلماء والمفكرون واللغويون ، على مر العصور ، أن يسبروا غور هذه الظاهرة الفريدة العريقة في حياة البشر ، وأن يزيحوا الستار عن سر أصلها ونشأتها . ولكن عراقة اللغة وقدمها حالا دون الوصول إلى سرّ الأصل والنشأة ، فانصرف العلماء واللغويون منهم خاصة ، عن الخوض في سر النشأة ومتاهات الأصل والتفتوا إلى اللغة ذاتها يحللونها ويدرسونها تحدوهم فما ذلك تساؤلات ، كانت وما زالت ، تتحدى عقولهم مثل : مم تتركب اللغة ؟ وكيف تتركب ؟ وما وظيفتها في حياة الناس والمجتمع ؟ وما علاقتها بالفكر والنفس ؟ أهناك فرق بين لغة وأخرى ؟ أم أن اللغات تتشابه ؟ وإن كانت تتشابه فما أصل هذا التشابه ومظاهره ؟ وإن كانت تختلف فما حقيقة هذا الاختلاف وحدوده ؟ أتبقى ساكنة جامدة على مر العصور ؟ أم تنمو وتتغير وتتطور ؟ عشرات الأسئلة التي ظلت تلاحق اللغويين والعلماء بل الفلاسفة

ورجال الفكر والفن ، منذ أن بدأ الإنسان يفكر في اللغة باللغة وما زالت تتحدى وتلح فتدفع إلى مزيد من الدرس والتحليل .

وقد استطاع علماء العربية القدماء الإجابة عن بعض هذه الأسئلة في تراث لغوي ضخم ، لأن اللغة العربية لم تكن بالنسبة لهؤلاء العلماء مثل غيرها من اللغات ، وإنما كانت ، وما زالت ، لغة ذات طابع خاص أو بعبارة أدق لغة لها مكانة خاصة في قلوب المتكلمين بها وعقول الدارسين لها منذ أن نزل القرآن الكريم ناطقاً بها ، فتحولت من لغة حياة إلى لغة عبادة وحياة معاً .

ولكن هذه الخصوصية لم تحل دون درس العربية وتحليلها مثل غيرها من اللغات في الحضارات الأخرى، بل لعل هذه الخصوصية كانت الدافع وراء انكباب النحاة واللغويين على دراستها وتحليلها والكشف عن نظامها بما أتيح لهم في عصرهم من علوم ومعارف ، فاستخدموا في دراستها أساليب الفقهاء وعلل المتكلمين والمناطقة ، كما وظفوا جانباً من العلوم الطبيعية في دراسة أصواتها ، وحديث ابن سينا (ت ٤٢٨ هـ) عن الصوت والقرع والقلع في كتابه «أسباب حدوث الحروف» خير دليل على ذلك . ومن ثم استطاع هؤلاء العلماء الكشف عن جوانب وأسرار من العربية ، صوتياً وصرفياً ونحوياً ودلالياً ، ينطق بذلك تراث لغوي لا تكاد الحضارة الإنسانية تعرف له نداً أو نظيراً .

وقد أتاح لنا العصر الذي نعيش فيه اليوم من علوم اللغة وطرق دراستها وتدريسها ما لم يتح مِثله لعلماء العربية القدماء، فهل نقف وقفة المتفرّج على هذه العلوم قانعين بما في التراث اللغوي من معارف وعلوم نحفظها ونجترها ونرددها ، أم نشارك ونتفاعل حتى نبث الحياة في هذا التراث بمعارف وعلوم تعيد له سيرته الأولى ؟ . إن قراءة التراث اللغوي العربي قراءة فهم وتمثل لا قراءة حفظ وترديد تضع بين أيدينا إجابة واضحة مستقيمة عن هذا السؤال .

فقد روى الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ) ، في كتابه «الإيضاح في علل

النحو» ، أن الخليل بن أحمد (ت ١٧٥هـ) سئل عن علل النحو وأصوله من أين أتى بها ، هل اخترعها من عنده ؟ أم أخذها عن العرب أبناء اللغة ؟ فقال الخليل : إن مثلي ومثل اللغة العربية كمثل رجل دخل داراً محكمة البناء عجيبة النظام والأقسام ، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء أعجبه قال إنما فعل باني الدار هذا لعلة كذا وكذا ولسبب كذا وكذا ، فجائز أن يكون الباني للدار قد فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الرجل ، وجائز أن يكون قد فعل ذلك لعلة أخرى ، فإن أتيح لغيري علة لما عللته من النحو هي أليق مما ذكرته فليأتِ بها . وهذا كلام مستقيم وإنصاف من الخليل، كما يقول الزجاجي .

على هذا النحو من الموضوعية والتفكير الواضح المستقيم يضعنا الخليل على طريق الأخذ بأسباب العلم في تجديد درس العربية والتعليل لها بغير العلل التي قال هو بها ، وقد أتاح لنا علم اللغة الحديث والمعاصر ما لم يتح للخليل من مناهج البحث اللغوي بلغت من الدقة والموضوعية والعلمية والشمول ما يفتح أمامنا آفاقاً جديدة في درس العربية الذي وقفت به القرون عند حدود الاجترار والحفظ والترديد ، وقد شعر بعض القدماء بهذا فقال إن علم النحو نضج واحترق ! .

ومن العجيب حقاً أن بعض الناس ما زال يرى أن في دراسة العربية ، بطرق ومناهج لم يعرفها القدماء ، عدواناً عليها ومحاولة لهدمها ويصمون أصحاب هذه الدعوة لتجديد درس العربية وتدريسها بالتغريب والتنكر للتراث ، وهي نغمة كانت قد شاعت وذاعت في بداية معرفة الحياة العلمية والجامعية في العالم العربي بعلم اللغة مع نهاية النصف الأول من هذا القرن ، ثم خفتت مع استقرار هذا العلم في الجامعات العربية ، ولكنها عادت تتردّد في الأونة الأخيرة بصورة لافتة للنظر وأغلب الظن أنها آتية من هؤلاء الذين يكتفون بالحفظ والاجترار .

ومن هنا تأتي أهمية هذه المقدمة في دراسة اللغة لأنها في ظني تنطلق من التراث إلى المعاصرة ، فقد حاولت أن تضع بين يدي القارىء المهتم

بالمعرفة اللغوية ، والطالب الجامعي الذي يبدأ في دراسة اللغة دراسة علمية منظمة ، أصول مبادىء التفكير والبحث اللغوي عند العرب بجوار أصول ومبادىء التفكير والبحث اللغوي الحديث والمعاصر ، لا ليحفظ ويردد وإنما ليعرف ويفكر ويقارن ويستخلص .

والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم وأن يهدينا سواء السبيل .

حلمي خليل

(علم اللغة Linguistics)

يُعرف علماء اللغة في العصر الحديث علم اللغة (Linguistics) بأنه «العلم الذي يدرس اللغة دراسة علمية»[1] ، (Linguistics is the Scientific Study of Language) ثم يتوقفون طويلاً ، أمام مصطلح «العلمية» (Scientificness) ومصطلح «اللغة» (Language) ، لكي يوضحوا ما المقصود بهما في هذا التعريف ، وأرى أننا بدورنا في حاجة إلى الوقوف أمام هذين المصطلحين لنعرف بدقة ما المقصود بهما في دراسة اللغة . ولنبدأ أولاً بمصلح العلمية ، وثانياً بمصطلح اللغة .

أولاً : العلمية Scientificness

العلمية أو المنهج العلمي (Scientific Method) هو مجموعة من الإجراءات أو الأساليب التي يعتمد عليها أي باحث في دراسة ظاهرة من الظواهر ، بعض هذه الإجراءات والأساليب حسي وبعضها عقلي وقد تتمثل الإجراءات والأساليب الحسية في الملاحظات المباشرة التي يقوم بها الباحث حول الظاهرة أو التجارب التي يجريها للتحقق من الفروض التي أقامها بناء على هذه الملاحظات ، أما الجانب العقلي فيتمثل في القواعد والقوانين التي يستنتجها من هذه الملاحظات والتجارب بحيث تكوّن قواعد عامة تحكم

---

(١) انظر Crystal. David, Linguistics p. 11.
وانظر أيضاً كريستل ، دافيد . التعريف بعلم اللغة ترجمة حلمي خليل ص ٧٨ وما بعدها.

وتفسر حقيقة الظاهرة موضوع الدراسة وما يرتبط بها أو يتفرع عنها من ظواهر أخرى ، ولعل الجانب العقلي من مفهوم العلمية يأتي في المرتبة الأولى قبل الإجراءات والأساليب الحسية رغم أهميتها كما تتمثل في عصرنا الحاضر في الأجهزة والآلات الحديثة المتطورة التي يستخدمها العلماء اليوم في إجراء التجارب أو رصد الملاحظات أو التحقق من الفروض وغير ذلك .

ويتمثل الجانب العقلي في عمليتي التجريد والتعميم ، وهاتان الكلمتان تشيران في الحقيقة إلى لب المنهج العلمي في دراسة ظاهرة ما بغية الوصول إلى القوانين العامة التي تحكم وتفسر جوانب الظاهرة المدروسة . ويشرح لنا الدكتور زكي نجيب محمود في كتابه «أسس التفكير العلمي» دور هاتين العمليتين أعني التجريد والتعميم في منهاج البحث العلمي فيقول :

إذا قال شاعر مثل أبي العلاء المعري (ت ٤٤٩ هـ) :

خفّف الوطء ما أظن أديم الأرض إلا من هذه الأجساد

فأبو العلاء يقدم لنا في هذا البيت تصوراً شعرياً لمكونات الأرض ، يختلف تماماً عن المعرفة العلمية للعناصر التي تتكون منها الأرض ، ومع ذلك فلا يجوز أن يتعرض له عالم في الجيولوجيا قائلاً لقد أخطأ أبو العلاء ، فسطح الأرض ليس مكوناً فقط من العناصر التي تكون أجساد البشر ، إنما يحتوي على عناصر أخرى كثيرة ، ثم يبدأ في ذكر هذه العناصر الواحد منها تلو الآخر . مثل هذا العالم الجيولوجي لم يفهم الحقيقة الشعرية لأن للشعر مقاييس أخرى مختلفة يقاس بها غير المقاييس التي يقاس بها الصواب والخطأ في العلوم ، لأن الحقيقة العلمية عامة ومجردة ، أما الحقيقة الشعرية فهي خاصة وفردية كما تختلف من شاعر إلى شاعر آخر .

والتجريد كما هو ظاهر من المعنى المباشر للكلمة هو خلع للصفات عن الأشياء التي تتصف بها ، فمثلاً هذا القلم الذي اكتب به الآن هو قلمي الخاص ، واستطيع أن أميزه من سائر الأقلام الأخرى بعلامات خاصة وفردية أعرفها فيه ، فهو من هذه الناحية شيء محدد ومعلوم له فرديته وخصوصيته ،

ولكن قلمي هذا ليس أول الأقلام ولا آخر الأقلام في هذه الدنيا التي تعج بالأشياء ، بل هنالك أقلام غيره كثيرة ، كانت وكائنة وسوف تكون ، وهي وإن اختلفت ألوانها وأحجامها وطرائق صنعها فبها جانب تشترك فيه ، وإلا فما يصح لنا أن نشركها جميعاً في اسم واحد يطلق عليها وهو اسم «القلم» .

فإذا ما بلغنا الدرجة التي نطلق عليها هذا الاسم الشامل برغم أوجه الاختلاف التي تميز بعضها ، فلا بد أن نكون عندئذ قد طرحنا بعقولنا عدداً كبيراً من صفاتها الجزئية التي كانت تختلف فيها ، ويتميز بها قلم عن قلم آخر ، طرحنا مثلاً صفات اللون والحجم وطريقة الصنع وفي الوقت نفسه نظرنا إلى المهمة التي يؤديها القلم فقط وهي المهمة التي تشترك فيها جميع الأقلام وهي الكتابة .

ونحن عندما نخلع عن الأقلام هذه الصفات الجزئية الفردية التي كانت تميز قلماً عن آخر نكون في الواقع قد ابتعدنا عن الواقع الحسي الملموس ، كما ندركه بحواسنا ، إذ الواقع الحسي ليس فيه إلا الأفراد المختلفة ، وحواسنا من بصر وسمع ولمس وغير ذلك ليس في وسعها إلا أن تتصل بتلك الأفراد ، أما إذا خلعنا عن هذه الأشياء الفردية صفاتها الجزئية التي تتعين بها ، أعني إذا قمنا بعملية «التجريد» التي بها ننزع ما كانت تكتسي به من تلك الصفات الجزئية الفردية بحيث لا يبقى أمامنا إلا فكرة أو تصور ذهني لا يُدرك بسمع أو بصر أو لمس ، بل هو مما تتصوره الأذهان ، فإن آداتنا في عملية الإدراك هذه تكون هي «العقل» لا الحواس ، برغم أن هذا العقل لم يدرك ما أدركه إلا مستنداً إلى أقلام جزئية في عالم الواقع المحسوس .

ذلك هو «التجريد» الذي إذا ما دخلنا مجال التفكير العلمي رأيناه شرطاً في كل فكرة علمية ، فالمعرفة الجزئية وحدها لا تكون علماً ، لأن الجزئية المعزولة عما عداها لا تكون من قبل القوانين العلمية العامة التي تشملها وتشمل غيرها من بنات جنسها ، ولعلنا قد لاحظنا كلمتي «معرفة» ، و«علم» حينما قلت إن معرفتنا للجزئية الواحدة لا تكون «علماً» (Science) ، مما يبين لك أن المعرفة بالأشياء أوسع من العلم الخاص بها ، فليس كل ما نعرفه هو

من قبيل العلم والعلوم ، ولكن كل حقيقة علمية ضرب من المعرفة ، فلقد تعرف خصائص تميز أباك أو أخاك أو صديقك دون سائر الناس ، فلا يكون ذلك ما تقصده بعلم النفس أو بغيره من علوم الإنسان .

ومثل ذلك أيضاً في مجال «اللغة» فقد نعرف خصائص تميز لغة عن لغة كالخصائص التي تميز اللغة العربية عن اللغة الإنجليزية ، فالصفة مثلاً تأتي بعد الموصوف في العربية في حين نجد العكس في الإنجليزية ولكن هذا ليس هو المقصود بالعلمية في علم اللغة (Linguistics) وسائر العلوم الأخرى ، لأن العلوم تجرد المعارف الجزئية من خصائصها الفردية لتصل إلى فكرة عامة تشملها جميعاً كأن تبحث عن طبيعة العلاقة بين الصفة والموصوف في اللغات الإنسانية ، وهنا تصبح الفكرة علمية (Scientific) ما دامت قد استندت بحق إلى ركائز من معارف جزئية أدركناها إدراكاً صحيحاً ، مثل معرفة الخصائص الفردية لكل لغة من اللغات في علاقة الصفة بالموصوف فيها .

والفكرة المجردة إذا بلغناها من خلال المعرفة الجزئية وجدناها بالضرورة فكرة عامة لا تصدق على فرد واحد ، أو موقف واحد ، أو لغة واحدة ، وإنما تصدق على مجموعة من الأفراد أو مجموعة من المواقف المتجانسة ، ونقول «مجموعة» ولا نقول «كل» ، لأن الاستقراء الناقص هو الذي تثبت به القوانين العلمية ، أما الاستقراء الكامل فمستحيل ، فمثلاً إذا أردنا أن نعرف مكونات مياه البحر الأبيض المتوسط ، اكتفينا بأخذ «عينات» من أماكن مختلفة وعشوائية من شواطىء وأعماق هذا البحر ، نعتمد عليها في التحليل ، وهذا هو الاستقراء الناقص ، أما الاستقراء الكامل فيقضي بأن استعمل مياه البحر الأبيض كلها ، وهذا مستحيل .

ومعنى هذا أن الدراسة العلمية للغة ليست هي المعرفة بخصائص لغة معينة أي ليست دراسة للغة فردية ، وإنما هي دراسة الظاهرة الإنسانية المعروفة في المجتمعات البشرية باسم اللغة ، بغض النظر عن كونها لغة قوم بعينهم لها خصائصها الفردية التي تميزها عن سائر اللغات ، كما أميز قلمي

هذا عن سائر الأقلام بخصائصه الفردية التي يمتاز بها .

واضح أن الهدف من وراء هذه الدراسة العلمية للغة هي الوصول إلى القوانين العامة التي تجري عليها اللغات وتصدق عليها جميعاً بغض النظر عن خصائصها الفردية التي تميزها عن غيرها فنقول هذه لغة عربية أو إنجليزية أو فرنسية أو غير ذلك .

هذا هو الفرق الحاسم بين الدراسات اللغوية التقليدية سواء عند العرب أو عند الفيلولوجيين في أوروبا ، بل عند الشعوب جميعاً قبل ظهور علم اللغة الحديث بهذا المفهوم العلمي ، إذ كانت الدراسات التقليدية تصب اهتمامها على دراسة لغة معينة لأهداف غير الدراسة ذاتها أحياناً مثل تعليم اللغة أو معرفة الصواب والخطأ في الاستعمال اللغوي أو فهم نص ديني إلى غير ذلك من الأهداف العملية التي استبعدها علم اللغة الحديث من دراسة اللغة ، أو بمعنى أدق استبعدها علم اللغة النظري من اهتمامه وجعل لها فرعاً مستقلاً من فروع علم اللغة هو علم اللغة التطبيقي كما سنرى فيما بعد .

وغني عن القول إنه لولا هذه الدراسات الجزئية للغات بعينها والتي قام بها علماء اللغة التقليديون في الشرق والغرب على السواء ، ما استطاع علم اللغة أن يضع أسس الدراسة العلمية للغة ، فهو بلا شك مدين لجهود هؤلاء العلماء الذين توافروا على دراسة لغاتهم بهمة لا تعرف الكلل وبشغف منقطع النظير كما فعل علماء العربية القدماء .

غير أن علماء اللغة عندما يتحدثون عن المنهج العلمي أو العلمية في دراسة اللغة ، لا يكتفون بهذا الفهم لمعنى المنهج العلمي والعلمية ، وإنما يضيفون إلى ذلك جوانب أخرى في معنى «العلمية» في دراسة اللغة توصلوا إليها من مراجعة مناهج علماء اللغة القدماء في دراسة اللغات المختلفة ، فوجدوها تفتقر إلى هذه الجوانب التي حصرها بعض علماء اللغة المعاصرين في ثلاثة أمور هي :

١ ـ الدقة والوضوح Explicitness .

٢ ـ المنهجية Systematicness.

٣ ـ الموضوعية Objectivity[1] .

هذه الجوانب ، كما ترى ، قد تتصل بالدراسة العلمية بشكل عام ، سواء كان موضوعها اللغة أم غير اللغة ، إلا أن كثيراً من علماء اللغة يرون ضرورة توافرها في الدراسة اللغوية بصورة خاصة ، لأن الدراسات اللغوية التقليدية غالباً ما كانت تفتقر إليها .

وفيما يتصل بجانب الدقة والوضوح ، يضربون المثل بالمصطلحات العلمية التي تتألف عادة من مفردات أو عبارات خاصة ينبغي أن تحدد دلالتها بصورة دقيقة وواضحة على ألا تختلط بغيرها من الكلمات أو العبارات التي يستعملها عامة الناس وأهم من ذلك أن بعض هذه المصطلحات قد تداولها لغويون وعلماء قدماء ومحدثون ينتمون إلى مدارس لغوية مختلفة ، وقد حددوا دلالتها بأشكال وطرق شتى ، ولذلك لا بد لمن يبحث في علم اللغة من إيضاح مثل هذه المصطلحات إيضاحاً دقيقاً لا لبس فيه .

فمثلاً لا بد أن نوضح بدقة ماذا نقصد بمصطلح صائت (Vowel) أو صامت (Consonant) أو مقطع (Syllable) أو اسم (Noun) أو جملة (Sentence) أو كلمة (Word)[2] .

ولتحديد مثل هذه المصطلحات اللغوية يفترض أولاً من وجهة النظر العلمية أننا نتمسك بأمرين :

أولهما : الثبات على المصطلح بنفس الدلالة خلال الدراسة اللغوية بأكملها .

---

(١) Crystal, Op. cit pp. 78 - 94.

(٢) حول اختلاف بعض المدارس اللغوية حول هذه المصطلحات انظر كتابنا الكلمة دراسة لغوية معجمية ، الإسكندرية ، الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٨٠م .
وانظر أيضاً Kramsky, The Word as a Linguistic unit pp. 12 - 13.

ثانيهما المعايير التي يتم تحديد المصطلح بها

وفي هذا الصدد يمكن أن نضرب المثل بتلك المعايير غير الدقيقة أو غير الواضحة لأنها تعتمد على مفاهيم غامضة والتي تستخدم في تعريف الجملة في الدراسات النحوية التقليدية حيث تقرّر أن الجملة هي الكلام الذي يحسن السكوت عليه ، أو تلك التي تتألف من مبتدأ وخبر أو فعل وفاعل أو تلك التي تؤدي معنى تاماً .

فمثل هذا التعريف للجملة يعتمد على مصطلحات لغوية يجب أن تكون محددة سلفاً مثل ، الكلمة ، المبتدأ ، الخبر ، الفعل ، الفاعل ، وكلها مصطلحات من العسير تحديدها ، أولا يجب أن تؤخذ من الناحية العلمية كمسلمات يعتمد عليها في البحث العلمي ، يضاف إلى ذلك أن تعريف الجملة على النحو الذي أشرنا إليه يستخدم في الواقع نوعين من المعايير :

المعيار الأول لغوي ، أي له علاقة باللغة مباشرة أو يعتمد على اللغة نفسها مثل مصطلحات الكلمة ، المبتدأ ، الخبر . . إلخ .

المعيار الثاني وهو القول «بالمعنى التام» أو «الذي يحسن السكوت عليه» وهو معيار يعتمد على المنطق والعقل ، أي على شيء خارج اللغة . لأن المعنى بالمفهوم العام ما هو إلا العلاقة بين اللغة والعالم الخارجي

كما أننا إذا تأملنا هذا التعريف للجملة فسنجده يدور حول نفسه ولا يكاد يؤدي لنا مفهوماً واضحاً ودقيقاً ؛ أي أننا إذا سألنا أنفسنا : إذا كانت الجملة تؤدي معنى تاماً ، فما المعنى التام ؟ وسنجد أننا غالباً ما سنجيب على هذا السؤال بقولنا : المعنى التام ، هو ذلك المعنى الذي يمكن أن نؤديه بجملة !! .

ومن أمثلة استعمال المعايير المختلفة لتعريف مصطلح واحد ، ما نجده عند علماء العربية القدماء أحياناً وبخاصة فيما يتصل بتعريف أجزاء الكلام ، فهم جميعاً منذ سيبويه (ت ١٨٠ هـ) يتفقون على تقسيم أجزاء الكلام (Parts

of Speech) إلى ثلاثة أقسام «الكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل ، فالاسم : رجل وفرس وحائط ، وأما الفعل فأمثلته أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع . . . والأحداث نحو الضرب والقتل وأما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل فنحو : ثم وسوف وواو القسم ولام الإضافة ونحوها»[1] .

وعلى الرغم من أن سيبويه آثر التمثيل دون التعريف وهي لفتة جديرة بالانتباه إذا ما أردنا إعادة تحديد وتصنيف أجزاء الكلام إلا أننا نجد نحوياً مثل ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) يحدد أجزاء الكلام بلستعمال معايير لغوية شكلية وتوزيعية أي لا علاقة لها بالمعنى يقول في ألفيته :

بالجر والتنوين والندا وأل
ومسند للاسم تميز حصل[2]

فالاسم عنده هو ذلك العنصر اللغوي الذي يجر بحرف الجر وينون وتسبقه «أل» التعريف ويقع مسنداً إليه ، كما يقع منادى . وجميع هذه المعايير معايير صرفية ونحوية أي معايير لغوية تتعلق بشكل الكلمة وما يمكن أن يطرأ عليها من تغيرات تتعلق بوظيفتها في الجملة ، بينما نجد ابن عقيل (ت ٧٦٩ هـ) وهو شارح الألفية يتخذ من المعنى أو الدلالة معياراً لتحديد أجزاء الكلام يقول «الكلم اسم جنس واحده كلمة وهي إما اسم وإما فعل وإما حرف ، لأنها إن دلت على معنى في نفسها غير مقترنة بزمان فهي الاسم وإن اقترنت بزمان فهي الفعل وإن لم تدل على معنى في نفسها بل في غيرها فهي الحرف»[3] .

ولسنا في مجال المفاضلة بين هذين النوعين من المعايير وإنما نريد فقط

---

(١) انظر سيبويه ، الكتاب ١/١٢ ط . هارون .
(٢) انظر ، ابن عقيل ، شرح الألفية ١/١٦ .
(٣) المصدر السابق ١/١٥

أن نلفت النظر إلى تعدد المعايير التي يمكن أن تستعمل في الدراسة اللغوية .

وهناك من علماء اللغة العرب في العصر الحديث من استعمل كلا النوعين من المعايير في تحديد أجزاء الكلام في اللغة العربية ، فتوصل إلى وضعها في سبعة أقسام بدلاً من الأجزاء الثلاثة التقليدية[1] .

ويتصل أيضاً بمبدأ الوضوح والدقة ما اتفق عليه علماء اللغة بشأن المادة اللغوية فإذا كنا مثلاً ندرس أو نصف لغة مستعملة ، علينا أن نتنبه بدقة إلى جميع العوامل التي تؤثر في استعمال الناس لهذه اللغة لكي نصل إلى نظرية شاملة تعتمد على القوانين العامة التي تحكم هذ اللغة وربما غيرها من اللغات ، ومن ثم علينا أن نختار المادة اللغوية بحيث تمثل استعمال جميع الناس الذين يتكلمون هذه اللغة ، كما علينا أن نتنبه إلى السياقات المختلفة التي يجري فيها ذلك الاستعمال ، فإذا أردنا مثلاً أن نحدد القوانين اللغوية التي تحكم استعمال الناس في عصرنا هذا للغة المكتوبة يجب ألا يكون البحث مقصوراً على لغة الأدباء أو الشعراء أو غيرهم بل يجب أن تشمل «العينة اللغوية» جميع الفئات التي تستعمل هذه اللغة في كتاباتها من الفرد المثقف العادي إلى الأدباء والشعراء والفلاسفة وعلماء الطبيعة وغيرهم وبذلك تكون دراستنا شاملة وتؤدي إلى قوانين عامة .

أما المبدأ الثاني وهو المنهجية (Systematicness) فهو يتصل بتنظيم العمل في الدراسة العلمية للغة بشكل معين ثم الثبات على الأسس التي اعتمدنا علينا وتطبيقها لا على مستوى واحد من مستويات الدراسة اللغوية وإنما على مستويات الدراسة بأسرها ؛ إذ أننا في موضوع بالغ التعقيد كاللغة ، لا بد للباحث من أن يختار نقطة البداية التي ينطلق منها إلى المستويات الأخرى ، فهناك مدرسة لغوية مثلاً تبدأ من دراسة الأصوات

---

(١) انظر د . تمام حسان ، اللغة العربية مبناها ومعناها ص ٨٦ـ ١٣٢ .
وانظر أيضاً د . فاضل الساقي ، أقسام الكلام العربي ص ٣٣ وما بعدها وص ٢١٤ وما بعدها.

(Phonetics) ثم تنتقل منها إلى الصرف (Morphology) ثم النحو أو التركيب (Syntax) ، وكان من المفروض أن تصل إلى دراسة المعنى (Semantics) ولكنها استبعدته أو وقفت عاجزة عن المضي فيه .

وهناك مدرسة أخرى تبدأ بدراسة التركيب أو الجملة باعتبارها وحدة نحوية ومنها تنطلق في اتجاهين ، أحدهما يؤدي إلى المعنى والآخر إلى الأصوات ، بينما نجد مدرسة ثالثة تبدأ بالمعنى ثم تنطلق منه إلى النحو والصرف معاً منتهية إلى الأصوات ، وهكذا ، في دراسة كل فرع من هذه الفروع لا بد لنا أيضاً من الحرص على المنهجية في دراسته أي الثبات على الأسس التي وضعناها ، وفي هذا الصدد يحذر علماء اللغة من الدراسة الجزئية أو العشوائية التي لا تقوم على أسس منهجية ثابتة ومعنى هذا أن عالم اللغة إذا أراد أن تتحقق له هذه المنهجية لا بد له من دراسة اللغة وفق أصول نظرية أو وفق نظرية لغوية محددة تساعدنا على اكتشاف النظام الذي يحكم اللغة بطريقة منهجية .

أما المبدأ الثالث والأخير من المبادىء التي يعتمد عليها البحث العلمي للغة فهو الموضوعية (Objectivity) ، وهذا المبدأ يمثل الروح العامة التي ينبغي أن تسري في البحث العلمي للغة وصدد هذا لا بد من الإشارة إلى تطور مفهوم الموضوعية في الدراسة العلمية للغة ، فقد كان أصحاب المدرسة الحديثة التي وضع أصولها دي سوسير يفهمون من الموضوعية عين المفهوم الذي يطبقه أصحاب العلوم الأخرى مثل الكيمياء أو الطبيعة أو العلوم الاجتماعية ، لأنهم كانوا متأثرين بالمنهج العلمي للبحث في هذه العلوم ، بل لقد استخدم بعض علماء اللغة هذا المنهج استخداماً حرفياً ولكنهم عندما وصلوا إلى دراسة المعنى وجدوا صعوبة كبيرة في تطبيق هذا المنهج على هذا المستوى من مستويات التحليل العلمي للغة ، والمعنى ـ بلا شك ـ جزء هام من أجزاء الظاهرة اللغوية ، بل ربما كان أهم جزء فيها ، ومع ذلك نجد من يفهمون أن الدراسة الوصفية للغة لا يمكن لها إذا كانت تتمسك بالموضوعية كما هي في العلوم الأخرى أن تستطيع دراسة المعنى .

كذلك وقف كثير من هؤلاء الوصفيين في دراستهم للغة عند الشكل أو البنية مثل الأصوات والصرف والنحو وأهملوا أو تجاهلوا دراسة المعنى ، ولذلك جاءت دراستهم قاصرة والسبب في ذلك فهمهم للموضوعية كما هي عند أصحاب العلوم الأخرى ، وعندما اكتشف علماء اللغة المعاصرون هذا القصور في البحث اللغوي وفي فهم الموضوعية أدخلوا المعنى ضمن الدراسة اللغوية وعدّوا ذلك من الأصول الموضوعية في دراسة اللغة لأن تجاهل المعنى وهو جزء أصيل من اللغة يُعد في ذاته عملاً غير موضوعي ، ومن ثم أصبح للموضوعية في علم اللغة مفهوم يختلف عن مفهومها في العلوم الطبيعية الأخرى[١] .

وصدد هذا يقول نعوم تشومسكي «إن الكلام عن التحليل اللغوي دون إشارة إلى المعنى كمن يصف طريقة صناعة السفن دون الإشارة إلى البحر»[٢] .

وهذا الخلاف ـ كما نرى ـ يتصل بالمنهج كما يتصل أيضاً بتصور «الموضوعية» ومعناها في الدراسة العلمية للغة ، لأن تشومسكي وتلاميذه يفرقون بين القدرة اللغوية (Competence) التي يشترك فيها جميع أفراد مجتمع لغوي معين ، والكلام الفعلي (Actual Linguistics Performance) الذي يصدر عنهم ، وقالوا إن هدفهم هو استنباط القواعد البديهية (Intuitive) التي يستعمل بمقتضاها ابن اللغة لغته التي ولد فيها وليس عند حد وصف الكلام الفعلي فقط كما يفعل الوصفيون من علماء اللغة لأن الكلام الفعلي يحتل في الحقيقة جزءاً ضئيلاً من القدرة اللغوية ، ومن ثم كان التحليل اللغوي عند تشومسكي وتلاميذه ليس وصفاً للتركيب الشكلي للكلام ولكنه وصف شامل للغة صوتياً وصرفياً ونحوياً ودلالياً في الوقت نفسه أو في آن واحد . .

---

(١) انظر Hammarström, Göran, Is Linguistics a Natural Science, Lingua, Vol. 45, 1978, pp. 15 - 31.

(٢) انظر نظرية تشومسكي اللغوية ـ ترجمة حلمي خليل ـ ص ٧٠ ـ ٧١ .

والخلاف الأساسي هنا يتصل بعنصر الموضوعية ، حيث تعتمد مدرسة تشومسكي على الحس اللغوي لابن اللغة باعتباره جزءاً من المادة اللغوية التي يهتم بها عالم اللغة وهو أمر غير مقبول عند علماء العلوم الطبيعية والاجتماعية باعتبار أن ذلك إخلالاً بالموضوعية بإقحام الجانب الذاتي أو الحس الفردي .

وبصورة عامة فإن علماء اللغة الآن يرون أن اللغة ذات طبيعة خاصة مما يجعلها تختلف عن أية ظاهرة أخرى من ظواهر هذا العالم ، ومن ثم فإن المنهج العلمي الذي يجب أن يطبق على دراستها لا بد أن يعدّل بحيث يلائم هذه الطبيعة الخاصة وبذلك تتحقق الموضوعية في البحث اللغوي .

هذا هو معنى العلمية الذي يقصده علماء اللغة عندما يعرفون علم اللغة بأنه الدراسة العلمية للغة أي دراسة اللغة للوصول إلى قوانين عامة تحكم الظاهرة التي تسمى اللغة مع مراعاة طبيعة اللغة الخاصة التي تجعلها تختلف عن أي ظاهرة أخرى من ظواهر العالم التي تخضع للدراسة وهذا يؤدي بنا إلى سؤال آخر وهو : ما اللغة ؟ وهذا السؤال يضعنا أمام المصطلح الثاني في تعريف اللغة .

ثانياً : اللغة Language

الواقع أننا قد نقدم على مغامرة غير مأمونة العواقب إذا ما وضعنا تعريفاً عاماً للغة في سطور قليلة أو حتى في فقرات طويلة ، لأن اللغة ظاهرة شديدة التعقيد ولكن لكثرة إلفنا لها قد نقع في شرك الظن بأننا نعرفها أو نعرف عنها كل شيء أو نستطيع الإجابة بسهولة ويسر على سؤال بسيط وواضح مثل : ما اللغة ؟ .

ولعل علماء اللغة لم يختلفوا ـ وكثيراً ما يختلفون ـ حول أمر من أمور اللغة كما اختلفوا حول وضع تعريف دقيق لها أو كما يقول المناطقة وضع تعريف جامع مانع لها ، حتى يبدو لنا أحياناً أن الهدف النهائي من الدراسات اللغوية بمناهجها ومدارسها المختلفة ليست إلا محاولة لفهم وتحديد هذه

الظاهرة التي تسمى اللغة ومن ثم الوصول إلى مفهوم دقيق لها وتعريفها، ولا شك أن صعوبة وضع تعريف للغة إنما هو ناجم عن طبيعة اللغة ذاتها(١) .

ونحن نعلم أن اللغة فضلاً عن كونها عربية أو إنجليزية أو حبشية أو صينية ، ظاهرة عقلية وعضوية ونفسية خاصة بالإنسان دون غيره من الكائنات الحية ، فهي صفة مميزة للنوع البشري ، ولعل ذلك ما جعل أرسطو (ت ٣٣٢ ق . م) يُعرف الإنسان بأنه حيوان ناطق .

وما دامت اللغة على هذا النحو من التعقيد ، فهي تطرح على الإنسان وعلى عالم اللغة بالذات عدداً لا يحصى من المشاكل والمسائل ، من أين جاءت ؟ وكيف ظهرت في حياة الإنسان ؟ وكيف تطورت وتغيرت ؟ ما وظيفتها في حياة الفرد والمجتمع ؟ ما علاقتها بالفكر والتفكير ؟ ولماذا هذا التنوع والتعدد في اللغات ؟ وما علاقتها بعضها ببعض ؟ وكيف تتركب ؟ ومما تتركب ؟ وغير ذلك مما لا يحصى من المشاكل والمسائل التي قد تؤدي في النهاية إلى معرفة الإنسان في ذاته في أكمل صور المعرفة وأوضحها .

ولذلك وقف الناس وعلماء اللغة قديماً وحديثاً بوجه خاص أمام هذه الظاهرة بكل أهميتها وغموضها وتعقيدها محاولين الكشف والتفسير والتحليل ، وانتهى بعضهم إلى وضع تعريف للغة واكتفى أكثرهم بالوصف دون التعريف ، ومن هنا ظهرت في تاريخ الفكر اللغوي تعريفات اختلفت وتداخلت وتعارضت أحياناً تبعاً لاختلاف وتداخل المدارس اللغوية والفكرية التي ينتمي لها علماء اللغة وغيرهم من الفلاسفة والمفكرين الذين اهتموا بهذه الظاهرة العجيبة التي تسمى اللغة يستوي في ذلك القدماء والمحدثون والمعاصرون .

ولذلك يصبح من الصعوبة بمكان ، دراسة التعريفات المختلفة التي وضعها علماء اللغة أو غيرهم وفحصها فحصاً علمياً ، إذ تحتاج في الحقيقة

---

(١) راجع Crystal, op. cit., pp. 239 - 244

إلى دراسة خاصة تتبعها تتبعاً تاريخياً سواء عند اللغويين أو غيرهم من العلماء والباحثين ، ولذا سنكتفي هنا ـ على سبيل المثال ـ بعرض أربع تعريفات ينتمي كل تعريف منها إلى مدرسة لغوية مختلفة لكي نعرف بعض الجوانب الهامة من اللغة كما تظهر من هذه التعريفات .

١ ـ التعريف الأول:

لعل من أقدم هذه التعريفات وأشهرها في التراث اللغوي العربي التعريف الذي وضعه عالم اللغة العربي أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ) والذي يقول فيه «أما حدها فهي أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم»[١] .

وقد تناول هذا التعريف عدد من الباحثين العرب المعاصرين في علم اللغة[٢] وذلك في ضوء التفكير اللغوي الحديث ، وانتهوا جميعاً إلى أن هذا التعريف الذي وضعه ابن جني يتضمن عدداً من الحقائق تتصل باللغة وهي :

١ ـ الطبيعة الصوتية للغة .

٢ ـ الوظيفة الاجتماعية للغة من حيث كونها أداة للاتصال .

٣ ـ اختلاف اللغة باختلاف المجتمع .

٢ ـ التعريف الثاني:

وهو تعريف لعالم اللغة الفرنسي المعاصر أندريا مارتينى (A. Martunat) الذي يقول فيه :

«اللغة أداة تبليغ يحصل بقياسها تحليل لما يخبره الإنسان على خلاف بين جماعة وأخرى ، وينتهي هذا التحليل إلى وحدات ذات مضمون معنوي وصوت ملفوظ ، وهي العناصر الدالة على المعنى ، ويتقطع هذا الصوت

---

(١) انظر الخصائص ١/٣٣ .

(٢) انظر على سبيل المثال ما كتبه د . محمود فهمي حجازي في كتابه «مدخل إلى علم اللغة» وما كتبه أيضاً د . عبدة الراجحي في كتابه «فقه اللغة في الكتب العربية» .

الملفوظ بدوره إلى وحدات مميزة متعاقبة وهي العناصر الصوتية ، ويكـون عددها محصوراً في كل لغة ، وتختلف هي أيضاً من حيث ماهيتها والنسب القائمة بينها باختلاف اللغات»[1] .

وهو تعريف حاول أن يضم أكبر قدر من الحقائق حول اللغة وبخاصة من ناحية البنية والتركيب ، ومنه نخلص بالحقائق الآتية حول اللغة:

١ ـ اللغة وسيلة للاتصال والتبليغ .
٢ ـ تختلف اللغة باختلاف المجتمع .
٣ ـ تتألف كل لغة من وحدات صوتية مميزة .
٤ ـ تتركب هذه الوحدات الصوتية في كل لغة بنسب معينة وتختلف من حيث طبيعتها من لغة إلى أخرى .

٣ ـ التعريف الثالث:

وهو تعريف لعالم اللغة الأمريكي إدوارد سابير (E. Sapir) (ت ١٩٣٩ م) يقول فيه:

«اللغة ظاهرة إنسانية وغير غريزية لتوصيل العواطف والأفكار والرغبات بواسطة نظام من الرموز الصوتية الاصطلاحية»[2] .

وهذا التعريف يضع بين أيدينا الحقائق التالية عن اللغة:
١ ـ اللغة نشاط إنساني مكتسب وليس غريزياً .
٢ ـ اللغة وسيلة من وسائل الاتصال .
٣ ـ اللغة نظام .
٤ ـ اللغة رموز .
٥ ـ اللغة اصطلاح .

---

(١) انظر مجلة اللسانيات ، الجزائر ، المجلد الأول ، العدد الأول (١٩٧١ م) ص ٣٢ .
(٢) انظر Sarir. E. Language p. 8
وانظر أيضاً شرح وتعليق أستاذنا الدكتور حسن ظاظا على هذا التعريف في كتابه «اللسان والإنسان» ص ٢٨ وما بعدها .

٦ ـ اللغة أصوات إنسانية .

٤ ـ التعريف الرابع :

وهو لعالم اللغة المعاصر «نعوم تشومسكي» (N. Chomsky) .

يقول فيه : «اللغة ملكة فطرية عند المتكلمين بلغة ما لتكوين وفهم جمل نحوية»(١) .

ويستند تشومسكي في تعريفه هذا على ثنائيته التي نادى بها وهي القدرة (Competence) والأداء (Performance) ؛ حيث تمثل القدرة عنده في تلك المعرفة التي يولد الطفل مزوداً بها وأهم مقومات تلك القدرة عنده هي معرفة الفرد بالقواعد النحوية التي تربط المفردات بعضها في بعض في الجملة ، بالإضافة إلى معرفة مجموعة من القواعد أطلق عليها القواعد التحويلية (Transformational Rules) وهذه المعرفة عند تشومسكي هي التي تمكن الفرد من توليد (Generate) وانتاج الجمل النحوية أي الصحيحة نحوياً في لغة معينة ، كما يرى أن هناك جانبين لا مناص من الاهتمام بهما لفهم اللغة الإنسانية وطبيعتها وهما :

أ ـ جانب الأداء اللغوي الفعلي وهو يتمثل فيما ينطق به الإنسان فعلاً أي ويتمثل ذلك فيما أطلق عليه مصطلح البنية السطحية (Surface Structure) .

ب ـ القدرة اللغوية وهي تتمثل فيما أطلق عليه مصطلح البنية العميقة أو البنية التحتية (Deep Structure) .

ولذلك يرى أن الأداء كما يتمثل في البنية السطحية إنما يعكس صوتياً

---

(١) انظر Chomsky. N. Aspects of The Theory of Syntax p. 59.
وانظر أيضاً Harthmann and Stork. Dict. Of Lang. and. Ling. p 95.
وباللغة العربية انظر «نظرية تشومسكي اللغوية» ترجمة حلمي خليل دار المعرفة الإسكندرية ١٩٨٥ .

وصرفياً ونحوياً ودلالياً ما يجري في عمق التركيب من عمليات لغوية وغير لغوية .

وبناء على هذا ، فإن تعريف تشومسكي يضع بين أيدينا عـدة حقائق أخرى عن اللغة وهي تتمثل فيما يلي :

١ ـ الإنسان مزود بقدرة لغوية فطرية تمكنه من استخدام لغة معينة .

٢ ـ الجمل ـ وليست المفردات ـ هي محور نشاط الاتصـال الإنساني أداءً وفهماً .

٣ ـ اللغة وسيلة لفهم طبيعة العقل الإنساني .

من هذه التعريفات المختلفة نخلص بعدة حقائق أساسية عن اللغة من حيث ماهيتها وتركيبها ووظيفتها وهذه الحقائق تتمثل فيما يأتي :

١ ـ اللغة أصوات إنسانية إرادية .

٢ ـ وظيفة اللغة الاجتماعية هي الاتصال والتعبير .

٣ ـ اللغة نظام رمزي .

٤ ـ اللغة نظام يتكون من عدة أنظمة هي : النظام الصوتي ، والنـظام الصرفي والنظام النحوي والنظام الدلالي .

٥ ـ اللغة قدرة فطرية عامة عند بني الإنسان .

وهذه الحقائق تصدق على كل اللغات وهي الحقائق التي يهتم بدراستها علم اللغة ، أي إننا عندما نقول إن علم اللغة هو الدراسة العلمية للغة ، فإننا لا نقصد بذلك لغة معينة كالعربية أو الإنجليزية أو غيرهما من اللغات القديمة أو الحديثة ، وإنما نقصد اللغة من حيث هي ظاهرة إنسانية عامة ، ومعنى هذا أن موضوع علـم اللغة ليس دراسة لغة معينة وإنما اللغة في ذاتها كما قال دي سوسير ، اللغة كما تتمثل في الحقائق السـابقة والتي تظهر في أشكـال ونظم إنسانية تسمى اللغات العربية أو الإنجليزية أو غيـرها ، هـذه الصور المتعددة المتنوعة هي واحدة في جوهرها وتتمثل في اللغة عندما تتجرد من هذه الصورة المتنوعة وتظهر في صورة نظام عام أو صورة مجردة تخضع له

كل اللغات الإنسانية، هذه هي اللغة التي يدرسها علم اللغة، وهو يدرسها كما أشرنا من قبل دراسة علمية موضوعية ، أي يدرسها كما هي ، يدرسها كما تظهر فليس لعالم اللغة أن يغير من طبيعتها كما أنه ليس لعالم في أي موضوع أو علم من العلوم أن يغير من طبيعته ، فليس له أن يقتصر في بحثه على جوانب من اللغة مستحسناً إياها وينحّي جوانب أخرى استهجاناً لها أو استخفافاً بها أو لغرض في نفسه أو لأي سبب من الأسباب ، أي أن علم اللغة يدرس اللغة كما قال دي سوسير «من أجل ذاتها» أي أنه يدرسها بغرض الدراسة نفسها ، يدرسها دراسة موضوعية تستهدف الكشف عن حقيقتها فليس من موضوع دراسته أن يحقق أهدافاً تعليمية أو تربوية أو جمالية أو أية أغراض أخرى عملية من هذه الدراسة ، إنه لا يدرس اللغة بهدف تطويرها أو ترقيتها أو تصحيح جوانب فيها أو تعديل جوانب أخرى ، إن دراسة اللغة دراسة علمية تعني أن عالم اللغة يصف ويفسِّر ويحلِّل اللغة بطريقة موضوعية، أما الأغراض الأخرى فهي موضوع علم لغوي آخر هو علم اللغة التطبيقي الذي يستفيد من وصف وتحليل عالم اللغة ، كما أن علم اللغة أو الدراسة العلمية للغة تتخلى عن كثير من الأحكام التقليدية حول اللغة والتي شاعت في الفكر اللغوي الإنساني مثل أفضلية لغة على لغة، أو أن لغة ما أرقى من لغة أخرى، أو أن لغة ما بسيطة أو بدائية، وأخرى معقّدة أو أكثر تطوراً، كل هذه الأحكام أو ما يشبهها مثل أن لغة ما أجمل من لغة أخرى، أو أكثر موسيقية، أو أعذب. . . إلخ . . . إلخ ، كل هذا لا يلقي علم اللغة إليه بالاً ولا يقيم له وزناً لأن هذه الأحكام قامت على أسس غير موضوعية وتطبق معاير غير لغوية دينية أو حضارية أو ذوقية أحياناً وكل هذا ليس من العلم في شيء أو ليس من الدراسة العلمية للغة .

وصفوة القول إن الدراسة العلمية للغة هي دراسة موضوعية تخضع لما تخضع له الدراسات العلمية الأخرى من تجريد وتعميم للوصول إلى قوانين عامة تحكم الظاهرة التي تدرسها وهي اللغة لا من حيث هي لغة معينة وإنما من حيث هي ظاهرة إنسانية عامة وهذه الدارسة لا تسعى إلى أغراض تعليمية

أو تربوية أو أية أغراض أخرى وإنما هدفها الوصف والتحليل والتفسير وهذا هو معنى قول دي سوسير: «إن موضوع علم اللغة الصحيح والفريد هو دراسة اللغة في ذاتها ومن أجل ذاتها»[1].

---

(١) Desaussure, op. cit. pp. 80 - 81.

الفصل الثاني

(اللغة بين النطق والكتابة)

الأصل في اللغة أن تكون منطوقة لا مكتوبة ، دائرة على الألسنة لا مسجلة في بطون الكتب، وقد ظلّت اللغات دهراً طويلاً لا تعرف الكتابة ولا تفكر فيها حتى إن بعض اللغات القديمة نشأت وترعرعت ثم اندثرت قبل اختراع الكتابة ، فضاعت تماماً ومن تلك اللغات اللغة السامية الأم ، ومع ذلك فقد أحس بنو الإنسان في كل العصور بأهميَّة الكتابة فارجعوا أصلها كما أرجعوا أصل اللغة من قبل إلى الوحي الإلّهي ، كما كان أولئك الذين بدأوا باستعمال الكتابة يستعملونها في عمليات شبه سحرية فالكتابة في أصلها كانت طريقة من طرق السحر . والحق أن الإنسان لم يتوصل إلى وسيلة كانت أبعد أثراً في حياته وفي تطوره الحضاري من الكتابة لأن الكلام المنطوق يذهب الكثير منه ولا يعلق بالذهن إلا القليل منه وقد ضاع من التراث العربي شعر ونثر وأدب كثير بسبب ندرة الكاتبين قبل الإسلام .

والكتابة في أبسط تعريف لها عبارة عن رموز مرئية للأصوات اللغوية المسموعة بينما الكلام المنطوق هو موجات صوتية مسموعة متعارف عليها بين أبناء مجتمع لغوي واحد أو بين عدد من المجتمعات ذات الأصل الواحد واللغة المشتركة ، والكتابة التي نتحدث عنها هنا هي الكتابة الأبجدية التي ترتبط فيها الوحدة الصوتية بوحدة خطية على أنها التعبير الرمزي لها ، ذلك لأن الكتابة ـ كما نعلم ـ قد مرت بعده مراحل من التطور منذ أن كانت الصورة تعبر عن الكلام عند قدماء المصريين ، ولكن هذا

النظام في الكتابة لم يتوقف عند هذه الحدود ، بل تطورت الكتابة التصويرية وأصبحت تعتمد على إشارات صوتية ذات دلالة ، ففي نصوص مصرية قديمة ترجع إلى حوالي الألف الثالث قبل الميلاد ، نجد مزيجاً من الكتابة التصويرية مصحوباً بإشارات رمزية صوتية وهو ما يُطلق عليه علماء الآثار المصرية الاضافة الصوتية[1] ثم تطور هذا النظام من الكتابة وأصبح يعتمد على المقاطع الصوتية بدلاً من التصوير ومن أشهر الكتابات المقطعية القديمة الخط المسماري ثم ظهرت بعد ذلك الكتابة الأبجدية عند الفينيقيين ثم السريان فالعرب وأخيراً الأوروبيين .

وكان الاهتمام السائد بين علماء فقه اللغة Philology وخاصة في أوروبا باللغة المكتوبة Written Language من حيث التحليل اللغوي وبناء القواعد على أساسها ، ربما لأن اللغة المكتوبة كانت تبدو لهم أكثر استقراراً وثباتاً من اللغة المنطوقة Spoken Language ، وربما لأنه لم يكن من اليسير حتى سنوات قليلة مضت تسجيل الكلام المنطوق وإخضاعه للدراسة والتحليل ، غير أن توافر أجهزة التسجيل لم يكن السبب الأول في تحول علماء اللغة من دراسة النصوص أو اللغة المكتوبة إلى لغة الكلام أو اللغة المنطوقة بل كانت هناك أسباب أخرى فطن إليها علماء اللغة منذ زمن بعيد ، وما كانت تلك الأجهزة وآلات التسجيل إلا وسيلة لتحقيق حلم قديم كان يراود هؤلاء العلماء ولا يستطيعون تحقيقه لقصر الوسائل ، فقد لاحظ هؤلاء العلماء اختلافاً واضحاً بين الكلام والكتابة حيث يستطيع الكلام أن يعبر بصورة أوضح عن المعاني والأفكار والانفعالات والمشاعر في حين تعجز الكتابة في بعض الأحيان عن ذلك .

ولعل الإحساس بعجز اللغة المكتوبة أو أنها وسيلة ثانوية أو تالية للكلام هو ما جعل ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) يلتفت إلى الجانب الصوتي من اللغة فعرّفها ـ كما أشرنا إلى ذلك من قبل ـ بأنها أصوات يعبَر بها كل

(١) مونين ، جورج ، تاريخ علم اللغة ، ترجمة د. بدر الدين قاسم ص ٢٠ .

قوم عن أغراضهم ، وهذا التعريف يخرج الكتابة من حيث هي عنصر من عناصر اللغة ، وهو دليل على أن علماء العربية القدماء لم يدرسوا اللغة العربية على أنها لغة مكتوبة ، شأن علماء فقه اللغة في أوروبا ، وإنما كانوا يدرسونها على أساس أنها لغة منطوقة قائمة على الأصوات المسموعة وهو ما يؤكده منهج هؤلاء العلماء في جمع اللغة عن طريق الرواية والمشافهة ويدعم ذلك حديثهم عن السماع كأصل من أصول البحث اللغوي وكذلك تخصيصهم كُتُباً تعالج قضايا التصحيف والتحريف من حيث هي أخطاء ناجمة عن الكتابة . وربما كان أهم منذ ذلك أن الأصل في استخدام اللغة هو الكلام كما أشرت في البداية ، فليس في العالم كله إنسان عادي لا يتكلم لغته القومية بسهولة ويسر ، كما يأخذ الكلام من وقت الإنسان أمياً كان أو متعلماً أضعاف ما تستغرقه الكتابة .

منذ أن أصبحت الدراسة اللغوية دراسة علمية موضوعية قامت على دراسة اللغة المنطوقة Spoken Language وجد علماء اللغة أن هناك فرقاً واضحاً بين اللغة المكتوبة Written Language والمنطوقة ، بل لقد فطن بعض علماء العربية القدماء إلى هذه الفروق ونبهوا عليها ومن هؤلاء ابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ) الذي عقد فصلاً في كتابه « أدب الكاتب » تحت عنوان « تقويم اليد » وفيه يلفت النظر إلى طريقة الكتابة العربية الصحيحة[١] ومنه نشعر إلى أي مدى كان الكتّاب في عصر ابن قتيبة يخطئون في كتابة العربية للاختلاف الواضح بين اللغة المنطوقة واللغة المكتوبة ، وليست العربية بدعاً في ذلك ، إذ لا يوجد شعب لا يشكو من هذه المشكلة، إن قليلاً أو كثيراً، وما تعانيه اللغات الإنجليزية والفرنسية من جراء ذلك يفوق ما في غيرهما حتى إن بعض العلماء يعد طريقة الكتابة باللغة الفرنسية كارثة وطنية[٢] .

---

(١) ابن قتيبة ، أدب الكاتب ص ١٨٢ .

(٢) فندريس ، اللغة ص ٤٠٥ .

ومعنى هذا أن الكتابة في أية لغة لاتعكس صورة النطق لهذه اللغة بشكل دقيق فهي وسيلة عاجزة عن تصوير كافة الخصائص الصوتية لهذه اللغة لأنها تسقط من حسابها عوامل ومميزات كثيرة تحتفظ بها اللغة المنطوقة مثل عوامل السرعة والزمن والبعد واختلاف النطق حسب الأفراد واللهجات ، وكل ذلك يؤدي إلى طائفة من الاختلافات في أحوال نطق الصوت الواحد بالاضافة إلى أن انتاج الصوت اللغوي عمل فردي يختلف من فرد إلى فرد ، ومن ثم عندما يتحول الصوت اللغوي إلى حرف مكتوب يصبح رمزاً ويسقط من حسابه كل تلك الاختلافات .

وقد ترتب على ذلك أن أصبح عالم اللغة الذي يتصدى للدراسة اللغوية ويريد أن يسجل ويدون كل ما يسمعه من أصوات بدقة يشعر بهذه الفروق بين اللغة المكتوبة والمنطوقة ، لذلك لجأ علماء اللغة المحدثون بالإضافة إلى استعمال الاجهزة الحديثة في تسجيل الكلام إلى ابتكار نظام جديد للكتابة الصوتية يخصص لكل صوت ينطق به رمزاً كتابياً خاصاً يسجل به عالم اللغة الكلام كما ينطقه أصحابه وهو ما يعرف باسم الألفباء الصوتية Phonetical Alphabet[1] .

غير أن هذه الأفضلية في دراسة اللغة المنطوقة لا تعني أن علم اللغة يهمل اللغة المكتوبة ولا يلتفت إليها ، فالواقع أن هناك دراسات لغوية لا سبيل إليها إلا اللغة المكتوبة وخاصة فيما يتصل باللغات القديمة أو الميتة التي وصلتنا نصوصها كلها أو بعضها ، أو اللغات ذات التاريخ الطويل مثل اللغة العربية ، حيث لا يجد عالم اللغة أمامة سوى هذه النصوص كمصدر وحيد لدراسة هذه اللغات أو مرحلة من مراحلها التاريخية ، وقد قامت دراسات فقه اللغة Philology أو الدراسات التاريخية المقارنة ـ كما رأينا من

---

(١) حول نشأة هذه الأبجدية الصوتية وتطورها انظر :

١ ـ د. محمود السعران ، علم اللغة ص ١٢١ .

٢ـ د. احمد مختار عمر ، دراسة الصوت اللغوي ص ٥٣-٧٣.

قبل ـ على مثل هذه النصوص .

بل لقد انبثق من بين فروع علم اللغة الآن فرع جديد يعرف بعلم الجرافولوجيا Graphologyأو علم الجرافيمات Graphemics وهو علم يتناول كافة القواعد المستخدمة في التعبير الخطي أو الكتابي للكلام حيث يتضح بجلاء من تطبيق منهج هذا العلم الاختلاف بين الصوت وطرق التعبير عنه بالكتابة[1] .

الصوت الإنساني إذاً هو جوهر الكلام ومادته أو كما يقول الجاحظ (ت ٢٥٥ هـ) « هو آلة اللفظ والجوهر الذي يقوم به التقطيع وبه يوجد التأليف ولن تكون حركات اللسان لفظا ولا كلاماً موزوناً ولا منثوراً إلا بظهور الصوت ولا تكون الحروف كلاماً إلا بالتقطيع والتأليف »[2] وهذا يعني أن الكلام عبارة عن أصوات متقطعة ومنظومة في آن واحد ولكن كيف يحدث هذا النظم وذاك التقطيع ؟ هل يتم ذلك وفق نظام واحد في كل اللغات ؟ أم أن كل لغة لها نظام خاص ؟ .

الواقع أن اللغة ـ أية لغة ـ تسير وفق نظام معين System وقد تتفق بعض اللغات بشكل عام في هذا النظام وخاصة إذا كانت منحدرة من أصل واحد ، ولكن يبقى لكل لغة نظامها الخاص بها ، مهمة عالم اللغة هي الكشف عن القوانين التي يجري عليها هذا النظام . ولما كان النطق أو الكلام هو المظهر المادي الواضح للغة ، فإن الدراسة التحليلية لأية لغة غالباً ما تبدأ بدراسة نظام النطق أو بعبارة أخرى النظام الصوتي Phonetical Systemإذ الكلام عبارة عن أصوات تسير وفق نظام معين في كل لغة ، ونحن بواسطة هذه الأصوات المنظمة نستطيع أن نفهم الدلالات والمعاني وبالتالي نستطيع أن ننظم علاقاتنا وأن نتعاون في فهم الكون وبناء الحضارة ، فالصوت والمعنى هما من أبرز خصائص اللغة الإنسانية ولذلك

---

(١) انظر د. فاطمة محجوب ، دراسات في علم اللغة ص ١٠٧ .

(٢) البيان والتبيين ١ / ٧٩ .

كان تحليل الصوت اللغوي معزولاً ومنظوماً محور التفكير الصوتي عند علماء اللغة قديماً وحديثاً .

فقد نشأت الدراسات اللغوية العربية بعامة والدراسات الصوتية خاصة نتيجة لاحتياجات عملية تتصل بقراءة القرآن الكريم وتفهم أحكامه ، ثم تعليم اللغة العربية لمن دخل الاسلام من غير العرب ، ومن ثم فليس غريباً أن تسند معظم الروايات التاريخية أول نشاط لغوي لقارىء من قرّاء القرآن الكريم هو أبو الأسود الدؤلي (ت ٦٩ هـ) الذي استخدم النقط ليرمز به إلى ظواهر صوتية اعتمد في رصدها على الملاحظة المباشرة لحركات الفم بما لها من صلة بنطق بعض أصوات العربية الممثلة في حركات الإعراب فقال لكاتبه الذي ندبه لوضع نقط يحدد به حركات الإعراب على الكلمات في القرآن الكريم قال له « إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة فوقه على أعلاه ، فإن ضممت فانقط نقطة بين يدي الحرف وإن كسرت فاجعل النقطة تحت الحرف ، فإن اتبعت شيئاً من ذلك غنة فاجعل مكان النقطة نقطتين »[1] . ثم مضى أبو الأسود يقرأ القرآن والكاتب يلاحظ حركة شفتيه ثم يترجم هذه الحركات إلى نقط كما أشار عليه .

بل لقد كان معظم اللغويين والنحاة الأوائل من قرَّاء القرآن الكريم وبذلك مهدوا السبيل لظهور علم الأصوات عند العرب بما لاحظوه وأثاروه من مشكلات تتعلق بنطق بعض الكلمات في القرآن الكريم نتيجة لاختلاف اللهجات العربية واختلاف المصاحف في التعبير الخطي عن القراءات القرآنية وما لاحظه بعضهم أيضاً من تغير في نطق بعض أصوات اللغة العربية على ألسنة الأعاجم والمولدين .

غير أن تلك الملاحظات الصوتية الكثيرة التي أثارها هؤلاء القراء والتي لاحظها بعض علماء العربية القدماء لم تأخذ صورة الدراسة المنظمة إلا

---

(١) ابن سلام الجمحي ، طبقات فحول الشعراء ص ١٢ .
وانظر أيضاً السيرافي ، أخبار النحويين البصريين ص ١٢ .

على يد الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥ هـ) الذي يعد صاحب أول دراسة منظمة لأصوات اللغة العربية وصلت إلينا وذلك في مقدمة كتابه « العين »[١] ثم جاء من بعده تلميذه سيبويه (ت ١٨٠ هـ) الذي استفاد من علم استاذه وأعاد تصنيف أصوات اللغة العربية بطريقة أكثر دقة[٢]. ولكن هذه الدراسات المنظمة تحولت إلى علم قائم بنفسه على يد ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) الذي ألف كتاباً فريداً في علم الأصوات العربية أطلق عليه اسم « سر صناعة الإعراب »[٣] ولكن أحداً من علماء اللغة العربية لم يلتفت إلى صنيع ابن جني هذا وظلت الدراسات الصوتية تابعة لدراسة النحو والصرف حتى العصر الحديث.

وبصورة عامة فإننا نجد في التراث اللغوي العربي معلومات صوتية هامة وخاصة في كتب القراءات القرآنية ومقدمات المعاجم العربية القديمة وكتب النحو والصرف والبلاغة .

ولكن هل اللغة قائمة على النظام الصوتي وحده ، أم أن هناك أنظمة أخرى تتعاون مع هذا النظام ؟ الواقع أن هناك انظمة أخرى ، فنحن لا نسمع أصواتاً منفصلة معزولة ، وإنما نسمع سلسلة من الأصوات ، فكل صوت في الحقيقة يدخل مع صوت آخر في بناء وعلاقة وفق نظام آخر غير النظام الصوتي نطلق عليه النظام الفنولوجي Phonological System والفرق بين النظام الصوتي والنظام الفنولوجي أن الأول يدرس ويحلل الأصوات المفردة أو المجردة في حين أن النظام الفنولوجي ينظر إلى الأصوات ويحللها من خلال وجودها في بنية لغوية ، لأن الصوت المجرد المعزول لا معنى له في ذاته ولكن مع غيره من الأصوات يشكل كتلة صوتية وفي هذه الكتلة تظهر

---

(١) راجع حلمي خليل ، التفكير الصوتي عند الخليل ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٨ .

(٢) انظر سيبويه ، الكتاب ٤/ ٤٣١-٤٣٥ ط. هارون.

(٣) انظر مقدمة الكتاب .

وظيفة الصوت اللغوي وعلاقته بغيرة من الأصوات ، ونحن نطلق عادة على هذه الكتل الصوتية مصطلح الكلمة Word ، حيث نجد أن لكل كلمة غالباً معنى واضحاً مستقلاً، وهذه الكلمات من حيث الصيغة والاشتقاق والوظيفة والتركيب لها أيضاً نظام خاص بها تسير عليه نطلق عليه النظام الصرفي Morphological System .

غير أن هذه الكلمات وهي في حالة الإفراد لا تكوِّن أو تؤلِّف كلاماً له معنى وإن كانت هي في ذاتها لها معنى ، ومع ذلك فنحن كثيراً ما نلاحظ أن هذا المعنى لا يتحدد بصورة قاطعة دقيقة إلا إذا دخلت هذه الكلمات في علاقات مع كلمات أخرى ، أي إذا نُظمت في سلسلة متصلة طبقاً لنظام معين وحينئذ نطلق عليها مصطلح « الجملة » Sentence وهي الوحدات التي تؤدي الكلمات وظيفتها من خلالها ، ولكن كيف تُنظم الجمل ؟ وكيف تعرف وظيفة الكلمة في الجملة ؟ بل كيف نفرق بين أنواع الجمل من اسمية وفعلية واستفهامية . . . الخ ؟ لا بد أن هناك قوانين وقواعد تحكم بناء وتركيب مثل هذه الجمل كما تنظم طريقة تركيبها ، هذه القوانين وتلك القواعد هي ما نطلق عليها النظام النحوي أو النظام التركيبي للغة Syntactical System .

وكما تدخل الكلمات في علاقات تركيبية تدخل أيضاً في علاقات دلالية أو بعبارة أخرى فإن التركيب النحوي أو النَّظم قد يتصل في كثير من جوانبه بالصحة النحوية ولكنه لا يتصل بالمعنى أو الدلالة ، لأننا قد نصادف أحياناً في أي لغة جملاً مستقيمة نحوياً أو تركيبياً ولكنها غير واضحة المعنى أو بلا معنى أحياناً لأنها لم تدخل في مستوى آخر من العلاقات وهو مستوى العلاقات الدلالية التي تجري أيضاً وفق نظام معين نطلق عليه النظام الدلالي Semantical System .

ولكن هل تعمل هذه النظم المختلفة للغة بصورة منفصلة ؟ بمعنى أن كل نظام منها يعمل بصورة مستقلة عن النظام الآخر أو له استقلال واضح عن بقية النظم الأخرى . الواقع أن هذه النظم تصب في نظام واحد متناسق

متكامل هـو النظام اللغـوي Linguistic System وهو النـظام الذي يصـل بين هذه النظم جميعاً رغم استقلالها الظاهـري ، ونحن إذا كنا سنقف أمـام كل نظام من هذه النظم على حدة ، فليس معنى ذلك أن أي نظام منهـا منفصل عن الآخـر وإنما كـان هذا الفصـل بغرض الـدراسة فقط ، فبعض الـظواهر النحوية لا تفهم أو تحلل إلا في ضـوء التحليل الصـوتي والجوانب الصـرفية مرتبطة أشد الارتباط بالتركيب النحوي من ناحية وبالتحليل الصوتي من ناحية اخرى بل إن بعض التغيرات الدلاليـة لا تستقيم إلا بالنـظر لبعض الجوانب الصوتية والصرفية .

ويتفق علماء اللغة غالباً على أن الـدراسة العلميـة والتحليلية للغة تبدأ عادة بدراسة وتحليل النـظام الصوتي خـاصة في المـرحلة التعليمية أمـا في البحث العلمي فقد يختلفون حول ذلك فقد يبدأ بعضهم بالنظام الدلالي أو النحوي أو الصرفي وفق النظرية اللغوية التي يـراها أو يحـاول تطبيقهـا ولكن في جميع الأحوال لا بد له أن يفسـر ويعلل ويحلل العلاقـة بين هذه النـظم جميعـاً ولكن أغلب المقدمـات في علم اللغة التي تـوجه إلى طـلاب هـذا العلم غالباً ما تبدأ كمـا أشرت بـدراسة النـظام الصوتي وقـد خصص علماء اللغة لكل نظام من هذه النظم علماً أو فرعاً من فـروع علم اللغة ، فـالنظام الصـوتي والفنولـوجي يدرسان تحت علم واحد هـو علم الأصوات Phonetics ويحرص علماء الأصوات دائماً على التفـرقة بين فـرعي هذا العلم ، أعنـي الفرع الذي يدرس الأصوات المعزولة المجـردة وهو « الفـوناتيـك » والفرع الآخـر الذي يـدرس الأصوات وهي مـوظفة أو داخـل البنيـة اللغـويـة وهـو «الفنولوجيا» كما سنرى ذلك فيما بعد ، أما النظام الصرفي فيدرسه علم آخر هو علم الصرف أو المورفولوجيا Morphology والنـظام النحوي يـدرسه علم النحـو أو علم التـركيب Syntax والنــظام الـدلالي يــدرسـه علم الــدلالـة Semantics . وهذه العلوم هي فروع أساسية لعلم اللغة أو هي لب الدراسـة اللغوية الحديثة وأساسها بدونها لا تقوم الدراسـة اللغويـة على أسس علمية منهجية .

وفيما يلي سنقف أمام كل نظام من هذه النظم لنرى كيف يدرسه ويحلله العلم المختص به وكيف يكشف عن القوانين التي يجري عليها هذا النظام .

الفصل الثالث

(النظام الصوتي)

اللغة الإنسانية ـ كما أشرنا من قبل ـ عبارة عن أصوات تكوّن نظاماً خاصاً هو النظام الصوتي ، ويتناول علم الأصوات الحديث والمعاصر دراسة هذا النظام من خلال فرعين أساسين هما :

أولاً : الفوناتيك Phonetics وهو يدرس أصوات اللغة وهي معزولة بعيدة عن البنية اللغوية ، حيث يحدد علماء الأصوات طبيعة الصوت اللغوي ومصدره وكيف يحدث ومواضع نطق الأصوات المختلفة والصفات النطقية والسمعية المصاحبة لها ، ويتفرع هذا العلم بين فروع ثابتة معروفة من أهمها :

١ ـ علم الأصوات النطقي Articulatory Phonetics وهو العلم الذي يدرس حركات أعضاء النطق من أجل انتاج الأصوات اللغوية أو هو الذي يعالج عملية انتاج الأصوات الكلامية وطريقة هذا الانتاج وتصنيف الأصوات اللغوية وفق معايير ثابتة .

٢ ـ علم الأصوات الأكوستيكي Acoustic Phonetics وهو العلم الذي يهتم بدراسة الخصائص المادية أو الفيزيائية لأصوات الكلام أثناء انتقالها في الهواء من المتكلم إلى السامع .

٣ ـ علم الأصوات السمعي Auditory Phonetics وهو العلم الذي يدرس ما يحدث في الأذن عندما يصل الصوت اللغوي إليها وتستقبله حيث

يبدأ السامع في فك شفرة الكلام .

وهذا الفرع الأخير هو أحدث فروع علم الأصوات وهو ذو جانبين ، جانب عضوي أو فسيولوجي Physiological وجانب نفسي Psychological ، أما الجانب الأول فينظر في الذبذبات الصوتية التي تستقبلها الأذن وفي آلية الجهاز السمعي ووظائفه عند استقبال هذه الذبذبات وهي دراسة تقع في مجال علم وظائف أعضاء السمع .

أما الجانب الثاني فينظر في تأثير هذه الذبذبات ووقعها على أعضاء السمع وعملية إدراك السامع للأصوات وكيفية هذا الإدراك وهي مرحلة نفسية خالصة تقع في ميدان علم النفس وقد خطت الدراسة في هذا الفرع في الأونة الأخيرة خطوات هامة وحقّقت نتائج طيبة ولكن الاهتمام بهذا العلم ما زال محصوراً في دائرة ضيقة من المتخصصين في فسيولوجيا الجهاز السمعي وعلم النفس الإدراكي ولذلك ينظر إليه بعض علماء اللغة على أنه فرع من فروع العلم التي لا تدخل في مجال البحث اللغوي الخالص[1] .

أما علم الأصوات النطقي فهو أقدم فروع علم الأصوات وأرسخها قدماً فهو كما أشرت من قبل يدرس نشاط المتكلم بالنظر إلى أعضاء النطق وما يعرض لها من حركات فيعين هذه الأعضاء ويحدد وظائفها ودور كل منها في عملية النطق ، وهو الفرع من علم الأصوات الذي يعوِّل عليه كثير من علماء اللغة وينظرون إليه على أنه علم لغوي ولذلك ظلت الدراسات الصوتية القديمة تعتمد عليه في تصنيف ودراسة أصوات اللغة وخاصة في زمن حرمت معظم العلوم من الأجهزة الفنية التي تساعد على الكشف عن حقائق الصوت اللغوي وجوانبه المختلفة ، ويظهر هذا الاتجاه النطقي واضحاً في أعمال علماء العربية القدماء كما تشهد بذلك آثارهم العلمية

---

(١) راجع Robins. General linguistics P. 85

وانظر أيضاً د. كمال بشر ، علم اللغة العام (الأصوات) ١٥-١٧ .

ومصطلحاتهم الصوتية وتصنيفهم لأصوات العربية(١) وكذلك سار على هذا النهج غيرهم من الأمم والشعوب سواء في أوروبا أو غيرها . وظل الحال على هذا النحو من الاعتماد على ذوق الأصوات والملاحظة الذاتية لحركات جهاز النطق ووصف الآثار السمعية للصوت اللغوي حتى تطلع علماء اللغة والأصوات في العصر الحديث إلى الاستعانة بالعلوم الأخرى لتوثيق مادتهم وتأكيد نتائج بحوثهم فاستعانوا بعلم التشريح وعلم وظائف الأعضاء الذي كانت له آثار بعيدة المدى في الكشف عن عملية النطق وخصائصها وما يحدث عند إصدار الأصوات اللغوية ومن ثم ظهر الاسم الحديث نسبياً؛ علم الأصوات الفسيولوجي Physilogical Phonetics وأصبح يطلق الآن مرادفاً لعلم الأصوات النطقي Articulatory Phonetics(٢).

أما علم الأصوات الأكوستيكي أو الفيزيائي فهو علم حديث نسبياً وهو يمثل المرحلة الوسطى بين علم الأصوات النطقي وعلم الأصوات السمعي ، ولقد كان لتقدم العلوم الطبيعية بفروعها المختلفة فضل تعريف علماء اللغة والأصوات بكثير من خواص الأصوات الطبيعية وتم ذلك في بداية الأمر بالإستعانة بعلماء الفيزياء والمتخصصين منهم في علم الصوت ووسائل الاتصال الصوتي واستمر الحال على هذا النحو إلى أن اتضحت الأمور أمام علماء اللغة ومن ثم طوروا لأنفسهم منهجاً يتسق مع طبيعة الصوت الإنساني وخصائصه ومن ثم خصصوا لهذا الميدان اسماً مميزاً هو فرع من علم الفيزياء Physics ويشيرون إليه أحياناً باسم علم الأصوات الفيزيائي Physical Phonetics ، ووظيفة هذا الفرع دراسة التركيب الطبيعي للأصوات اللغوية من حيث الذبذبات والموجات الصوتية وأنواعها وسرعة انتشارها في الهواء والترددات الصوتية وغير ذلك ، ومعنى هذا أن ميدان هذا العلم هو دراسة تلك المرحلة الواقعة بين فم المتكلم وأذن السامع ،

---

(١) راجع حلمي خليل ، التفكير الصوتي عند التحليل ص ٩ وما بعدها .

(٢) راجع O connor, J. D, Phonetics P. 22

وانظر أيضاً د. كمال بشر ، دراسات في علم اللغة (الأصوات) ص ١٩ .

أي مرحلة انتقال الصوت في الهواء[1] .

وقد أحدث علم الأصوات الفيزيائي الآن ثورة هائلة في الدراسات الصوتية وما اسفرت عنه من تطبيقات عملية وذلك بكشفه عن حقائق صوتية لم تكن معروفة من قبل نتيجة لتطبيق الوسائل الفنية الحديثة والمبادىء العلمية المتبعة في علم الفيزياء على الصوت الإنساني فاستغلت نتائج هذا العلم في ميادين جديدة مثل علاج أنواع معينة من أمراض الكلام وعيوب النطق والصمم وتحويل الكلام المنطوق إلى كلام مكتوب آلياً والعكس أيضاً أي تحويل الكلام المكتوب إلى كلام منطوق وعمليات تخليق الكلام الإنساني وغير ذلك من النتائج والآثار التطبيقية التي بدأت آثارها تظهر الآن في الحضارة الغربية ، وخاصة بعد استخدام الحاسب الآلي والاجهزة الألكترونية ، وقد أدى تطور هذا الفرع من علم الأصوات إلى ظهور فرع جديد من هذا العلم يسمى علم الأصوات الآلي Instrumental Phonetics أو علم الأصوات التجريبي Experimental Phonetics وهو علم يدرس خصائص الأصوات اللغوية باستخدام الاجهزة الألكترونية وإجراء التجارب المختلفة التي قد يخدم بعضها علم الأصوات النطقي وبعضها يستخدم في دراسة الجانب الفيزيائي للأصوات الكلامية[2] .

تلك هي فروع علم الأصوات أو « الفوناتيك » ولعلنا قد لاحظنا أن فروع هذا العلم المختلفة كما عرضنا لها لم تقترب من بعيد أو قريب لعلاقة الصوت بالمعنى أو وظيفة الصوت في البنية اللغوية وإنما هي دراسة مجردة لأصوات الكلام ، معزولة أو شبه معزولة عن السياق الصوتي التي تستخدم فيه ، ولكن مع تقدم الدرس الصوتي من الناحيتين النظرية والعملية استطاع العلماء أن يقفوا على حقائق صوتية لم تكن معروفة من

---

(١) راجع د. عبد الرحمن أيوب ، الكلام انتاجه وتحليله ص ٢١٣ وما بعدها .

(٢) راجع O connor, op. cit pp. 293-298

وانظر أيضاً د. عبد الرحمن أيوب ، الكلام انتاجه وتحليله في مواضع كثيرة من الكتاب .

قبل، واكتشفوا أن للصوت اللغوي خصائص لغوية أخرى بجانب خصائصه النطقية والفيزيائية والسمعية تكمن في وظيفة الصوت في البنية اللغوية وعلاقة هذه الوظيفة بالمعنى وهو ما يختص به علم الفنولوجيا أو الفنولوجي .

ثانياً : الفنولوجيا Phonology أو علم وظائف الأصوات وهو العلم الذي يدرس الصوت اللغوي وهو داخل البنية اللغوية من حيث وظيفته وتوزيعه وعلاقة ذلك بالمعنى والقوانين العامة التي تحكم ذلك .

وكان مصطلح فوناتيك Phonetics قبل اكتشاف نظرية الفونيم Phoneme ـ كما سنرى فيما بعد ـ أكثر شيوعاً واستعمالاً في الدلالة على الدراسة الصوتية ولكن مع تقدم الدراسة الصوتية واكتشاف القيمة الوظيفية للأصوات اللغوية واستقرار التحليل الفنولوجي للغة ، وزع علماء اللغة والأصوات الدراسة الصوتية بين هذين العلمين من علوم اللغة ، فقد وجد علماء اللغة أن الإنسان لا يستخدم الأصوات اللغوية استخداماً عشوائياً كمناغاة الأطفال وإنما يستخدم الأصوات اللغوية في صورة قوالب منظمة ، وبالرغم من أن الإنسان يستطيع أن يصدر عدداً ضخماً من الأصوات ، إلا أن أي لغة إنسانية لا تستعمل إلا عدداً محدوداً منها هي التي تكون النظام الصوتي لهذه اللغة ودراسة هذا النظام هي مناط التحليل الفنولوجي ويختلف هذا التحليل عن الدراسة الفونوتيكية لأن الفوناتيك كما أشرت إلى ذلك من قبل يدرس الأصوات دون الالتفات إلى وظائفها اللغوية في حين أن الفنولوجي يتعامل مع الأصوات من خلال وجودها في سياق صوتي أو لغوي معين فهو يدرس وظيفة Function الأصوات التي تتميز بها داخل بنية لغوية كالكلمة مثلاً كما تتميز بها المعاني والدلالات المختلفة للكلمات .

ومع ذلك فلا يتصور علماء اللغة والأصوات وجود فاصل حاد بين هذين العلمين أعني الفوناتيك والفنولوجي لأننا في التحليل الفنولوجي لأي لغة لا بد لنا من التحرك بصورة مستمرة بين التحليل الفوناتيكي Phonetical Analysis والتحليل الفنولوجي Phonological Analysis كما سنرى فيما بعد .

وصفوة القول فإن علماء اللغة والأصوات عندما يدرسون أو يحللون النظام الصوتي في أي لغة ، يوزعون دراستهم عادة على هذين العلمين من علوم اللغة ، أعني الفوناتيك والفنولوجيا .

وسنحاول الآن عرض الحقائق الأساسية المتصلة بالتحليل الصوتي والفنولوجي للغة دون التفاصيل العلمية الدقيقة التي لا يحتاج إليها طالب علم اللغة في المراحل الأولى من دراسته لهذا العلم ، وبطبيعة الحال سنعتمد في ذلك على أمثلة ونماذج من اللغة العربية ، ولكن ليس معنى هذا أن الحقائق والقوانين التي سنتطرق إليها خاصة باللغة العربية وحدها ، إذ الحقيقة أنها قوانين عامة وحقائق شاملة تصدق على العربية وعلى غيرها من اللغات .

أولاً: الفوناتيك: Phonetics:

يبدأ علماء الأصوات الدراسة الفوناتيكية بدراسة الجوانب الآتية :

١ ـ أعضاء النطق .

٢ ـ انتاج الصوت اللغوي .

٣ ـ تصنيف الصوامت .

٤ ـ تصنيف الصوائت .

وهذه الموضوعات تكون معاً الجوانب اللغوية في علم الأصوات أو الفوناتيك ، في حين أن الجانب الفيزيائي الذي يهتم به علم الأصوات الأكوستيكي كما أشرنا من قبل فيترك لمرحلة تالية أكثر تخصصاً في هذا العلم[1] وفيما يلي سنتناول كل جانب من هذه الجوانب بشيء من التفصيل :

---

(١) للتوسع في الجانب الفيزيائي وغيره من جوانب علم الأصوات ، انظر على سبيل المثال :

١ ـ د. سعد مصلوح ، دراسة السمع والكلام ، القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٨٠ .

٢ ـ Malmberg, Bertil, (Ed) Manual of Phonetics, Holland, 1968.

١ ـ أعضاء النطق :

يحدث الكلام نتيجة لنشاط يقوم به عدد من الأعضاء في الجسم الإنساني ، يطلق عليها علماء الأصوات أعضاء النطق Speech Organs أو جهاز النطق Speech Apparatus . وكان من الشائع أن أعضاء النطق لها وظائف حيوية أساسية تتمثل في عمليات الشهيق والزفير بالنسبة للرئتين ، وتذوق الطعام بالنسبة للسان والبلعوم والحلق لبلعه وغير ذلك أما الكلام فهو الوظيفة الثانوية لهذه الأعضاء . ولكن هذا الرأي لم يعد مقبولاً الآن عند بعض علماء الأصوات المعاصرين ، فهم يرون أن أعضاء النطق بالصورة التي هي عليها قد هيئت للقيام بعملية الكلام ، بمقدار ما شكلت للقيام بهذه الوظائف الحيوية مثل التنفس وتناول الطعام .

فاللسان مثلاً من المرونة بمقدار يزيد بكثير عما تتطلبه عملية تذوق الطعام أو ابتلاعه والسبب في هذا أن هذه المرونة الزائدة لازمة لعملية النطق وانتاج مختلف الأصوات اللغوية ، ومثل ذلك البلعوم ، والقصبة الهوائية ، قد شكلتا بحيث تلائمان بين عمليتي التنفس والبلع ، وفي الوقت نفسه يشكلان فراغات لتضخيم الصوت ، وكذلك الأذن لتتلائم مع استقبال الأصوات الكلامية لا لمجرد استقبال أي صوت، ومما يؤكد أن هذه الأعضاء قد هيئت للنطق والكلام كما هيئت للقيام بوظائفها الحيوية المعروفة وجود مراكز خاصة في المخ البشري وظيفتها فقط إدراك الكلام وانتاجه .

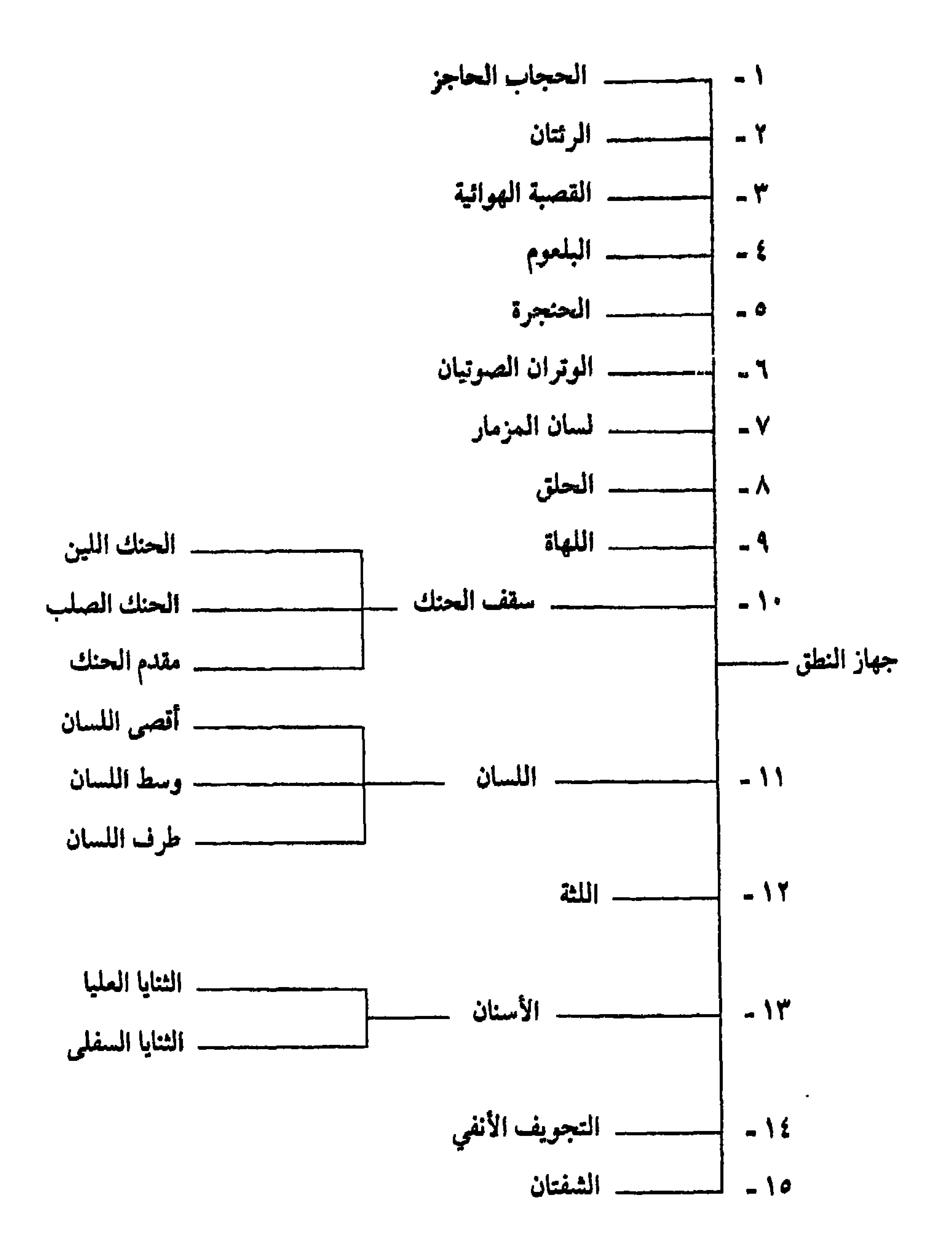
وهذه المعرفة بأعضاء النطق لا تعني عند بعض علماء اللغة أننا نحتاج إلى كل التفاصيل الدقيقة التي يقدمها علم وظائف الأعضاء أو علم التشريح عن هذه الأعضاء حيث يرون أن مثل هذه المعلومات قد لا يحتاج إليها الباحث اللغوي ولكن هناك قدراً ضرورياً من المعرفة بهذه الأعضاء علينا أن نلم بها ، لأن هذه المعرفة هي حجر الزاوية في وصف الأصوات اللغوية وصفاً علمياً ولتصنيفها ، وليس المقصود أن تكون هذه المعرفة نظرية

خالصة ، أعني معرفة تقتصر على حفظ أسماء أعضاء النطق ووصف تكوينها ووظائفها بل المقصود منها أن تؤهل الباحث أو الدارس لعلم الأصوات الانتقال من هذه المرحلة بعد طول المران ، إلى مرحلة أخرى يكون فيها قادراً على إحداث أصوات اللغة التي يدرسها أو أصوات أي لغة أخرى ، أي أن يكون قادراً على « ذوق الصوت » أو كما أسماه الخليل بن أحمد (ت ١٧٥ هـ) « ذوق الحرف » وذلك أنه كان يفتح فاه بالهمزة المفتوحة أو المكسورة ويُسكن الحرف ثم ينطق : أَبْ ، أَثْ ، أَحْ ، أَغ . . . إلخ . ثم يصف الأعضاء التي تُشارك في النطق وموضع النطق وصفته[1] .

وتتمثّل أعضاء النطق أو جهاز النطق في الكُل الآتي بعد ترتيبها ابتداءً من الحجاب الحاجز وانتهاء بالشفتين وذلك طبقاً لخروج تيار الهواء المنبعث من الرئتين والذي تعترضه أعضاء النطق في مواضع مختلفة فيحدث الصوت اللغوي كما سنرى فيما بعد:

---

(١) انظر كتاب العين ص ٤٧ ط. د. عبد الله درويش .
وانظر أيضاً ، حلمي خليل ، التفكير الصوتي عند الخليل ص ١٤ـ١٥ .


جهاز النطق
١ - الحجاب الحاجز
٢ - الرئتان
٣ - القصبة الهوائية
٤ - البلعوم
٥ - الحنجرة
٦ - الوتران الصوتيان
٧ - لسان المزمار
٨ - الحلق
٩ - اللهاة
١٠ - سقف الحنك
الحنك اللين
الحنك الصلب
مقدم الحنك
١١ - اللسان
أقصى اللسان
وسط اللسان
طرف اللسان
١٢ - اللثة
١٣ - الأسنان
الثنايا العليا
الثنايا السفلى
١٤ - التجويف الأنفي
١٥ - الشفتان

وفيما يلي سنقدم تعريفاً موجزاً بهذه الأعضاء[1] :

١ ـ **الحجاب الحاجز** : وهو عضلة مرنة قادرة على التحرك من أسفل إلى أعلى ومن أعلى إلى أسفل ، وهو يفصل القفص الصدري عن التجويف البطني ، وعندما ينخفض إلى أسفل مع حركة القفص الصدري ، يساعد الرئتين على التمدد في حالة الشهيق .

٢ ـ **الرئتان Langs** : وهي عبارة عن أنسجة مطاطية تنقسم إلى فصين يشغلان جزءاً كبيراً من القفص الصدري ، أحدهما إلى اليمين والآخر إلى اليسار، وهما يتحركان في ثلاثة اتجاهات ، من أسفل إلى أعلى بارتفاع الضلوع وانخفاض الحجاب الحاجز ومن الخلف إلى الأمام ومن اليمين إلى اليسار ، وذلك في حالة الشهيق حيث تمتلىء الرئتان بالهواء ، أما عملية الزفير فهي عملية سلبية لا تتطلب نشاطاً عضلياً ، بل هي مجرد رجوع أنسجة الرئة المطاطة إلى وضعها الأصلي قبل أن تؤثر عليها عملية الشهيق .

٣ ـ **القصبة الهوائية Wind-Pipe** : وهي أنبوب غضروفي تشكل ممراً للهواء من وإلى الرئتين .

٤ ـ **البلعوم** : وهو أنبوب مرن يشكل ممراً للطعام إلى المعدة ويقع خلف القصبة الهوائية .

٥ ـ **الحنجرة Larynx** : وتقع في أسفل الفراغ الحلقي وتكون الجزء الأعلى من القصبة الهوائية وهي أشبه بحجرة ذات اتساع ومكونة من عدد من الغضاريف ، أحدها وهو الجزء العلوي منها ناقص الاستدارة من الخلف وعريض بارز من الأمام ويعرف الجزء الأمامي منها « بتفاحة آدم »

---

(١) انظر : ١ ـ د. محمود السعران ، علم اللغة مقدمة للقارىء العربي ص ١٤٢ .
٢ ـ د. كمال بشر ، علم اللغة العام (الأصوات) ص ٨٤.
٣ ـ د. عبد الرحمن أيوب ، الكلام انتاجه وتحليله ص ٢٧ .
وانظر أيضاً : O'conner, op. cit, P. 22.

Adam's Appel وهي تكون صندوقاً للرنين يضخم الصوت .

٦ ـ الوتران الصوتيان **Vocal Cords** : ويقعان داخل الحنجرة وهما أشبه بشفتين منهما بوترين ولكن جرى الاصطلاح على هذه التسمية ، وهما يمتدان في الحنجرة أفقياً من الأمام إلى الخلف ولهما القدرة على اتخاذ أوضاع متعددة تؤثر في الأصوات الكلامية ، وهذه الأوضاع أربعة هي :

١ ـ الوضع الخاص بالتنفس Breath

٢ ـ وضعهما في حالة تكوين نغمة موسيقية Musical Note

٣ ـ وضعهما في حالة « الوشوشة » Wisper .

٤ ـ وضعهما في حالة تكوين « همزة القطع » Glottal Stop

وضع الوترين الصوتيين في حالة التنفس :

قد ينفرج الوتران الصوتيان مفسحين مجالاً لهواء النفس أن يمر خلالهما دون أن يقابله أي اعتراض أو مانع ، وهنا يحدث ما يسمى في اصطلاح علم الأصوات بالهمس Voiceless أو Devoicing وذلك مقابل (الجهر) وتسمى الأصوات التي يكون فيها الوتران الصوتيان في هذا الوضع الأصوات المهموسة .

وضع الوترين الصوتيين عند إصدار نغمة موسيقية :

ذلك عندما يتضام الوتران الصوتيان بشكل يسمح لتيار الهواء المندفع خلالهما أن يفتحهما ويغلقهما بانتظام وبسرعة فائقة وهو ما يسمى بتذبذب الوترين الصوتين هذا التذبذب Vibration يحدث نغمة موسيقية قد تختلف في الدرجة أو الشدة ، وتعرف هذه النغمة الموسيقية في اصطلاح علم الأصوات بالجهر Voicing وتسمى الأصوات التي يكون فيها الوتران الصوتيان في هذا الوضع الأصوات المجهورة .

وضع الوترين في حالة « الوشوشة » :

في هذا الوضع يكون الوتران الصوتيان في حالة تقرب من وضعهما في حالة الجهر ولكن مع فارق هام هو تصلبهما وتجمدهما بحيث لا تحدث

أي ذبذبة وهو وضع لا يهتم به علم الأصوات .

وضع الوترين عند تكوين وحدوث همزة القطع :

في هذا الوضع قد ينطبق الوتران الصوتيان انطباقاً تاماً فلا يسمحان للهواء بالمرور إلى الفراغ الحلقي فيتجمع خلفهما الهواء لمدة قصيرة وعندما ينفرجان يسمع صوت انفجاري نتيجة لاندفاع الهواء الذي كان متجمعاً ومضغوطاً خلفهما وهذا الصوت ما يسمى في العربية « بهمزة القطع » « Glottal Stop » .

لسان المزمار Epiglottis :

ويقع فوق الحنجرة وهو لسان صغير يشبه الفتحة التي في أعلى المزمار الموسيقي ووظيفته حماية الحنجرة وطريق التنفس اثناء عملية البلع حتى لا يتسرب أي شيء من الطعام إلى الحنجرة أو الرئتين ، ويبدو أنه لا دخل له في تكوين الأصوات بصورة مباشرة .

الحلق Pharynx :

وهو الجزء الواقع بين الحنجرة والفم ويسمى بالفراغ الحلقي وهو الفراغ الواقع بين أقصى اللسان والجدار الخلفي للحلق .

اللهاة Uvula :

وتقع في نهاية الحنك اللين وهي الجزء المتدلى الذي يمكن رؤيته بالعين إذا ما فتح الإنسان فمه ونظر في مرآة ولها دخل في نطق القاف العربية .

سقف الحنك The Roof of the mouth :

ويطلق عليه أحياناً « الحنك الأعلى » أو « سقف الفم » وهذا العضو يتصل به اللسان في أوضاع مختلفة ومع كل وضع من هذه الأوضاع تخرج أصوات مختلفة ، ويقسم الحنك عادة في علم الأصوات إلى ثلاثة أقسام هي :

١ ـ الحنك اللين Soft Palate : وهو قابل للحركة ويقع في الجزء

الأعلى المقابل لجذر اللسان .

٢ ـ الحنك الصلب Hard Palate : أو وسط الحنك وهو ثابت لا يتحرك ويقع في الجزء المقابل لوسط اللسان من أعلى .

٣ ـ مقدم الحنك Alveoli أو Teeth-Ridge : وقد يسمى اللثة وهو ذلك القسم من سقف الحنك الواقع خلف الأسنان العليا مباشرة وهو محدب ومحزز .

ويمكن أن يدرك الفرق بين الحنك الصلب والحنك اللين بالنظر في مرآة أو باللمس باللسان أو الأصبع ، والحنك اللين كما قلنا قابل للحركة فقد يرفع أو يخفض ، فإذا رفع إلى أقصى ما يمكن فإنه يمس الجدار الخلفي للفراغ الحلقي وبذلك يمنع مرور الهواء الخارج من الرئتين عن طريق الأنف وكثير من أصوات اللغة العربية يحدث عندما يتخذ الحنك اللين هذا الوضع . أما إذا خفض الحنك اللين فإن الطريق أمام الهواء المندفع من الرئتين يكون مفتوحاً لكي يخرج من الأنف ولا يتم نطق النون والميم في العربية إلا عندما يتخذ الحنك اللين هذا الوضع .

اللسان Tongue :

وهو من أهم أعضاء النطق ولذلك سميت اللغات به فيقال اللسان العربي أو لسان العرب ويقصدون بذلك اللغة العربية وقد استعمله القرآن الكريم بمعنى اللغة كثيراً وكذلك في معظم اللغات ، وهو عضو مرن قابل للحركة إلى حد كبير ويستطيع أن يتخذ أشكالاً وأوضاعاً متعددة ويقسمه علماء الأصوات عادة إلى ثلاثة أقسام هي :

١ ـ أقصى اللسان Back of the tongue وقد يسمى مؤخّر اللسان وهو الجزء المقابل للحنك الليّن.

٢ ـ وسط اللسان Front of the Tongue وقد يسمى وسط اللسان وهو الجزء المقابل للحنك الصلب.

٣ ـ طرف اللسان Blade of the tongue وهو الجزء الذي يقابل اللثة .

اللثة Alveoli :

وهي تمثل مقدم الحنك وتقع خلف الأسنان العليا مباشرة .

الأسنان Teeth :

ويقسمها علماء الأصوات إلى قسمين : الثنايا العليا والثنايا السفلى أو الاسنان العليا والأسنان السفلى وعليها يعتمد اللسان في نطق بعض الأصوات اللغوية كما في التاء والدال .

التجويف الأنفي Nasal Cavity :

وهو تجويف الأنف ، مفتوح على الحنك اللين حيث يندفع الهواء من خلاله عندما ينخفض الحنك اللين فيفتح الطريق أمام الهواء ليمر من فتحتي الأنف ويحدث ذلك عند نطق النون والميم العربيتين .

الشفتان Lips :

وهي من أعضاء النطق المتحركة وتتخذ أوضاعاً مختلفة عند النطق وهو ما يؤثر في نوع الصوت وصفته ويظهر هذا بصفة خاصة عند نطق الصوائت كما سنرى فيما بعد ، فقد تنطبق الشفتان انطباقاً تاماً كما تنفرجان ويتباعد ما بينهما إلى أقصى حد وبين هاتين الدرجتين من الانطباق والانفتاح درجات أخرى مختلفة ، ويحدث الانطباق التام عند نطق الباء العربية وكذا يحدث الانفراج في كثير من الأصوات مثل الكسرة .

هذه هي أعضاء النطق التي يجب على كل دارس لعلم الأصوات الإلمام بها ومعرفة وظائفها ومن التعريف بها يظهر لنا أن هناك أعضاء للنطق متحركة واخرى ثابتة ، فأما المتحركة فهي : الوتران الصوتيان ، الحنك اللين ، اللسان ، الشفتان ، أما سائر أعضاء النطق التي تشترك بصورة مباشرة في عملية إحداث الأصوات اللغوية فثابتة ، ويلاحظ أن كل عضو من الأعضاء المتحركة قد يعمل وحده دون الاشتراك مع غيره من الأعضاء أو قد يعمل مشتركاً مع بعضها .

٢ ـ انتاج الصوت اللغوي (آلية النطق) :

أجمع علماء الأصوات على أن العملية الهامة في انتاج الكلام هي عملية التنفس ، ويشيرون في هذا الصدد إلى أن معظم الأصوات اللغوية يحدثها تيار من الهواء يجري خلال ممر هوائي يتكوَّن من الرئتين والقصبة الهوائية والبلعوم وفراغ الفم والأنف ، وكون هذا التيار الهوائي متحركاً يستلزم بالضرورة وجود باعث على هذه الحركة ويستلزم أيضاً أن يكون لهذا التيار الهوائي نقطة بدء ونقطة نهاية وأن يسير في اتجاه خاص . ومن الممكن التأثير في هذا التيار في مواضع مختلفة غير مبدئه ومنتهاه ولكي يتحول ويتشكل في الممر الهوائي أو الفراغات الموجودة في جهاز النطق ، فهو في حاجة إلى ما يدفعه ويعترضه ، ويتم ذلك في موضع أو أكثر فيما بين مصدره من الرئتين إلى منتهاه عند الشفتين .

ولكي يتكوَّن هذا التيار الهوائي يتحتم أن يكون ضغط الرئتين أقوى من الضغط الجوي ويتم ذلك أثناء عملية الزفير التي يتم من خلالها انتاج أغلب الأصوات اللغوية ، أما عندما يحدث الشهيق فإن ضغط الهواء داخل الرئتين يكون أقل من الضغط الجوي وبالتالي يندفع الهواء من الخارج إلى الرئتين ، وفي هذه الحالة لا تحدث أصوات لغوية فيما عدا عدد محدود منها يسمى بالأصوات الشفطية وهي توجد في بعض اللغات مثل لغة الهوسا في افريقيا وكذا الأصوات الانفجارية الاحتكاكية الشفطية التي تستعمل في اللهجة المصرية بمعنى النفي أو النهي .

وحركة الرئتين هذه ـ كما اشرنا من قبل ـ ليست ذاتية ولكنها تتم بواسطة انقباض أو ارتخاء العضلات التنفسية وذلك عندما تسبب حركتها اتساع القفص الصدري أو ضيقه فعندما تحدث عملية الشهيق يزيد حجم الرئتين في اتجاهات ثلاثة من أسفل إلى أعلى بارتفاع الضلوع وانخفاض الحجاب الحاجز ، ومن الخلف إلى الأمام ومن اليمين إلى اليسار وذلك بتأثير حركة عضلة الحجاب الحاجز الخلفية .

أما عملية الزفير فهي عملية سلبية لا تتطلب نشاطاً عضلياً بل هي مجرد رجوع أنسجة الرئة المطاطة إلى وضعها الأصلي قبل أن تؤثر عليها حركة الشهيق بالتمدد .

ولما كان الكلام ينتج من عملية الزفير فقد تمكن العلماء المعاصرون من قياس ضغط الهواء المستعمل في الكلام وتحديد العوامل التي تؤثر في حركة الهواء المندفع من الرئتين وصلته بنطق الأصوات اللغوية[1] وجميع أصوات اللغة العربية في نطقها الطبيعي تكون الرئتان هما مصدر تيار الهواء .

أما الأعضاء التي تعترض تيار الهواء فتضبطه وتشكله ، فهي إما أن تكون أعضاء متحركة أو أعضاء ثابتة . أما الأعضاء المتحركة فهي التي تؤثر في مجرى الهواء ولذلك تسمى نواطق Articulators ، أما الأعضاء الثابتة فيمكن أن نتخذ منها وسائل للدلالة على حركة الأعضاء المتحركة ، فمثلاً عندما يمس أو يتصل عضو من الأعضاء المتحركة أو النواطق عضواً آخر سواء أكان ثابتاً أو متحركاً ، فإن موضع الاتصال أو التماس أو التقارب يسمى « موضع النطق » Point of Articulation ، وبناء على ذلك نستطيع وصف وتصنيف أصوات أية لغة طبقاً لمواضع النطق فنقسمها مثلاً إلى : شفوية أو لثوية أو حلقية كما سنرى فيما بعد .

غير أن تقارب أو تماس الأعضاء المتحركة مع مثلها أو مع أعضاء ثابتة يتخذ عدة صور أو درجات مما يؤثر على تيار الهواء ، فمثلاً قد يغلق الفم والأنف حتى يقف اندفاع الهواء كلية ثم يفتح الغلق دفعةً واحدة كما يحدث في نطق الباء والتاء والدال ، وبناء على ذلك نستطيع أن نصنف الصوت طبقاً لطريقة النطق Manner of Articulation ، فنقول إن الصوت انفجاري Plossive مثل صوتي الهمزة والباء ، أو احتكاكي Fricative مثل صوت

---

(١) انظر د. عبد الرحمن أيوب ، الكلام انتاجه وتحليله ص ٢٩-٤١ .

الخاء والسين والشين .

وقد يحدث هذا الاعتراض بواسطة الوترين الصوتيين فتنتج ذبذبة على النحو الذي أشرنا إليه من قبل ، وبناء على ذلك يمكن تصنيف الأصوات إلى أصوات مجهورة Voiced في حالة الذبذبة ومهموسة Voiceless في حالة عدم الذبذبة .

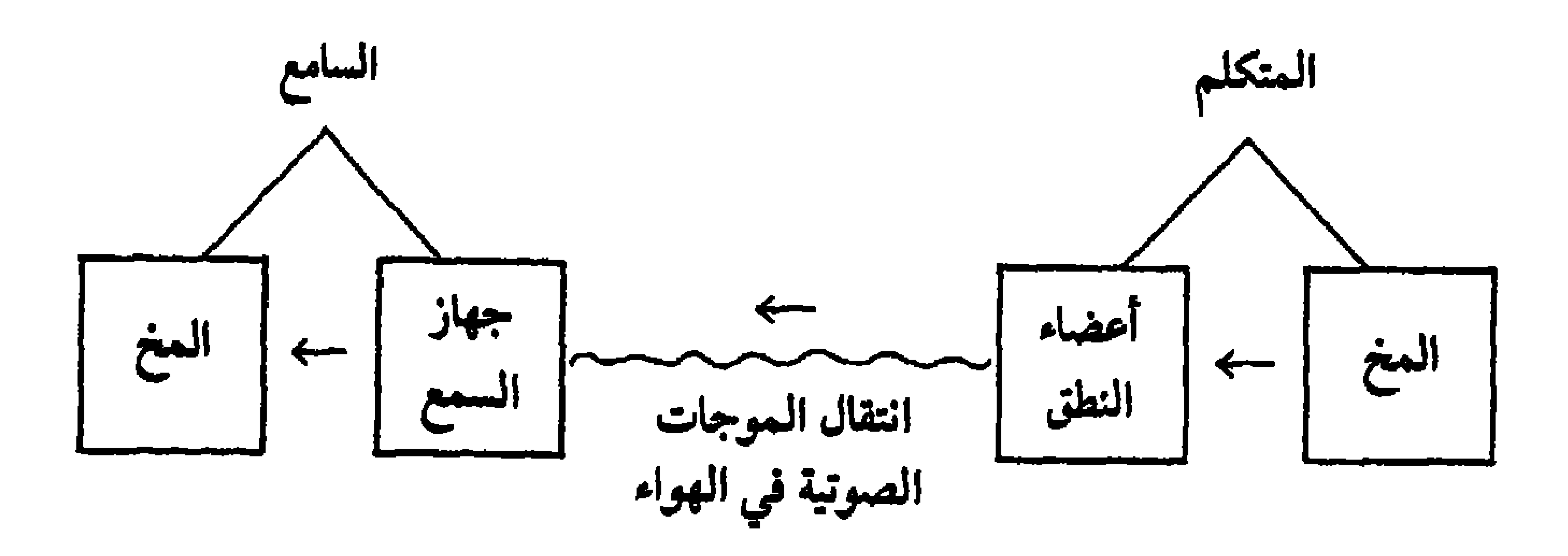
ومعنى هذا أن عملية انتاج الصوت اللغوي تقوم على ركائز تتمثل فيما يلي :

١ ـ تيار الهواء الناتج عن عملية الشهيق والزفير .

٢ ـ اعتراض هذا التيار بواسطة النواطق في موضع معين من جهاز النطق .

٣ ـ تذبذب الوترين الصوتيين أو عدم تذبذبهما .

يضاف إلى ذلك الرنين الذي يحدث أو الذي يصحب بعض الأصوات سواء في التجويف الفموي أو الأنفي أو الصدري وينتج عنه تلوين الصوت وتضخيمه . ولكن هذه العمليات جميعاً ينسق بينها ويهيمن عليها المخ البشري بواسطة إشارات وتعليمات يرسلها عن طريق الجهاز العصبي إلى أعضاء النطق أو إلى جهاز السمع ويتمثل ذلك كله في الشكل الآتي :



٣ ـ تصنيف الصوامت :

يعتمد علماء الأصوات عند تصنيفهم للصوامت Consonants أو لأي صوت لغوي على تحديد وتعيين جوانب ثلاثة لهذا الصوت هي :

١ ـ **مخرج الصوت أو موضع النطق Point of Articulation** : ويتمثّل في الجانب الفسيولوجي من النطق ، أي بتحديد أعضاء جهاز النطق التي تشترك في إحدات النطق ، وإثبات المخرج أو موضع النطق للصوت هو العلامة الفارقة بين الصوامت والصوائت Vowels لأن علماء الأصوات يحددون الصوت الصامت بأنه « الصوت المجهور أو المهموس الذي يحدث في نطقه أن يعترض مجرى الهواء اعتراضاً كلياً أو جزئياً »[1] أي بعبارة اخرى أن يكون لمثل هذا الصوت موضع اعتراض أو عائق لمجرى الهواء سواء أكان الاعتراض كلياً كما في نطق صوتي الباء والدال ، أم جزئياً بحيث يسمح بمرور الهواء بصورة يحدث معها احتكاك مسموع كما في نطق الثاء والفاء . أما الصوائت فلا اعتراض لمجرى الهواء فيها كما سنرى فيما بعد. ومعنى هذا بالنسبة للغة العربية أن جميع أصواتها صامتة ما عدا الصوائت .

٢ ـ **صفة الصوت أو طريقة النطق Manner of Articulation** وهي تتوقف على شكل أو صورة الاعتراض لمجرى الهواء بواسطة النواطق فإذا كان الاعتراض كلياً بحيث يؤدي إلى تجمع الهواء خلفه ثم يفتح ويسمع انفجار حينئذٍ يوصف الصوت بأنه انفجاري Plossive أما إذا كان الاعتراض جزئياً بحيث يسمح لتيار الهواء بالمرور من بين النواطق مع حدوث احتكاك مسموع سمّي الصوت احتكاكياً Fricative ، وقد توصف بعض الأصوات بأنها مطبقة Velarized ويحدث ذلك نتيجة لارتفاع طرف اللسان وأقصاه نحو الحنك ويتقعر وسطه مما يكوّن فراغاً يضخم الصوت نسميه الإطباق

---

(١) د. محمود السعران ، علم اللغة ص ١٦٠.
وانظر أيضاً .Harthmann and stork, op. cit pp. 49-50

فالفرق بين الطاء والتاء أن الأول مطبق والثاني غير مطبق أو مرقق .

٣ ـ **الجهر والهمس**: وقد يعدّهما بعض علماء الأصوات من صفات النطق ولكنهما معياران هامان من معايير تصنيف الأصوات يستحقّان وقفة خاصة، ولعلّنا قد لاحظنا من قبل أن الجهر Voicing يحدث نتيجة لتذبذب الوترين الصوتيين، أما الهمس Divoicing فيظهر من عدم تذبذب الوترين أي أن التفرقة الحاسمة بين الصوت المجهور Voiced والصوت المهموس Voiceless منوطة بتذبذب الوترين الصوتيين أو عدم تذبذبهما.

والأصوات الصامتة بعضها مجهور وبعضها مهموس في حين أن الأصوات الصائتة Vowels كلها مجهورة كما سنرى فيما بعد وقد أثبتت التجارب المعملية الحديثة أن كمية الهواء الخارج مع الأصوات المجهورة أقل منه مع الأصوات المهموسة حيث يتبع المهموسات خروج كمية كبيرة من هواء النفس(١) .

بناء على هذه المعايير الثلاثة أعني موضع النطق وطريقة النطق وما إذا كان الصوت مهموساً أو مجهوراً صنف العلماء الأصوات اللغوية في اللغات المختلفة أي أننا عندما نريد وصف صوت ما وصفاً علمياً لا بد أن نحدد هذا الصوت طبقاً لهذه المعايير الثلاثة وهذه المعايير مبنية على أسس فسيولوجية من حيث موضع النطق وعلى أسس سمعية من حيث صفة النطق بما في ذلك الجهر والهمس ، وهذه الاسس السمعية تتمثل في الاختلاف بين الأصوات من حيث وضوحها Sonority في السمع ، فقد لوحظ أن بعض الأصوات أشد وضوحاً في السمع من بعض ، بمعنى أنها تسمع على مسافات أبعد عندما تنطق ، ومن الملاحظ أيضاً أن الأصوات الصائتة أشد وضوحاً في السمع من غيرها من الأصوات اللغوية ، والصوامت المجهورة

---

(١) حول بعض هذه التجارب انظر د. عبد الرحمن أيوب ، الكلام انتاجه وتحليله ص ٦٤.

أشد بروزاً من الصوامت المهموسة وأصوات اللام والصوامت الأنفية أي الميم والنون أشد بروزاً من سائر الصوامت المجهورة، أما الصوامت المهموسة فهي تتصف بقدر قليل جداً من البروز بالقياس إلى الأصوات المجهورة ، وتحتاج الصوامت المهموسة عند نطقها إلى قوة في اخراج الهواء أعظم من تلك التي يتطلبها نطق الصوامت المجهورة ، ويمكن أن نلمس الفرق إذا بسطنا الكف أمام الفم ونحن ننطق صامتاً مهموساً مثل التاء أو الثاء .

كما أن نطق الصوامت المهموسة يحتاج عادة إلى جهد عضوي أقوى من الذي يستدعيه نطق الصوامت المجهورة ، فالصوامت الانفجارية المهموسة مثل : التاء والطاء والكاف يكون حبس الهواء فيها اشد إحكاماً منه في حالة الانفجارية المجهورة مثل : الدال والضاد والباء ، كما أن انطلاق الهواء في الأولى يكون اشد حدة منه في الثانية ، أما الصوامت الاحتكاكية المهموسة مثل : الفاء والثاء والسين فتكون درجة الانفتاح فيها أي البعد بين النواطق ، أقل من تلك التي تكون في نطق الاحتكاكية المجهورة مثل : الذال والزاي ، وكل ذلك يقوم على اعتبارات فسيولوجية وسمعية .

والصوامت العربية هي :

همزة القطع [ء][1] - [ب] ، [ت] ، [ث] ، [ج] ، [ح] ، [خ] ، [د] ، [ذ] ، [ر] ، [ز] ، [س] ، [ش] ، [ص] ، [ض] ، [ط] ، [ظ] ، [ع] ، [غ] ، [ف] ، [ق] ، [ك] ، [ل] ، [م] ، [ن]، [هـ] ، [و] ، في مثل كلمة ولد [ي] ، في مثل يعد ويجد .

---

(١) لاحظ أن وضع الرمز الكتابي للصوت بين قوسين [] هكذا يعني أننا نتحدث عن الصوت المجرد بعيداً عن البنية وهذان القوسان من الرموز العلمية في علم «اللغة للدلالة على الصوت اللغوي .

وقد استخدمت اللغة العربية عشرة مخارج أو مواضع من جهاز النطق وهي كما يلي :

١ ـ الحنجرة ويسمى الصوت الخارج منها حنجرياً .

٢ ـ الحلق ويسمى الصوت الخارج منه حلقياً .

٣ ـ اللهاة ويسمى الصوت الخارج لهوياً .

٤ ـ أقصى الحنك أو الطبق ويسمى الصوت الخارج طبقياً أو حنكي قصي .

٥ ـ وسط الحنك أو الغار ويسمى الصوت غارياً أو حنكي وسيط .

٦ ـ اللثة ويسمى الصوت الخارج لثوياً .

٧ ـ الأسنان ويسمى الصوت الخارج أسنانياً .

٨ ـ الأسنان مع اللثة ويسمى الصوت أسنانياً لثوياً .

٩ ـ الشفة ويسمى الصوت الخارج شفوياً .

١٠ ـ الشفة مع الأسنان ويسمى الصوت الخارج شفوياً أسنانياً .

ويمكن أن نصنف أصوات اللغة العربية طبقاً لموضع النطق فقط على النحو التالي :

١ ـ [ء] + [هـ] حنجرية .

٢ ـ [ع] + [ح] حلقية .

٣ ـ [ق] لهوية .

٤ ـ [ك]+[غ]+[خ] طبقية أو حنكي قصي .

٥ ـ [ش]+[ج]+[ي] كما في « يجد » و« يزن » غارية أو حنكي وسيط .

٦ ـ [ل]+[ر]+[ن] لثوية .

٧ ـ [د]+[ض]+[ت]+[ط]+[ز]+[س]+[ص] أسنانية لثوية .

٨ ـ [ذ]+[ظ]+[ث] أسنانية .

٩ ـ [ف] شفوية أسنانية .

١٠ ـ [ب]+[و]+[م] شفوية .

ولكن هذا التصنيف يُعد تصنيفاً عاماً وربما غير دقيق أيضاً لأنه لم يراع إلا موضع النطق الرئيسي دون الصفات أو الجهر أو الهمس وغير ذلك من الصفات التي تصاحب الصوت عند نطقه ، كما لم يحدد بدقة الأعضاء الأخرى التي تشترك في النطق ولكن يمتاز بأنه يقدم لنا المصطلحات الأساسية التي تستخدم في تصنيف أصوات العربية طبقاً لموضع النطق .

وهناك تصنيف آخر للصوامت العربية ، وهو تصنيف تعليمي لا علمي ، ولكنه مفيد في التعريف بالصوامت العربية وأكثر دقة من التصنيف السابق ، لأنه يراعي مواضع النطق وصفة الصوت ويفرق بين المجهور والمهموس ، أي يأخذ في الحسبان المعايير الثلاثة التي يقف عندها علماء الأصوات في وصف وتصنيف أي لغة ، ولكنه لا يراعي التصنيف العلمي من حيث وضع الأصوات الاحتكاكية وحدها أو الانفجارية وحدها أو غير ذلك ، وإنما يرتب أصوات العربية ترتيباً ألفبائياً ، كما لا يذكر التفاصيل الفسيولوجية التي تحدث عند نطق أي صوت من حيث حركة النواطق المتحركة أو التقائها بالنواطق الثابتة وغير ذلك من الجوانب الفسيولوجية الأخرى ، وسنكتفي في هذه المقدمة بهذا التصنيف للصوامت العربية إذ لا يحتاج الطالب الذي يبدأ في معرفة علم اللغة والأصوات لأكثر من ذلك ، أما التفاصيل العلمية الأخرى فمن الأفضل تركها لمرحلة أخرى أكثر تخصصاً ، وفيما يلي هذا التصنيف مرتباً على حروف المعجم[1] .

[ء] : صامت حنجوري انفجاري، أما من حيث الجهر أو الهمس، فالبعض يعدّونه لا مجهور ولا مهموس، لأن هذا الصوت مخرجه أو موضع نطقه من بين الوترين الصوتيين، فلا يعرف هل ذبذبة الوترين هي ذبذبة الجهر، أم هي نتيجة انفجار الهواء المحبوس

---

(١) حول التصنيف العلمي لأصوات العربية انظر على سبيل المثال :

١ ـ د. محمود السعران ، علم اللغة ص ١٦٠-٢٠٠ .

٢ ـ د. كمال بشر ، علم اللغة العام (الأصوات) ص ١٠٩-١٧٦ .

خلفهما ولكن التجارب المعملية الحديثة أثبتت أنه مجهور Voiced.

[ب] : صامت شفوي انفجاري مجهور.

[ت] : صامت سني مهموس.

[ث] : صامت ممّا بين الثنايا احتكاكي مهموس.

[ج] : صامت لثوي حنكي احتكاكي انفجاري مجهور، وهو صوت مركّب لاشتراك أكثر من عضو في نطقه ولجمعه بين صفتي الاحتكاك والانفجار.

[ح] : صامت حلقي احتكاكي مهموس.

[خ] : صامت نخنكي قصي احتكاكي مهموس.

[د] : صامت سنّي انفجاري مجهور.

[ذ] : صامت مما بين الثنايا احتكاكي انفجاري مجهور.

[ر] : صامت لثوي مكرّر مجهور.

[ز] : صامت لثوي طرفي احتكاكي مجهور.

[س] : صامت لثوي طرفي احتكاكي مهموس.

[ش] : صامت لثوي حنكي احتكاكي مهموس.

[ص] : صامت لثوي احتكاكي مهموس مطبق.

[ض] : سنّي انفجاري مجهور مطبق.

[ط] : صامت سني انفجاري مهموس مطبق.

[ظ] : صامت مما بين الثنايا مجهور مطبق.

[ع] : صامت حلقي احتكاكي مجهور.

[غ] : صامت حنكي قصي احتكاكي مجهور.

[ف] : صامت شفوي سني احتكاكي مهموس.

[ق] : صامت لهوي انفجاري مهموس مطبق.

[ك] : صامت حنكي قصي انفجاري مهموس.

[ل] : صامت سني جانبي، أي من جانب اللسان مجهور.

[م] : صامت شفوي مجهور أغن، وتحدث الغنة نتيجة لحبس الهواء حبساً تاماً في موضع من الفم ولكن عند انخفاض الحنك اللّين يتمكن الهواء من النفاذ عن طريق الأنف، فالغنة هي خروج هواء الصوت من الأنف.

[ن] : صامت أسناني لثوي مجهور أغن.

[هـ] : صامت حنجوري احتكاكي مهموس.

[و] : في مثل: وَجَدَ، وَعَدَ، شبه صائت شفوي حنكي قصي مجهور.

[ي] : في مثل: يجد، يَعِد، شبه صائت حنكي وسيط مجهور.

وفي جميع الأحوال نستطيع أن نتذوق الصوت كما كان يفعل الخليل ابن أحمد (ت ١٧٥ هـ) بوضع «سكون» على الصوت المراد النطق به مسبوقاً بهمزة مفتوحة أو مكسورة ثم ننطق الصوت مع وضع السبابة والأبهام على تفاحة آدم لكي نعرف إذا كان مجهوراً أو مهموساً ، حيث تشعر مع الجهر بذبذبة أو رعشة تحت الأصابع مع الصوت المجهور واختفاء هذه الذبذبة مع الصوت المهموس ، أي يكون نطق صوت الباء مثلاً [أَبْ] والثاء [أَثْ] والخاء [أَخْ] وهكذا .

ومن الضروري أن نعلم أن هذا التصنيف للصوامت العربية قائم على نطق اللغة العربية الآن كما نسمعها على ألسنة المثقفين من العرب ، إذ هناك اختلاف في نطق بعض أصوات العربية بين القدماء والمحدثين من العرب وقد عرفنا ذلك من وصف الخليل بن أحمد (ت ١٧٥ هـ) وسيبويه (ت ١٨٠ هـ) وابن جني (ت ٣٩٢ هـ) وغيرهم من علماء العربية وأصحاب كتب القراءات القرآنية لأصوات اللغة العربية، فمثلاً وضع علماء العربية القدماء وعلماء القراءات القرآنية الأصوات الانفجارية المجهورة في تصنيف واحد اطلقوا عليه مصطلح « حروف القلقلة » وجمعوا هذه الأصوات في عبارة واحدة هي : « قد طبج » حيث نلاحظ أن القاف التي وصفوها كانت مجهورة وليست مهموسة كما تنطق الآن ، وكذلك الطاء هي مهموسة في أيامنا هذه ، ولكنها كانت مجهورة ، أي نطقها القديم يشبه

نطقنا للضاد ، أما الجيم وهي ليست انفجارية عندنا ، وإنما انفجارية احتكاكية ، فقد وصفت عندهم بأنها « شديدة » وهو مصطلح يقابل مصطلح « انفجاري » عندنا ، ومع ذلك فقد أدرك هؤلاء العلماء الخصائص الصوتية التي تشترك فيها هذه المجموعة من الأصوات ، وهي ترجع إلى أنها جميعاً شديدة أي انفجارية مجهورة .

وبشكل عام فإن وصف علماء العربية القدماء للصوامت العربية وصف دقيق في مجموعه رغم افتقارهم للوسائل التكنولوجية الحديثة التي يستعين بها علم الأصوات الآن ، وربما يكون الاختلاف بين وصفنا لأصوات العربية ووصفهم لها يرجع إلى تطور صوتي حدث لبعض هذه الأصوات على مر الزمان[1] .

٤ ـ تصنيف الصوائت :

الصفة الأساسية المميزة لنطق الصوائت Vowels تقوم على شكل ممر الهواء المفتوح فيما فوق الحنجرة ، وهذا الممر يكون صندوقاً رناناً يغير من الطبيعة السمعية للصوت الناتج عن ذبذبة الوترين الصوتيين ، فالأشكال المختلفة التي يتخذها هذا الممر تغير من وقع الصوت في الأذن ومن ثم نسمع أصواتاً متمايزة ، وبناء على ذلك عرّف علماء الأصوات الصوت الصائت بأنه صوت مجهور لا يسمع عند انتاجه احتكاك أو انفجار .

واللسان والشفتان هما العضوان الأساسيان اللذان لهما دخل كبير في تغير شكل الممر الهوائي ، ومن ثم تلوين Coloring الصوت الناتج عنه تلويناً تتمايز به الصوائت بعضها عن بعض .

وقد حدد دانيال جونز D. Jones منطقة داخل الفم أطلق عليها منطقة الصوائت وهي المنطقة التي لا تتجاوز أعلى نقطة في اللسان عند النطق

---

(١) حول الاختلاف بين وصف القدماء لأصوات العربية ووصف المحدثين لها انظر : حلمي خليل . التفكير الصوتي عند الخليل ، ص ٢٢ وما بعدها .

بالصائت ، وحدد وضع هذه النقطة في اللسان داخل هذه المنطقة باتجاهين علوي وسفلي وأمامي وخلفي[1] ورغم أن صنيع دانيال جونز هذا عملي ومفيد إلا أنه معيب من ناحيتين .

١ ـ أنه لا يصف شكل اللسان كله عند انتاج صائت ما ، بل يحدد موضع أعلى نقطة فيه فقط ، واللسان عضو شديد المرونة يتخذ أشكالاً عديدة عندما تكون أعلى نقطة فيه في مكان واحد .

٢ ـ أنه يذكر وضع النقطة العليا بالتقريب دون أن يقيس بالدقة مدى أماميتها أو خلفيتها أو علويتها أو سفليتها .

وحتى يمكن تفادي هذه العيوب في محاولة دانيال جونز، جرت تجارب ومحاولات متعددة قام بها بعض علماء الأصوات المعاصرين استخدموا فيها التصوير بالأشعة السينية لتحديد أوضاع اللسان وأشكاله عند نطق الصوائت بصورة أكثر دقة[2] .

ومع ذلك فنحن نستطيع أن نلاحظ وضع اللسان بصورة عامة دون هذا التحديد العلمي الصارم عن طريق ملاحظة حركة اللسان من خلال النظر في مرآة أثناء نطق الصوائت مثل : ألف « قال » ، وياء « بيع » ، وكسرة « مِنْ » وكسرة التاء في « تِبن » ، ثم فتحة « صَبر » ، وضمة « صُم » ، فسنجد أنه في نطق : ألف « قال » وضمه « صُم » وفتحة « صَبر » يكون الجزء الخلفي من اللسان هو المشكل للممر الهوائي الخاص بهذه الصوائت .

أما في نطق ياء « بِيع » فإن الجزء الأمامي من اللسان يرفع في اتجاه الحنك الأعلى إلى درجة كبيرة ، وهو أقل ارتفاعاً منه عند نطق كسرة

---

(١) د. عبد الرحمن أيوب ، الكلام انتاجه وتحليله ص ٧٣ .
وانظر أيضاً د. أحمد مختار عمر ، دراسة الصوت اللغوي ص ١٢٦ـ١٣٢ .

(٢) حول بعض هذه التجارب انظر د. عبد الرحمن أيوب ، المرجع السابق ص ٧٣ـ٨١.

« تِبس » مثـلاً ، أمـا في نـطق الصـائتين في الكنمتين العـاميتين المصـريتير « بيت » و « بيض » فإنه يرفع من اللسان جزء وسط بين آمامه وخلفه .

وبناء على ذلك فإن الصوائت تصنف طبقاً للجزء الذي يرفع مں اللسان وذلك على النحو التالي :

(أ) صوائت أمامية	Front Vowels
(ب) صوائت وسطى	Central Vowels
(جـ) صوائت خلفية	Back Vowels

كما تصنف حسب درجة رفع اللسان إلى :

(أ) صوائت ضيقة	Close Vowels
(ب) صوائت نصف ضيقة	Half-Close Vowels
(جـ) صوائت نصف مفتوحة	[1]Half - Open Vowels

ومن ثم يمكن تصنيف الصوائت العربية الأساسيـة وهي : الفتحة والكسرة والضمة والألف اللينـة أو الفتحة الطويلة في متـل « قال » والياءأو الكسـرة الطويلة في مثل «بيع» والواو أو الضمـة الطويلة في مثـل « بكور » على النحو التالي :

١ ـ الصوائت الطويلة Long Vowels :

(أ) الياء في «بيع » : صائت أمامي ضيق .
(ب) الألف في «قال » : صائت أمامي نصف مفتوح .
(جـ) الضمة في « بكور » : صائت خلفي ضيق .

---

(١) د. محمود السعران ، علم اللغة ص ٢٠٠ـ ٢٠٤
وانـظر أيضاً . د سعـد مصلوح . دراسة السمـع والكلام ص ٢٣٨ـ٢٤٥
O connor op cit pp 50-52

٢ ـ الصوائت القصيرة Short Vowels ؛

(أ) الفتحة : صائت أمامي نصف مفتوح .
(ب) الكسرة : صائت وسطي نصف مفتوح .
(جـ) الضمة : صائت خلفي نصف مفتوح .

وللشفتين ـ كما ذكرنا ـ دخل كبير في تكوين الصوائت بالإضافة إلى اللسان ، فقد تنضم الشفتان وتتكوران أو تكسران أو تتخذان وضعاً محايداً ، فتنضم الشفتان كما يحدث في نطق الضمة والضمة الطويلة ، وتكسران في نطق الكسرة والكسرة الطويلة ، وتفتحان بصورة محايدة في نطق الفتحة والفتحة الطويلة ، وهو ما أشار إليه أبو الأسود الدؤلي (ت ٦٩ هـ) وهو يحاول وضع أول نقط إعراب في اللغة العربية كما أشرنا إلى ذلك من قبل .

غير أننا ينبغي أن نلاحظ أن جهاز النطق قادر على إصدار عدد كبير من الصوائت تختلف فيها درجات الفتح والكسر والضم اختلافاً كبيراً ولكن كل لغة تستخدم عدداً محدوداً من هذه الصوائت وهي تختلف من لغة إلى لغة اخرى .

ثانياً : الفنولوجيا Phonology

وهو الفرع الأساسي الثاني من علم الأصوات، ويهتم بدراسة الصوت اللغوي داخل البنية ، أي من حيث علاقته بالأصوات الأخرى من ناحية والمعنى أو وظيفة الصوت في تحديد المعنى من ناحية أخرى . فنحن مثلاً وصفنا في الفوناتيك Phonetics [ن] بأنه «صامت سنّي مجهور أغن» ، وهذا الوصف ينظر إلى النون من حيث هي وحده صوتية قائمة بذاتها ، أو صوتاً منعزلاً غير متصل أو مجاور لغيره من الأصوات ، ولكن ثمة درجات أو تنوعات في اللغة العربية وكذلك في اللغات الأخرى للأصوات ، ففي العربية نجد أن [ن] في كلمة مثل «نهر» من الناحية

الصوتية الخالصة أي من حيث تكوينها النطقي والفسيولوجي غير [ن] في كلمة مثل « مِنْك » « عَنْك » وقد أدرك علماء العربية القدماء هذا الفرق فسموا النون في « مِنْك » و « عَنْكَ » النون الخفيفة .

أي أن ما نسميه صوتاً واحداً قد يتردد بنفسه أكثر من مرة في كلمة من الكلمات ، ولكنه ينطق في كل مرة بصورة مختلفة ، ففي كلمة مثل « بَطَرَ » سنجد أن الفتحة الأولى أو بمعنى أدق صوت الفتحة الأولى غير صوت الفتحة الثانية وكذلك غير الفتحة الثالثة وثمة اختلافات فردية بين المتكلمين بأي لغة ترجع إلى اختلافات عضوية أو عادات نطقية . ولكن بالرغم من ذلك فإننا ندرك أن كلمة ما هي نفس الكلمة التي ينطق بها هذا الرجل أو تلك المرأة أو ذاك الطفل، فما الذي يجعلنا نتغاضى عن أمثال هذه التنوعات الفردية الراجعة إلى سياق صوتي معيّن أو إلى طريقة نطق معيّنة، بحيث نسوي بين الفتحات الثلاث في كلمة مثل «بَطَرَ» ونرى فيها شيئاً واحداً؟ .

إن هذه الفتحات وإن كانت مختلفة من حيث تكوينها إلا أنها متطابقة من حيث الوظيفة اللغوية التي تؤديها ، ومعنى هذا أن مصطلح « صوت » له في الحقيقة معنيان :

(أ) معنى تجريدي عام يقصد به النوع لا الأفراد مثل : النون أو الياء أو الفتحة .

(ب) معنى خاص يطلق على الصوت الجزئي مع مراعاة صفاته النطقية والسمعية وذلك مثل : [ن] المختلفة في كلمات مثل : « نهر » و « منك » و « عنك » .

ولتفسير ذلك بصورة أدق نقول : إن [ن] صوت واحد بوصفها ليست [ت] أو [ب] مثلاً ، أي بوصفها ذات وظيفة لغوية ، إذ هي بهذه الصفة قادرة على تغير المعنى ، فنحن نقول : ناب ـ تاب ، حيث نجد أن الفرق في معنى الكلمتين راجع إلى وجود [ن] في الكلمة الأولى و[ت] في الكلمة الثانية ، ومن ثم فإن كلاً منهما صوت واحد لا عدة أصوات .

أما أفراد النون ، أو صورها المختلفة ، فلها خصائص نطقية محضـة ، أي أنه يمكن تمييزها في النطق والسمع ، ولكن هذه النونات ليست بـذات وظيفة لغوية واحدة ، وبالتالي لا نستطيع أن نتخذ منها مميزاً للكلمات لأنها لا تستطيع أن تغير معاني الكلمات باحلال إحـداها محل الأخـرى ، وذلك لسبب بسيط وهو أن [ن] في قولنـا « عَنْكَ » لا يمكن أن تحـل محل النـون في قـولنا « مِنْـك » ثم يؤدي ذلك إلى تغيـر المعنى ، ومعنى هـذا أن أفـراد النون أو صورها المختلفة في كلمات مثل : « مِنْكَ » و « عَنْكَ » و« نهر » لا تصلح أن تتبادل فيما بينها في الموقـع أو البنية ، ومن ثم فهي لا تؤدي إلى أدنى تغير في المعنى ، وبالتـالي لا تصلح أن تكون وهي على هـذه الصفة مميزاً ، وإنما هذه الصور المختلفة اللنون ترجع كلها في الحقيقة إلى أصل واحـد أو شيء واحـد عـام ، وبـالتـالي رغم الاختـلاف النـطقي والسمعي الفردي لها فإنه يمكن اعتبارها كما لو كانت شيئاً واحداً وتسمى باسم واحـد هو النون .

ولكن إذ حلّ صوت آخر محل [ن] هـذه تغير مـدلول البنيـة الصوتيـة ، كأن يحل [د] محل [ن] في كلمة « نَهْـر » فتصبح « دَهْـر » ، هذا الصـوت بالمعنى الأخير أي الذي يؤدي إلى تغير المعنى هو ما يـطلق عليه مصـطلح الفونيم Phoneme أما الصور المختلفة أو التنـوعات المختلفـة لنطق صـوت واحـد ولا تؤدي إلى اختـلاف المعنى فيـطلق عليهـا مصـطلح الألـوفـون Allophone[1] .

---

(١) حول نظرية الفونيم ودورها في التحليل اللغوي انظر :

Truberzkoy , L. S, Principals of Phonology pp. 1-14. pp. 31-37

Ivic, Milka, op. cit pp. 136-137.

O'conner, op. cit pp. 66-77.

وباللغة العربية انظر

١ ـ د. محمودالسعران، علم اللغة ص ٢١٢ـ٢١٤ .

٢ ـ د. كمال بشر ـ علم اللغة العام (الأصوات) ص ٢٠١ـ٢٠٤ .

٣ ـ حلمي خليل ، الكلمة دراسة لغوية معجمية ص ٤٠ـ٤٢ .

وقد حدد « تروبتسكوي » « Trubetzkoy » وهو ثالث ثلاثة وضعوا نظرية الفونيم على أسس وأصول علمية، حدد الفونيم بأنه عبارة عن النماذج الصوتية التي لها قدرة على تميز الكلمات وأشكالها ، أو الأنماط الصوتية المستقلة التي تميز الحدث الكلامي المعين عن غيره من الأصوات الأخرى ، وبناء على ذلك فإن كل فونيم يؤدي وظيفتين :

١ ـ وظيفة إيجابية ، وذلك حين يساعد على تحديد معنى الكلمة التي تحتوي عليه .

٢ ـ وظيفة سلبية ، وذلك حين يحتفظ بالفرق بين كلمة ما من حيث المعنى والكلمات الأخرى .

وعلى هذا فإن [ن] هي فونيم /ن/ ـ ووضع الرمز الكتابي للصوت بين خطين مائلين على النحو السابق يعني أننا نتحدث على المستوى الفنولوجي في حين وضع الرمز الكتابي بين قوسين معقوفين يعني أننا نتحدث على المستوى الصوتي ـ أقول إن [ن] هي فونيم /ن/ يشترك مع الفونيمات الأخرى في كلمة مثل « نام » لتحديد معناها وهي الوظيفة الإيجابية أو الأساسية للفونيم ، أما الوظيفة السلبية أو الثانوية ، فتتمثل في حفظ كلمة « نام » مختلفة عن كلمات مثل : « قام » « صام » « حام » « عام » وتتضح الوظيفة الأساسية أو الايجابية بصورة أوضح إذا ما حذف الفونيم من كلمة واستبدل به فونيم آخر حينئذ سنجد المعنى يتغير ، فإذا حذفنا مثلاً /ص/ من كلمة « صام » واستبدل به /ق/ فستصبح الكلمة « قام » .

الفونيمات إذاً من حيث هي أصوات ذات سمات وخصائص قادرة على التمييز بين الكلمات في كل اللغات ، بل هي قادرة على التمييز لا من حيث ابدالها بفونيمات أخرى فحسب بل من حيث ترتيبها وموقعها في البنية اللغوية ، ويتضح لنا ذلك في التقابل بين الكلمتين act و cat في اللغة الانجليزية حيث تكونت كلمتان مختلفتان من نفس الفونيمات : /a/ + /c/ + /t/ ولكن بترتيب مختلف ، ويشبه هذا إلى حد كبير فكرة

التقاليب والتباديل في الاشتقاق الأكبر، فتقاليب مادة « ضرب » إذا اخذنا في الحسبان المستعمل والمهمل منها ما هي إلا تغيير في ترتيب الفونيمات بحيث يؤدي ذلك إلى بناء كلمات جديدة وهي الفكرة التي بنى عليها الخليل بن أحمد (ت ١٧٥ هـ) معجمه العين .

فقد رصد الخليل الاحتمالات التبادلية من حيث موضع الفونيم داخل البنية اللغوية على النحو التالي :

١ ـ الثناني ينصرف على وجهين مثل : قد ، دق .

٢ ـ الثلاثي على ستة أوجه مثل : ضرب ، برض ، ضبر ، بضر ، ربض ، رضب .

٣ ـ الرباعي يتصرف على أربعة وعشرين وجهاً ، لأن حروفه وهي أربعة تضرب على وجوه الثلاثي الصحيح وهي ستة أوجه فتصير أربعة وعشرين احتمالاً .

٤ ـ الخماسي يتصرف على مائة وعشرين وجهاً ، ذلك لأن حروفه وهي خمسة أحرف تضرب في وجوه الرباعي وهي أربعة وعشرون حرفاً فتصير مائة وعشرين وجهاً .

وفي جميع الأحوال فإن الذي يُرصد من هذه الاحتمالات هو المستعمل أي ما له معنى[1] ولعلنا قد لاحظنا أن الخليل يستعمل مصطلح « الحرف » هنا بمعنى الفونيم .

وقد حاول ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) فيما بعد الاستفادة من فكرة التقاليب هذه فيما أطلق عليه الاشتقاق الأكبر ولكنه لم يوفّق لأنه ربط بين تقالب المادة ودلالة واحدة تربطها جميعاً، فلم يستقم له قانون عام واضطر أحياناً إلى التأويل والرد بلطف الصنعة كما قال[2].

---

(١) انظر كتاب « العين » ص ٦٦.
وانظر ايضاً ، ابن جني ، الخصائص ١/٥.
وحلمي خليل ، التفكير الصوتي عند الخليل ص ٧٠ـ٧٥.

(٢) الخصائص ٢/١٣٤ـ١٣٨.

غير أن فكرة التقاليب على هذا النحو الذي وضعه الخليل من حيث المزج بين الجانب الرياضي المنطقي والتحليل اللغوي تضعه في مصاف الرواد لهذا اللون من التفكير اللغوي العلمي . ففكرة الاحتمالات النظرية فكرة رياضية منطقية ولكن تحديد المستعمل والمهمل فكرة لغوية قائمة على ارتباط البنية بالدلالة وتغيرها نتيجة لتغير موقع الفونيم داخل البنية وهي قيمة تبادلية وتوزيعية Substituational رصدها علماء اللغة المحدثون بعد اكتشاف نظرية الفونيم في النصف الأول من هذا القرن .

غير أننا لا بد أن نلاحظ أنه إذا كان وضع صوت مكان آخر يؤدي إلى كلمة جديدة أي يميز كلمة عن أخرى ، فإن كلاً من هذين الصوتين يُعد فونيماً مختلفاً وإلا فهما تنوعات أو ألوفونات Allophone لفونيم واحد مثل النون في مِنْك وعَنْك ونَهر.

ففي اللغة الإنجليزية مثلاً يوجد تغاير في المعنى مثلاً بين الكلمتين Right وLight وبين الكلمتين Pair وbair و down وTown، ومعنى ذلك أن كلاً من : /r/ ، /l/، /p/، /d/ ، /t/ فونيمات مختلفة ، لأنها غيرت دلالة الكلمات ، ولكن الإنجليزية لا تفرق فيها [K] و[Q] بين الكلمات ولذا لا يكونان فونيمين مختلفين وإنما الصوت الثاني ألوفون /K/[1] .

أما في اللغة العربية فهي تفرق بين الكلمات فيما يشبه هذين الصوتين فنحن نقول : « قال » و« كال » من الكيل، ولذا فإن الـ /ق/ و / ك / فونيمان مختلفان ، أما إذا اعتبرنا « كال » من القول كما تنطق في بعض اللهجات العربية في فلسطين ، ففي هذه الحالة تكون /ك/ ألوفوناً و/ق/ فونيماً . . وكذلك الأمر بالنسبة للصوائت القصيرة في اللغة العربية أو الحركات فهي فونيمات لأنها تفرق بين الكلمات .

وقد فطن علماء العربية القدماء إلى وظيفة الحركات أو الصوائت طويلة

---

(١) O'conner op. cit P. 199.

كانت أم قصيرة في التفريق بين الكلمات فجاءت العلامات المعروفة وهي : الفتحة والكسرة والضمة للدلالة على فونيم الفتحة والكسرة والضمة حين تكون قصيرة ، أما الصوائت الطويلة أو الحركات الطويلة فقد رمزوا لها بالألف ، والواو والياء، ونجد ذلك حين نفرق الحركات أو الصوائت القصيرة بين اسم الفاعل واسم المفعول من غير الثلاثي مثل : مُرْسِلٌ ومُرْسَلٌ ، مُخْرِجٌ ومُخْرَج ، مُعْتِقٌ ، ومُعْتَقٌ . وقد أورد الثعالبي في كتابه فقه اللغة نماذج كثيرة لهذا التفريق بين الكلمات عن طريق الحركات القصيرة[1] .

وفي اللغتين الانجليزية والفرنسية يوجد [Z] و [S] ولكن على أنهما فونيمان مستقلان لأنهما يفرقان بين الكلمات ولكن نفس الصوتين موجودان في اللغة الأسبانية ولكن على أنهما ألوفونان لفونيم واحد لأنهما لا يميزان بين الكلمات .

وقد نجد مثل ذلك في اللهجات العربية القديمة والحديثة ، ففي بعض اللهجات العربية القديمة نجدْ أن بعض العرب ينطقون كلمة « الصقر » وهو الطائر المعروف ، « الزقر » وبعضهم ينطقها « السقر » وقد تنطق أيضاً « الزجر » وفي جميع هذه الحالات فإن [ز] و[س] ما هي إلا ألوفونات لفونيم واحد هو /ص/ وكذلك [ج] ألوفون لفونيم /ق/ كما لهجة الصعيد في مصر عندما ينطقون « قال » « جال » بنفس المعنى وكذلك في لهجات عربية حديثة .

وبناء على هذا المفهوم للفونيم ووظيفته اللغوية وقيمته في التحليل اللغوي ، أقام علماء اللغة والأصوات نظرية كاملة وقد اثبتت الدراسات اللغوية أن هذه النظرية استطاعت على المستوى التطبيقي العملي أن تحل كثيراً من المشكلات العلمية في تعلم اللغات ، كما ساعدت على اكتشاف

---

(١) الثعالبي ، فقه اللغة ص ٣١٠ .

بعض أخطاء النطق والاتجاه الذي ينبغي أن يسير فيه علاج مثل هذه الأخطاء .

أما على المستوى النظري فقد كشف التحليل الفنولوجي عن النظام الذي تنطوي عليه وظيفة الصوت داخل النظام اللغوي لأي لغة ، وهي خطوة حددت معنى البنية تحديداً وظيفياً وتجريدياً في آن واحد.

كما استطاعت هذه النظرية أن تقدم فكرة أصيلة للتحليل اللغوي وهي فكرة « الملامح المميزة » Distinctive Features التي يتداولها الآن علماء اللغة ويتوسعون فيها على مستويات التحليل اللغوي المختلفة بل على مستوى اللغات المختلفة[1] والمقصود بالملامح المميزة الخصائص الصوتية التي تميز فونيماً عن فونيم آخر ، ومن ثم أصبح مفهوم الفونيم عبارة عن مجموعة من الملامح المميزة التي تنبع من الخصائص النطقية والسمعية التي تحدد كل صوت من أصوات اللغة ، مثل موضع النطق وصفته وإذا كان مجهوراً أو مهموساً .

فتقسيم الصوائت والصوامت مثلاً ليس مبنياً على أساس فسيولوجي فقط من حيث اندفاع الهواء دون اعتراض مع الصوائت واعتراضه في مواضع معينة من جهاز النطق مع الصوامت ، وإنما مبني أيضاً على اعتبارات سمعية هي الاختلاف في الملامح المميزة لكل منهما من حيث الوضوح في السمع ومن حيث طول الصوت وارتكازه وتنغيمه فإذا تساوى صامت وصائت في الطول والارتكاز أو النبر Stress والتنغيم ، فسنجد أن الصائت أشد بروزاً من الصامت ، والصوامت المجهورة أشد بروزاً من الصوامت المهموسة وهكذا ، وكل هذه ملامح مميزة لفونيم عن فونيم آخر . ولعل دقة هذه الملامح المميزة لكل فونيم واحتياجها إلى التحديد الصارم هو ما دعى إلى ادخال الاجهزة والآلات الالكترونية الحديثة والاستعانة بها في الدراسة الصوتية فيما يعرف الآن بعلم الأصوات

---

(١) راجع Ivic, Milka, op. cit P. 145.

التجريبي أو علم الأصوات الآلي وأشرنا إليه من قبل .

كما كانت فكرة التقابلات الفونيمية بين كل فونيم وآخر من حيث الجهر أو الهمس أو الاحتكاك أو الانفجار أو غير ذلك من الملامح ، ملهمة لكثير من المناهج التحليلية في غير علم اللّغة والتحليل اللغوي فيما يعرف الآن عند علماء الأدب ونقّاده بالتحليل البنيوي للأدب بل إن « البنيوية » Structuralism من حيث هي نظرية نقدية وفلسفية واجتماعية بل وسياسية أيضاً قامت على أساس التحليل الفنولوجي للغة . أما على المستوى اللغوي الخالص فقد أصبحت المفاهيم الفنولوجية الآن من ركائز التحليل البنيوي للغة مهما تعارضت أو اتفقت الاتجاهات أو المدارس اللغوية المعاصرة ، كأنما نظرية الفونيم قد صيغت من معدن نفيس لا يصدأ أبداً .

وإذا كان التحليل الفنولوجي يتعامل مع البنية اللغوية على هذا النحو الذي اشرنا إليه ، فإن هناك ملامح أخرى صوتية وفنولوجية تقع خارج البنية اللغوية وهي ما يطلق عليها علماء اللغة والأصوات « الملامح غير التركيبية » Superstructure Features ، وتتمثل في : المقطع والنبر والتنغيم والفواصل ، وفيما يلي سنقف أمام كل ملمح من هذه الملامح لنعرف ماهيته ودوره في النظام الصوتي والفنولوجي للغة .

١ ـ المقطع Syllable

بالرغم من أن التحليل المقطعي للغات قد أصبح الآن منهجاً مستقراً من مناهج التحليل اللغوي إلا أن الخلاف بين علماء اللغة والأصوات قد ثار منذ فترة مبكرة حول ماهية المقطع وأهميته في التحليل اللغوي ، فرأى بعض العلماء أن التحليل المقطعي لا أهمية له في دراسة اللغة والكلام وقال البعض الآخر ، إن المقطع لا يوجد إلا في الكلام المقطع لا المتصل ، بل ذهب بعض العلماء إلى اكثر من ذلك فقالوا إن التحليل المقطعي غريب على التحليل اللغوي .

ولكن الدراسات التجريبية للكلام خففت من غلواء هؤلاء المهاجمين

بعد أن اثبتت بطريقة عملية أن عضلات الصدر تحدث نبضة منفصلة من الضغط عند كل مقطع ، وقد نشر رئيس مدرسة تعليم الصم بباريس دراسة تجريبية لحركة الكلام قائمة على التسجيلات الصوتية واعترفت هذه الدراسة بالمقطع على أنه أساس من أسس التحليل اللغوي ولذلك لم يعد أحد الآن ينظر إلى المقطع على أنه ظاهرة صوتية لا حدود لها[١] .

والمقطع في أبسط أشكاله وصوره عبارة عن تتابع عدد من الفونيمات في لغة ما ، حيث تتكون البنية المقطعية التي تختلف من لغة إلى لغة أخرى ، ومع ذلك فعلماء الأصوات يختلفون في نظرتهم إلى المقطع وبالتالي يختلفون حول تعريفه ومفهومه .

غير أنه يمكن القول بشكل عام ، إن هناك اتجاهين في تحديد مفهوم المقطع وماهيته : اتجاه فوناتيكي واتجاه فنولوجي[٢] .

أما الاتجاه الفوناتيكي فأهم تعريفاته أن المقطع :

(أ) تتابع من الأصوات الكلامية له حد أعلى أو قمة إسماع تقع بين حدين أدنين من الإسماع .

(ب) قطاع من تيار الكلام يحوي صوتاً ذا حجم أعظم محاطاً بقطاعين أضعف من الناحية الصوتية .

(جـ) أصغر وحدة مركبة في الكلمة .

(د) وحدة من عنصر أو أكثر يوجد خلالها نبضة صدرية واحدة أو قمة إسماع .

أما الاتجاه الفنولوجي فيعرّف المقطع من حيث هو وحدة تختلف من لغة إلى أخرى، وهنا لا بد أن يشير التعريف إلى عدد من التتابعات المختلفة من

---

(١) د. احمد مختار عمر ، دراسة الصوت اللغوي ص ٢٣٧ـ٢٣٨ .

(٢) المرجع السابق ص ٢٤١ وما بعدها .

وانظر أيضاً O'connor, op. cit pp. 199-202.

الصوامت والصوائت بالإضافة إلى عدد من الملامح الأخرى مثل: النبر والتنغيم. ولهذا فإن التعريف الفنولوجي للمقطع يرتبط غالباً بلغة معيّنة أو مجموعة من اللغات.

غير أن وصف الصوت بأنه مقطعي أو غير مقطعي دون وضعه في سياق محدد كالكلمة مثلاً ، يُعد ضرباً من اللغو ، لأن المقطعية ليست صفة ملازمة للصوت وإنما صفة تنشأ من مجاورة الأصوات بعضها لبعض ومقارنة ذلك بالأصوات الأخرى في البنية اللغوية ، ولذلك تختلف المقاطع باختلاف اللغات ، غير أن ذلك لا يمنع من أن تتفق مجموعة من اللغات في نظام مقطعي واحد .

وقد يكون من السهل أحياناً حتى على غير المدرب أن يرسم حدود المقطع بمجرد سماع الكلمة كما في كلمة « كَتَبَ » التي تتألف من ثلاث مقاطع :

كَتَبَ ← <ص ح>+<ص ح>+<ص ح> # [1]

إذ المقطع في أبسط اشكاله وصوره يتكون من صامت وحركة < ص ح > ، وهذه الصورة للمقطع موجودة في كثير من اللغات ومنها العربية ، ولا توجد كلمة في أي لغة تحوي أقل من مقطع واحد ، أما أكبر عدد من المقاطع التي تكوّن كلمة فهي تختلف من لغة إلى أخرى ومع ذلك فكلمات كل لغة تتكون في نهاية الأمر من عدد محدود من المقاطع لا تتجاوزه .

فالكلمة في اللغة العربية سواء كانت اسماً أو فعلاً مشتقة أو غير مشتقة

---

(١) يشير السهم ← إلى أن ما بعده هو الصورة التحليلية لما قبله، أما الرمز < > فهو يدل على أننا نحلل على المستوى المقطعي أي أن ما بين القوسين مقطع ، أما العلامة # تدل على انتهاء التحليل ، وكل هذه الرموز والعلامات مثل : []و// التي تدل الأولى على الصوت المجرد والثانية على الفونيم من الرموز التي تستخدم في التحليل في علم اللغة المعاصر اتفق على مدلولها علماء اللغة سعياً إلى الدقة والعلمية في التعبير عن المفاهيم اللغوية.

حين تكون مجردة لا تكاد تزيد عن أربعة مقاطع ويندر أن تكون مؤلفة من خمسة مقاطع . وبتحليل اللغة العربية على أساس مقطعي نجد ما يأتي :

١ ـ هناك خمسة أشكال من المقاطع في اللغة العربية هي :

(أ) <ص ح> مثل حرف الجر « بِـ » .

(ب) < ص ح ص > مثل « قَدْ» أو « مِنْ » .

(جـ) < ص ح ح > مثل «مَا » أو « لاَ » وذلك على أساس أن الحركة الطويلة وهي الألف تساوي حركتين قصيرتين أي فتحة + فتحة .

(د) < ص ح ح ص > مثل كلمة « نَارْ » ، بسكون الراء .

(هـ) < ص ح ص ص > مثل كلمة « بَحْرْ » بسكون الحاء والراء .

٢ ـ لا توجد كلمة في اللغة العربية تحوي أكثر من أربعة مقاطع ، إلا ما جاء على وزن يتفاعل مثل : « يتفاهم » و « يتساءل » ، وعلى وزن يتفعلل مثل : « يترنم » و « يتأرجح » فكل منها في حالة الوصل تحتوي على خمسة مقاطع تقل إلى أربعة في حالة الوقف .

٣ ـ أكثر المقاطع وقوعاً في العربية من النوع < ص ح ص > يليه < ص ح > .

٤ ـ أقل المقاطع وقوعاً < ص ح ص ص > وهو لا يتحقق إلا في حالة الوقف فقط .

٥ ـ تبدأ جميع المقاطع في اللغة العربية بصوت صامت «ص »[1] .

وتميل اللغة العربية ، مثلها في ذلك مثل كثير من اللغات ، إلى هجر المقطع المغرق في الطول ، ولذلك فإن المقاطع الشائعة في اللغة العربية هي : < ص ح ح > ، < ص ح > ، < ص ح ص > وهي

---

(١) د. أحمد مختار عمر ، دراسة الصوت اللغوي ص ٢٦٠-٢٦١ .
وانظر أيضاً د. محمود فهمي حجازي ، مدخل إلى علم اللغة .

المقاطع التي تتألف منها الكثرة الغالبة من الكلمات في هذه اللغة[1] .

وتصنف المقاطع عادة وفق معيارين هما :

(أ) طبيعة الصوت الأخير في المقطع ، فإذا كان منتهياً بحركة سمي المقطع « مفتوحاً » Open وإذا كان منتهياً بصامت سمي مقطعاً مغلقاً Closed وعلى ذلك يكون المقطع < ص ح > والمقطع < ص ح ح > من المقاطع المفتوحة ، أما المقاطع < ص ح ص > ، < ص ح ح ص > ، < ص ح ص ص > فمن المقاطع المغلقة .

(ب) طول المقطع وذلك بناء على عدد الصوامت والحركات التي تؤلفه وعلى ذلك يكون المقطع < ص ح > مقطعاً قصيراً . أما المقطعان : < ص ح ص > و < ص ح ح > فهما مقطعان متوسطان ، أما المقطعان : < ص ح ح ص > و < ص ح ص ص > فهما مقطعان طويلان .

وقد قام بعض علماء اللغة والأصوات بعمل إحصاءات مختلفة على اللغات الألمانية والانجليزية والصينية واللاتينية، تبين منها أن اللغات تميل بصورة عامة إلى الكلمات القليلة المقاطع ففي إحصاء أجري على مادة ألمانية مكتوبة تتكون من حوالي عشرة ملايين كلمة ، أي حوالي عشرين ميلون مقطع ، تبين أن الكلمات ذات المقطع الواحد تصل نسبتها إلى حوالي ٥٠٪ ، وذات المقطعين حوالي ٢٩٪ وذات المقاطع الثلاثة حوالي ١٣٪ والباقي من الكلمات ذات المقاطع الأكثر[2] .

ومعنى هذا أن عدد مقاطع الكلمة في أي لغة محدود بأربعة مقاطع أو خمسة على الأكثر ، والنوع الأخير نادر الوجود ، ولعل هذه الكلمات ذات المقاطع الخمسة هي كلمات في طريقها إلى الانقراض ، ومن ثم يمكن

---

(١) راجع د. إبراهيم أنيس ، الأصوات اللغوية ص ١٦٥ .

(٢) انظر د. أحمد مختار عمر ، المرجع السابق ص ٢٦١

القول بأن أية كلمة في أية لغة غالباً ما تتكون من مقطع واحد إلى أربعة مقاطع .

٢ ـ النبر Stress

تتكون أية بنية لغوية في أية لغة من عدد من الفونيمات المتتابعة ، وهذه الفونيمات تكون فيما بينها المقاطع التي تتألف منها الكلمات ، ولكننا نلاحظ أن تلك الفونيمات وهذه المقاطع تتفاوت فيما بينها من حيث النطق قوة وضعفاً ، ولذلك قام بعض علماء اللغة والأصوات بتجارب اثبتوا فيها أن « الانتقال » Transition من نطق الصامت إلى الصائت أو الحركة التالية ومن نطق الحركة إلى الصامت التالي تُعد من أهم الدلائل التي يملكها السامع لمعرفة أي الأصوات التي تنطق ، كما لاحظوا أيضاً أن المعنى ليس مرتبطاً بأصوات الكلام المنفصلة وانما مرتبط بالتجمعات الصوتية في مجموعها، ولذلك أضاف بعض علماء الأصوات إلى الفونيم نوعاً آخر من الفونيمات أطلقوا عليه مصطلح الفونيم فوق التركيبي أو الفونيم الثانوي Suprasegmen- tal Phoneme أو Secondary Phoneme ، وهو عبارة عن ملامح صوتية لا تدخل أو تشترك في البنية اللغوية ، وإنما تظهر وتلاحظ فقط حين تستعمل البنية اللغوية أو الكلمة بصورة معينة أو حين تضم الكلمة إلى أخرى ، ولما كانت هذه الملامح تنوع معاني الكلمات أحياناً فقد عدت من الفونيمات ومن هذه الملامح النبر .

وكما اختلف علماء اللغة والأصوات حول تعريف المقطع وماهيته اختلفوا أيضاً حول تعريف النبر Stress فعرفوه بعدد من التعريفات مثل :

١ ـ درجة قوة النفس التي ينطق بها صوت أو مقطع[١] .

٢ ـ ازدياد وضوح جزء من أجزاء الكلمة في السمع عن بقية ما حوله من أجزائها[٢] .

---

(١) د. محمود السعران ، علم اللغة ص ٢٠٦ .

(٢) د. تمام حسان ، اللغة العربية مبناها ومعناها ص ١٧٠ .

٣ ـ النبر ليس إلّا شدة في الصوت أو ارتفاعاً فيه ، وتلك الشدّة والارتفاع يتوقّفان على نسبة الهواء المندفع من الرئتين ولا علاقة له بدرجة الصوت أو نغمته الموسيقية[١].

٤ ـ طاقة زائدة في النطق لمقطع من المقاطع في كلمة ما ينتج عنها نطق المقطع أعلى وأطول من المقاطع الأخرى في نفس الكلمة .

٥ ـ هو البروز المعطى لمقطع واحد داخل الكلمة[٢] .

وجميع هذه التعريفات تتفق على أن النبر يقتضي طاقة زائدة أو جهداً عضلياً إضافياً فالمقطع المنبور ينطقه المتكلم بجهد أعظم من المقاطع المجاورة له في الكلمة أو الجملة ، ومعنى هذا أن النبر نشاط ذاتي للمتكلم ينتج عنه نوع من البروز Prominece لأحد الأصوات أو المقاطع بالنسبة لما يحيط به ، أما الأثر السمعي المرتبط به فهو العلو Loudness وللنبر ثلاث درجات أو أنواع هي :

١ ـ النبر القوي أو النبر الأوّلي	Primary Stress
٢ ـ النبر المتوسط أو الثانوي	Secondary Stress
٣ ـ النبر الضعيف	Weak Stress

وأكثرها شيوعاً أو استخداماً النوع الأول. وتستخدم بعض اللغات النبر أحياناً في التفريق بين الكلمات ، وحينئذ يُعد النبر فونيماً ، أما اللغات التي لا تستخدم النبر كمميز بين الكلمات فلا يُعد النبر فيها فونيماً ، وتسمى اللغات التي تستخدم النبر كفونيم اللغات النبرية Stress Lauguages أما التي لا تستخدمه كفونيم فيطلق عليها اللغات غير النبرية Non - Stress Languages ، وتمتاز اللغات غير النبرية بأنها تثبت مواضع النبر في مكان

---

(١) د. إبراهيم انيس ، الأصوات اللغوية ص ١٧٥ـ١٧٦ .

(٢) د. احمد مختار عمر . دراسة الصوت اللغوي ص ١٨٦ـ١٨٨ .

وانظر أيضاً : O'conner. op. cit pp. 199-202.

Ducrot and Todorv, Encyclopedic Dict. of sciences of lang. pp. 186-189.

معين من الكلمة ، فهو في اللغات الفنلدية والتشيكية على المقطع الأول وفي البولندية على المقطع قبل الأخير ، ومن اللغات التي تحدد مواضع النبر من الكلمة أيضاً الفرنسية والهنغارية والسواحيلية .

أما اللغات التي تستخدم النبر كفونيم ، فإن موضع النبر فيها يكون حراً ، وحينئذ يستخدم للتفريق بين الكلمات أو الصيغ عن طريق تغير مكانه ، واللغة الانجليزية مثال جيد للنبر الحر Free Stress ، فنحن إذا نطقنا كلمة « Import » بنبر المقطع الأول كانت اسماً ، وإذا انتقل النبر إلى المقطع الثاني كانت فعلاً ومثل ذلك في كلمات : Subject , Premit , Present وغيرها .

وليس دور النبر في اللغة الانجليزية مقصوراً على تغير الصيغة الاسمية والفعلية وانما قد يكون احياناً العامل الوحيد للتفريق بين كلمتين فكلمة August التي تكون اسم علم على شخص أو تدل على الشهر المعروف من شهور السنة ، تنطق بوضع النبر على المقطع الأول أو بمعنى أدق بوضع النبر القوي على المقطع الأول ، أما عندما يراد بها معنى مهيب أو جليل August فيوضع النبر على المقطع الثاني .

أما في اللغة العربية فيبدو أن لا علاقة بين النبر ومعاني الكلمات ويَعُد د. إبراهيم أنيس ذلك من مميزات اللغة العربية[1] ولعل ذلك يصدق على العربية الفصحى أما في اللهجات العربية الحديثة فقد يختلف الأمر ، كالذي يحدث عندما تسمع كلمة « نعم » في العامية المصرية حين يراد بها الاثبات فإن النبر يقع على المقطع الأول وكذلك في الفصحى أحياناً أما إذا استخدمت ليراد بها الاستفهام أو الاستنكار فإن النبر ينتقل إلى المقطع الثاني . وبصورة عامة فإن العاميات تستخدم النبر في التفريق بين دلالات الكلمات ، وهو ما يشير إليه علماء اللغة والأصوات من استخدامات للنبر للدلالة على معان إضافية كالتأكيد وغيره .

---

(١) الأصوات اللغوية ص ١٧٥ .

٣ ـ التنغيم Intonation

وهو مصطلح يدل على ارتفاع الصوت وانخفاضه في الكلام ، ويسمى أيضاً موسيقى الكلام وهنا نجد نوعين من اختلاف درجة الصوت Pitch يمكن التميز بينهما :

١ ـ نوع يسمى النغمة Tone وهو الذي تقوم فيه درجات الصوت المختلفة بدورها المميز على مستوى الكلمة المفردة ولذلك يسمى نغمة الكلمة Word Tone .

٢ ـ نوع يسمى بالتنغيم Intonation وهو الذي تقوم فيه درجات الصوت المختلفة بدورها المميز على مستوى الجملة أو العبارة[١] .

وتستخدم بعض اللغات « النغمة » لتميز بها بين الكلمات ولذلك تسمى لغات نغمية Tone Languages ، أي أن اختلاف درجة الصوت في نطق الكلمة يؤدي إلى تغير معناها أو التمييز بينها وبين كلمة أخرى . وهذا النوع من اللغات متناثر في الصين وبعض أجزاء أفريقيا وجنوب شرق آسيا وبعض اللغات الهندية الأمريكية . فكلمة « فان » في اللغة الصينية مثلاً تؤدي ستة معان لا علاقة بينها هي : نوم ، يحرق ، شجاع، واجب ، يقسم ، مسحوق ، وليس هناك فرق سوى النغمة في كل حالة[٢] .

أما في اللغة العربية فلم يدرس التنغيم الدراسة الجديرة به وقد حاول د . تمام حسان أن يدرس التنغيم في العامية حتى يصل إلى أسس يستطيع بها أن يدرسه في الفصحى فقال إن التنغيم في اللغة العربية الفصحى غير مسجل ولا مدروس ولذلك لا بد من الاعتماد في الوقت الحاضر على العامية ، ثم يقول إنه في أثناء دراسته للهجة عدن استطاع عن طريق

---

(١) د. احمد مختار عمر ، دراسة الصوت اللغوي ص ١٩١-١٩٢ .
وانظر أيضاً O'connor. op. cit pp. 242-248.

(٢) د. ابراهيم أنيس ، الأصوات اللغوية ص ٢١١ .

الملاحظة التي أيدتها التجارب المعملية أن يصل إلى أسس التنغيم في هذه اللهجة ومن ثم حاول الافادة منها في دراسة التنغيم في الفصحى ، فوجد أن الفروق طفيفة بحيث يمكن مع قليل من التعديل أن يمثل التنغيم في الفصحى [1] .

والنظام التنغيمي الذي توصل إليه من خلال دراسته للهجة عدن يقدم على أساسين هما :

١ ـ صعود أو هبوط النغمة على آخر مقطع وقع عليه النبر .
٢ ـ علو الصوت وانخفاضه وتوسطه .

ومن ثم صنف النظام التنغيمي في العربية الفصحى إلى ستة أشكال هي :

١ ـ النغمة الهابطة الواسعة .
٢ ـ النغمة الهابطة المتوسطة .
٣ ـ النغمة الهابطة الضيقة .
٤ ـ النغمة الصاعدة الواسعة .
٥ ـ النغمة الصاعدة المتوسطة .
٦ ـ النغمة الصاعدة الضيقة .

كما أضاف نغمة أخرى اطلق عليها « النغمة المسطحة » وهي نغمة لا صاعدة ولا هابطة ، ويرى أنها تكون عند الوقف قبل تمام المعنى ، وقد استشهد على ذلك بالوقف عند الفواصل الثلاث الأولى في قوله تعالى : ﴿فإذا برق البصر، وخسف القمر وجمع الشمس والقمر يقول الإنسان يومئذ أين المفر﴾ [2] .

فالوقف عند « البصر » و « القمر » و « القمر » الثانية ، يكون بنغمة

---

(١) اللغة العربية مبناها ومعناها ص ٢٨٨ـ ٢٢٩ .
(٢) سورة القيامة ، آية رقم ٨.

مسطحة لأن المعنى لم يتم. أما الوقف عند « المفر » فالنغمة فيه هابطة لتمام المعنى[1] .

غير أن الأشكال النغمية التي توصل إليها من خلال دراسته هذه ، هي تقريباً الأشكال النغمية التي توصل إليها علماء اللغة الغربيين والتي تستعمل عادة سواء أكانت اللغة من اللغات النغمية أم لا .

ومهما يكن من أمر فإن الفصل بين النغمة والتنغيم فيما يتصل بالكلمة والكلام قد يبدو صعباً أحياناً وخاصة فيما يتصل ببعض الكلمات التي تستعمل كجمل مثل « نعم » في الايجاب والنفي و« بلى » في الايجاب وغيرها ، وبشكل عام فإن كل لغة لها بالنسبة لبعض الكلمات نماذج من النغم مميزة لها إلى حد كبير ، بحيث يمكن للشخص أن يتعرف من خلال سماعه لهذه النغمات على اللغة المتكلّمة أمامه حتى إذا لم يميّز فعلاً كلمة واحدة من كلماتها، أما إذا كان على معرفة بهذه اللغة فمن السهل عليه حينئذ أن يميِّز بين الكلمات بصورة دقيقة.

٤ ـ المفصل Juncture

هو عبارة عن سكتة خفيفة بين عدة كلمات أو مقاطع بقصد تحديد مكان انتهاء الكلمة أو المقطع وبداية كلمة جديدة أو مقطع آخر[2] .

وهناك بعض اللغات التي لا تميز بين الكلمات إلا عن طريق موضع المفصل ، ولذلك يَعُده علماء اللغة والأصوات فونيماً كما في اللغة الانجليزية ، وقد يكون الانتقال من كلمة إلى كلمة أخرى أو من مقطع إلى آخر حاداً فيسمى المفصل مفتوحاً Open Juncture ويرمز له في الكتابة بعلامة (+) ، وقد يكون الانتقال خفيفاً فيسمى المفصل ضيقاً Close

(١) اللغة العربية مبناها ومعناها ص ٢٣٠-٢٣١.

(٢) انظر د. أحمد مختار عمر ، دراسة الصوت اللغوي ص ١٩٣-١٩٦ .
وانظر أيضاً Hathmann and stork, op. cit P. 121

Juncture ويرمز له في الكتابة بعلامة (-) ، وقد يستغنى عن مثل هذه الرموز أحياناً بترك فراغ بين الكلمتين .

ومن أمثلة استخدام المفصل في اللغة الانجليزية للتفريق بين الكلمات نجد الثنائيات الآتية :

Night rate	مقابل	Nitrate
An aim	مقابل	A name
An Ocean	مقابل	A notion[1]

وهذه المسافات بين الكلمات أو المفصل يؤدي إلى تغير دلالي ويميز بين الكلمات المتشابهة في النطق .

ونجد مثل ذلك في اللغة العربية فالمفصل أو الانتقال له دلالة فونيمية تدل عليه المسافة المتروكة في الكتابة بين كلمة وأخرى نطقهما واحد مثال ذلك قول الشاعر:

إذا ملك لم يكن ذا هبة   فدعه فدولته ذاهبة

حيث نجد أن « ذا » « هبة » في الشطر الأول تحتوى على نفس الفونيمات التي تتكون منها كلمة « ذاهبة » في الشطر الثاني ، غير أن هذين المنطوقين يختلفان في المعنى إذ أن معنى « ذا » «هبة» في الشطر الأول صاحب هبة أو عطية وتتركب من كلمتين لا كلمة واحدة ، (ذا + هبة) في حين أن كلمة « ذاهبة » في الشطر الثاني هي اسم فاعل مؤنث من الفعل ذهب ، والذي أحدث الخلاف أو بمعنى أدق الجناس هنا هو وجود فونيم المفصل أي وجود سكتة خفيفة بين الكلمتين : ذا + هبة في الشطر الأول والترجمة الواضحة لذلك في الكتابة هي المسافة بين « ذا » و « هبة ».

ومثل ذلك نجده في قول الصفدي :

(١) المرجع السابق نفس الصفحة .

يـا مـن إذا أتـاه أهـل الـمـودة أولـم

أنـا مـحـبّـك حـقـاً إن كنت في القـوم أو لم

حيث نجد أن المفصل يتمثل في المسافة المتروكة بين « أو » و « لم » في نهاية البيت الثاني مما جعل الكلمة تتغير في المعنى عن كلمة « أولم » في البيت الأول .[1] .

كما أدى الخلط في موضع المفصل أحياناً إلى بعض التغيرات اللغوية التي تظهر في اللهجات العامية مثل الفعل « جاب » في قولنا : « جاب الأكل » التي كانت في الأصل : « جاء بالأكل » ثم تحولت نتيجة للخلط في المفصل إلى : « جاب الأكل » .

هذه هي الملامح الصوتية التي لا تدخل عادة أو تظهر في البنية اللغوية ولكنها تسمع وتؤدي كما رأينا إلى تغير الدلالات ولذلك يعدها علماء اللغة من الفونيمات أي أن الأصل في رصد هذه الملامح وتقنينها على هذا النحو يرجع إلى نظرية الفونيم ، وهي حجر الزواية في التحليل اللغوي لأي لغة بجانب التحليل الصوتي ، والواقع أننا في تحليل النظام الصوتي لأي لغة لا بد لنا أن نتحرك بصورة دائمة بين هذين المستويين أعني المستوى الفوناتيكي والمستوى الفنولوجي .

ولكن اللغة ليست أصوات أو فونيمات وإنما هي أيضاً وحدات أكبر من ذلك مثل الكلمات والجمل ، والحديث عن الكلمات يؤدي بنا إلى نظام آخر يتصل بالنظامين الفوناتيكي والفنولوجي بأسباب قوية ولكن دراسة هذا النظام وتحليله تختلف، إذ هو يتصل ببنية الكلمة من حيث الاشتقاق والصيغة أي يتصل بالجانب الصرفي أو النظام الصرفي للغة وهو ما سنتناوله في الفصل الثالث من هذا الباب .

---

(١) انظر د. فاطمة محجوب دراسات في علم اللغة ص ١٣٣، ١٣٧ .

الفصل الرابع

(النظام الصرفي)

عرّف علماء العربية القدماء مصطلح « الصرف » أو « علم الصرف » بأنه العلم بأصول يُعرف بها أحوال أبنية الكلمة التي ليست بإعراب أو بناء والمقصود بالأحوال هنا التغيرات التي تطرأ على الكلمة من حيث تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة مثل اسم الفاعل واسم المفعول واسم التفضيل والتثنية والجمع إلى غير ذلك ، أو من حيث الصحة والإعلال والأصلي والزائد وغير ذلك .

وهذا المفهوم لعلم الصرف يقترب إلى حد كبير من مفهوم المورفولوجيا Morphology عند علماء اللغة من حيث دراسة ما يطرأ على الكلمة من زيادات وكذلك التحولات التي تغير دلالتها أو وظيفتها نتيجة لدخول عناصر لغوية معينة ، غير أن الاختلاف بينهما يكمن في أن علم الصرف كما وضعه علماء العربية القدماء يختص بتحليل النظام الصرفي للغة العربية وحدها أو اللغات التي تشبهها مثل بعض اللغات السامية ، أما المورفولوجيا فهو أعم من ذلك إذ يتصل بتحليل النظام الصرفي في أي لغة ، وقد يقترب كل منهما في منهج التحليل أحياناً وإن اختلفت المصطلحات كما سنرى فيما بعد .

والمصطلح الأساسي في المورفولوجيا الذي يتصل بصيغة الكلمة ووظيفتها كما في الصرف العربي هو المورفيم Morpheme حيث يحاول عالم

اللغة أن يقسم الكلمة أو الجملة أحياناً إلى العناصر المكونة لها ثم تصنيف هذه العناصر . والمرحلة الأولى في هذا التقسيم تكون ـ كما رأينا في الفصل الماضي ـ على المستوى الصوتي والفنولوجي أي بعبارة أخرى تحليل النظام الصوتي والفنولوجي للغة حيث يحدد عالم اللغة الفونيمات وأنواعها ووظائفها وكذا الملامح غير البنيوية مثل النبر والتنغيم والفواصل والمقاطع .

أما المرحلة الثانية ـ وهي التي نحن بصددها الآن ـ فيسعى فيها للتعرف على المباني أو الوحدات الأكثر تعقيداً وهو ما يطلق عليه علماء اللغة المورفولوجيا وكما قلت فإن الوحدة الأساسية في تحليل النظام المورفولوجي هي المورفيم .

والواقع أن هناك تعريفات كثيرة للمورفيم قد تختلف باختلاف المدارس اللغوية الحديثة والمعاصرة[١] غير أنها تتفق جميعاً في النظر إلى المورفيم على أساس أنه أصغر وحدة لغوية تحمل معنى أو وظيفة نحوية . وقد وصل علماء اللغة إلى هذا التحديد للمورفيم من خلال بحثهم عن مفهوم الكلمة ووضع تعريف عام لها[٢] لأنهم نظروا إلى الكلمة في صور مختلفة تصلح لأن تدرج تحت مصطلح الكلمة فقد نظروا مثلاً إلى مجموعة من الكلمات مثل :

١ ـ رجل ـ رجال ـ رجالات .
٢ ـ مسلم ـ مسلمون ـ مسلمات .
٣ ـ عماد ـ ريم ـ عماد الدين ـ سر من رأى .
٤ ـ كتب ـ كاتب ـ مكتوب ـ كتاب ـ استكتب . . . الخ .

---

(١) انظر Harthmann and stork. op. cit P. 145
وانظر أيضاً Ducrot and Todorov, op. cit P. 54, P. 200-201
وباللغة العربية انظر د. محمود السعران ، علم اللغة ص ٢٣٧ .
(٢) راجع حلمي خليل ، الكلمة دراسة لغوية معجمية ص ١٥-٢٠ .

٥ ـ يعلم ـ يعلمون ـ يعلمونني ـ سيعلمونني .

ثم تساءلوا : هل من الجائز أن تندرج كل هذه الوحدات تحت مصطلح الكلمة ؟ وهل هي من نوع واحد أو مستوى واحد ؟ وكانوا من خلال هذه الأسئلة يبحثون عن أصغر وحدة لغوية ذات معنى مستقل ، ولم يكن مفهوم الكلمة كما هو شائع بين عامة الناس أو كما انحدر إليهم من الدراسات اللغوية التقليدية يوصلهم إلى ما يبتغون .

فكلمة « رجال » مثلاً كلمة مفردة ولكنها تفيد في الحقيقة معنيين هما :

(أ) الدلالة على رجل أو معنى الرجولة .

(ب) الدلالة على الجمع الذي حدث من إضافة /أ/ إلى كلمة رجل مع إبدال فونيم آخر هو حركة الراء في أول الكلمة من الفتح إلى الكسر .

أما كلمة « يعلّمون » ففيها بالاضافة إلى الدلالة على العلم والتعلم عدة دلالات أخرى ، ظهرت في صورة إضافات وتغيرات في جذر الكلمة √ع ل م ، ففيها ما يشير إلى الزمن الحاضر أو المستقبل ، وفيها ما يدل على أن الفاعل غائب ، وفيها ما يدل على الجمع . أما بقية الكلمات الأخرى في المجموعة السابقة ففيها ما يصلح أن يكون كلمات مستقلة خالية من الزيادات أو الاضافات وفيها ـ رغم تعدد كلماته ـ إلا أنه يقوم بوظيفة الاسم أو العلم ، وفيها ما يَعُده علماء العربية القدماء جملاً تامة .

ومثل ذلك نجدة أيضاً في اللغة الانجليزية ، فلو نظرنا إلى مجموعة من الكلمات مثل :

1 - Read , Reads , Reading .

2 - Sing , Sings , Senging .

فسنلاحظ أن هناك علاقة بين الكلمات الثلاث الأولى تتمثل في وجود الجذر √Read ومثل ذلك في الكلمات الثلاث الثانية في √Sing ، ثم نجد بعد ذلك أن الكلمتين : Reads و Sings تنتهيان بنهاية صوتية واحدة للدلالة على وظيفة نحوية . وبالمثل نجد الكلمتين : Reading و Singing تنتهيان بنهاية

واحـدة للدلالـة على وظيفـة نحـوية أخـرى ، ومعنى هـذا أيضـاً أن اللغـة الانجليـزية تعـرف هذه العنـاصر الصغيـرة الحاملة لـوظائف نحـوية أو دالـة عليها[1] .

إن أموراً كهذه ، وإن اختلف التعبير عنها بين اللغات من حيث الصوت والبنيـة ، قد دفعت علمـاء اللغة إلى أن يـطرحوا جـانباً المفهـوم التقليـدي للكلمة لعدم دقته في الدلالة على وظائفها النحوية والصرفية ، ومن ثم حاولوا البحث عن أصغر الوحدات اللغوية الدالة على ذلك وتكون في الوقت نفسه صالحة للتحليل اللغوي لجميع اللغات ، وبـالرغم من اختـلافهم الشديـد حـول ذلـك إلا أنهم وصلوا إلى مفهـوم المـورفيم من حيث هـو أصغـر الوحدات الصـرفية التي تـدل على وظيفة الكلمـة المفردة ووظيفتها وهي في داخل التركيب ولكنهم وجدوا أن هذه الوحدة أو المورفيم يختلف من حيث البنيـة أحيانـاً ومن حيث الدلالـة على المعنى أو الوظيفـة النحويـة والصرفية ولذلك قسموا المورفيمات إلى أنواع ثلاثة هي :

١ ـ النـوع الأول : وأطلقـوا عليـه اسم المـورفيم الحـر Free Morpheme ، أي الـذي يمكن استعمالـه بحريـة كوحـدة مستقلة في اللغـة مثـل : رجـل ، عمـاد ، ريم ، مسلم ، كبيـر ، صغيـر ، تحـت ، فوق . . . . إلخ في اللغة العربية .

٢ ـ النـوع الثـاني : واطلقـوا عليه اسم المـورفيم المقيـد Bonnd Morpheme ، أي الـذي لا يمكن استخـدامـه منفـرداً بـل يجب أن يتصـل بمورفيم آخر ، سواء من المورفيمات الحرة أو المقيـدة ومن أمثلة هذا النوع في اللغة العربية :

(أ) الألف والتـاء للدلالـة على جمـع المؤنث السـالم كمـا في كلمـة « مسلمات » .

---

(١) راجع Crystal, D. Linguistics, pp. 194-195
وانظر ايضاً د. محمود فهمي حجازي ، مدخل إلى علم اللغة ص ٥٦ .

(ب) الواو والنون للدلالة على جمع المذكر السالم كما في كلمة « مسلمون » .

(جـ) التاء المربوطة للدلالة على معنى التأنيث كما في كلمة « مسلمة » أو المفتوحة كما في الفعل « لعبتْ » .

(د) والألف والنون للدلالة على التثنية كما في كلمة «مسلمان» وغير ذلك من هذا النوع كثير في اللغة العربية .

أما في اللغة الانجليزية فنجد أمثلة لهذين النوعين من المورفيمات ، أعني الحرة والمقيدة في جملة مثل :

The taller boys in the railway station didn't eat lunch .

فإذا حللناها وفقاً لأنواع المورفيمات فستصبح على النحو التالي :

the + tall + er + boy + s + in + the + rail + way + station + did not + eat + lunch.

حيث نجد أن الموفيمات الحرة تتمثل في :

tall, boy, rail, way, station,eat, lunch, did, not.

بينما تمثل : s, er, the, المورفيمات المقيدة[1] .

٣ ـ النوع الثالث: وأطلقوا عليه اسم المورفيم الصفري Zero Morpheme وهو مورفيم يدل عدم وجوده على وجود مورفيم محذوف أو مستتر أو مقدر مثل الضمائر المستترة والصيغ في المشتقات والإسناد في الجملة وحركات الإعراب المقدرة وغير ذلك .

ومهمة هذه المورفيمات بأنواعها الثلاثة تنحصر في ثلاث وظائف أساسية هي :

١ ـ التعريف أو التحديد . Identification.

---

(١) انظر Crystal , op. cit . P. 293.

٢ ـ التصنيف . Classification.

٣ـ التوزيع . Distribuation[1].

ومعنى هذا أن إضافة مورفيم إلى مورفيم آخر أو نزعه منه أو مقابلة مورفيم بآخر أو تحديد المورفيم الصفري ، كل ذلك يؤدي إلى تصنيف وتحديد هذه المورفيمات في أي لغة ، وليس المقصود بالتصنيف والتحديد هنا معنى الحصر العددي الدقيق للمورفيمات في أي لغة لأن ذلك قد يشمل جميع المفردات في هذه اللغة أو بعبارة أخرى يشمل معجم هذه اللغة بالإضافة إلى الأدوات المختلفة مثل حروف الجر وأدوات النصب والجزم وغير ذلك كما في اللغة اللعربية .

وإنما المقصود بالتحديد والتصنيف هنا تحديد الأنواع العامة للمورفيمات من حيث الوصول إلى طبيعة المورفيمات في هذه اللغة أو تلك مثل :

١ ـ بنية المورفيم أو صورته الصوتية .
٢ ـ معنى هذه البنية سواء أكان وظيفياً أم دلالياً .

أما التوزيع فهو يقوم على فكرة الإبدال والإحلال Substituation حيث تستبدل وحده لغوية محل وحدة لغوية أخرى في بيئة لغوية أكبر ، مثل فونيم في مورفيم أو مورفيم في جملة ، مثال ذلك استبدال / ق / في المورفيم [قام] بـ /ن / في [نام] ، أو إحلال { رجل } محل { فرس } في جملة مثل: « رأيت فرساً »[٢] ومعنى هذا أن : /ق/و/ن/ ينتميان إلى طبقة واحدة هي الفونيمات ، وأن { رجل } و {فرس} ينتميان إلى طبقة واحدة هي الأسماء وهكذا .

---

(١) op.cit, pp. 192-195.

(٢) القوسان { } هما علامة المورفيم أي أن ما بينهما يُعد مورفيماً مثل ما كان القوسان [ ] علامة الصوت و// علامة الفونيم و√ علامة الجذر والسهم ← يعني أن ما بعده تحليل لما قبله .

والتوزيع بهذا الأسلوب هو محاولة للخلاص من التعريفات التقليدية التي اعتمدت في تحديد أقسام الكلام على المعيار الدلالي أو الفلسفي أو العقلي كأن تقول مثلاً كما قال نحاة العربية القدماء ، إن الاسم هو الكلمة الدالة على معنى في نفسها غير مقترنة بالزمان وإن اقترنت به فهي الفعل ، وإن لم تدل على معنى في نفسها بل في غيرها فهي الحرف ، وواضح أن هذه الحدود أو التعريفات لأقسام الكلام في اللغة العربية ما هي إلا تعريفات عقلية وليست لغوية ، فهناك عناصر لغوية لا ينطبق عليها تعريف الاسم ولكنها تعامل معاملة الاسم مثل : كيف وأين وعند وحيث وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة والضمائر ، وهناك أيضاً عناصر لغوية لا ينطبق عليها تعريف الفعل ولكنها تعامل معاملة الفعل أحياناً مثل : اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر وغير ذلك وكذلك الحرف الذي اختلف النحاة في تعريفه وبالتالي اختلفوا فيما يدخل تحت هذا المصطلح وما لا يدخل .

ومع ذلك فإننا نجد أن المبدأ التوزيعي متحقق من ناحية أخرى وبصورة لافتة للنظر في تصنيف علماء العربية القدماء للعناصر اللغوية المختلفة من أسماء وأفعال وحروف وكذا في معرفة أقسام الكلام . فأسماء الإشارة والأسماء الموصولة والضمائر كلها تندرج تحت المورفيمات في النظرية اللغوية الحديثة ، وألحقت بالأسماء لأنها تحل محلها وتوزع في المواضع التي تظهر فيها الأسماء ، كما نجد هذا المبدأ متحققاً بصورة أخرى عند طريق التوزيع المتلازم أي ارتباط عنصر لغوي بعنصر لغوي آخر وهو ما أجمله ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) في ألفيته حين قال :

بالجر والتنوين والندا وال ... ومسند للاسم تمييز حصل
بتا فعلت وأتت ويا افعلي ... ونون أقبلن فعل ينجلي
سواهما الحرف كهل وفي ولم ... فعل مضارع يلي لم كيشم
وماضي الأفعال بالتا مز وسم ... بالنون فعل الأمر إن أمر فهم[1]

(١) ابن مالك ، متن الألفية ص ٩-١٠

حيث نجد أن النحاة قد لاحظوا نوعاً من التلازم في التوزيع وحلول بعض الأدوات قبل الأسماء مثل حروف الجر وأدوات النداء ودخول الالف واللام وهي قرائن لفظية والإسناد وهو قرينة معنوية ، لتدل على أن كل ما يقبل ذلك يصح انتماؤه إلى طبقة الأسماء ، ومثل ذلك أيضاً في الأفعال ، وكل هذه قيم توزيعية واضحة وكلها أيضاً مورفيمات حرة أو مقيدة كما تصورها علماء اللغة في التحليل المورفولوجي .

ومعنى هذا أن المورفيم قد يكون فونيماً واحداً أو مجموعة من الفونيمات في بنية معيّنة، فحركات الإعراب وهي فونيمات، ولكنها تُعدّ مورفيمات لأنها تدل على وظائف نحوية ، ومعنى هذا أيضاً أن فكرة المورفيم هي فكرة توزيعية قائمة على تحديد العناصر اللغوية وتصنيفها طبقاً لوظائفها النحوية والصرفية والدلالية .

ففي اللغة العربية مثلاً ، نستطيع أن ندرك من قولنا : ضرب ـ ضربت ـ يضرب ـ يضربون ـ اضرب ـ اضربي ـ ضارب ـ ضاربة ـ ضاربون ـ ضوارب ـ ضاربات . . . إلخ نستطيع أن ندرك أن هذه الوحدات متصلة بعنصر مشترك بينهما هو √ ض ر ب وهو مورفيم يدل على المعنى أو يرمز إليه ، كما نستطيع أن نميز عناصر أخرى تحدد إذا ما كانت هذه الوحدات تدخل في نطاق الأسماء أو الأفعال وكذلك الطبقة اللغوية التي تنتمي إليها من حيث النوع ؛ مذكر أو مؤنث ، أو من حيث العدد مفرد ، مثنى ، جمع ، ومن حيث الشخص ، متكلم أو مخاطب أو غائب ، وهذه العناصر كلها ما هي إلا مورفيمات .

فالمورفيم الذي يحدد أن الفعل « ضَرَبْتُ » مسند إلى المتكلم هو المقطع <تُ> ، وفي « يَضْرِبُ » نجد أن المورفيم عبارة عن مقطع أيضاً يقع في أول الكلمة هو ياء المضارعة وهو يحدد أيضاً أن الفعل مسند إلى المفرد الغائب أي : (يضرب + هو) وهو مورفيم صفري { ـ هو}[1] كما

(١) تدل علامة (ـ) على أن العنصر اللغوي الذي تسبقه غير موجود في البنية فهو إما مقدر أو غائب أو مستتر.

يـدل { يَـ } أيضاً على زمن وقـوع الفعل في الحـال أو الاستقبال وذلـك في مقابل{ نَ }، { أَ} و{ تَـ} في الأفعال : نضرب وأضرب وتضرب .

كمـا نجد في كلمـة « يضربـون » أن { ون } يدل على جماعة الـذكور و{ و } يدل على الفاعل و { ن} يدل على الإعـراب ، أي عن علاقـة هذا الفعل بغيره من العناصر أو المورفيمات الداخلة معه في التركيب .

أما بالنسبة للأسماء المشتقة فسنجـد أنها أيضـاً تتكون من الجـذر نفسه √ض ر ب، حيث تشتق أسماء تحدّد اسميتها مورفيمات معيّنة. ففي الوحدة اللغوية « ضَـارِبٌ » نجد أن الألف أو الحـركة الـطويلة وكسرة الـراء مورفيم يتكون منه اسم الفـاعل من الثـلاثي ، أما التنـوين فهو عنصـر صوتي يلحق آخر الاسم ليدل على التنكير في مقابل « الضَارِبُ » الـذي يدل { ال } على التعريف . أما « ضَارِبَةٌ » فتحتوي على مورفيمين همـا فتحة البـاء والمقطع <تن> ، كمـا أن « ضـارب » و « ضاربة » من حيث العــدد همـا مفــرد يقـابلهما : « ضـاربان » و« ضـاربتان » بـزيادة مـورفيمين { أ ن} و{ تـا ن } ويقابل هذا « ضاربون » و « ضاربات » بزيـادة { و ن} في الأول و{ ا ت } في الثاني .

ومثـل ذلك نجـد في اللغات الأخـرى سواء كـانت معربـة مثل العـربية واللاتينية أو غير معربة كالانجليزية(١) .

وقد ترتب على هذا المفهوم لطبيعة المورفيم من حيث أشكاله وأنواعـه وقيمه التوزيعية ودوره في بيان الوظائف الصرفية والنحـوية أن اختلف مفهـوم أقسـام الكلام كمـا رأينا بـل لقد اختفت مصـطلحات مثـل الكلمـة والاسم والفعـل وغير ذلـك وحلت محلها أنـواع من المـورفيمـات ومن ثم اختلفت النظرة أيضاً على المستوى النحوي من حيث العلاقات النحوية التي تـدخل فيها المورفيمـات المختلفة وظهـر منهج جـديد في تحليـل النظام النحـوي

(١) انظر Bloomfield, L, language. pp. 160-167.

يعرف باسم « التحليل إلى المكونات المباشر » كما سنرى فيما بعد .
ومعنى هذا أن تحديد وتصنيف وتوزيع العناصر المورفولوجية في أي لغة هو عمل صرفي ونحوي في آن واحد .

وبناء على ذلك يمكن تقسيم المورفيمات ووظائفها في اللغة العربية والتمييز بينها من خلال قسمين أساسين تقوم بهما المورفيمات وهما :

١ ـ الوظائف الصرفية للمورفيم .
٢ ـ الوظائف النحوية للمورفيم .

أولاً: الوظائف الصرفية للمورفيم:

وهي المعاني أو الدلالات المستفادة من مورفيم الصيغة أو الوزن ، وهو مورفيم صفري فالمورفيم الذي يدل على اسم الفاعل مثلا هو اسم مشتق على وزن فاعل من الفعل الثلاثي وهو مورفيم لا يظهر مستقلاً في هذا النوع من المشتقات ولكنه يدل على معنى مجرد من ناحية وفاعلة من ناحية أخرى، ولذلك فإن اسم الفاعل هو مورفيم يدل على أمرين معاً هما:

(أ) المعنى المجرد الحادث ويتمثل في الجذر وهو مورفيم .

(ب) فاعل الحدث وهو مورفيم صفري .

مثال ذلك { كاتب } حيث يدل على معنى الكتابة مطلقاً والذات التي فعلت الكتابة ، ومن ثم يترتب على ذلك أن كل مورفيم يأتي على هذه الصيغة يجري مجرى الفعل في العمل النحوي ويستفاد ذلك من مورفيم الصيغة أو الوزن أو بعبارة أخرى من الوظيفة الصرفية للمورفيم التي تميز كل مورفيم جاء على هذا الوزن في اللغة العربية عن غيره من المورفيمات التي جاءت على صيغة اسم المفعول مثلاً .

ومثل ذلك نجده في المورفيمات التي تصنف كأسماء ، إذا أن الوظيفة الصرفية لهذا النوع من المورفيمات هو الدلالة على المسمى ولا يدل على

الزمن البتة ، ولهذا عرّف النحاة الاسم بأنه ما دل على مسمى وليس الزمن جزءاً منه[1] مع العلم بأن الدلالة على الحدث المجرد أو عدده أو نوعه هي المعاني الصرفية لما يندرج أيضاً تحت مفهوم المورفيم الذي يدل على الاسمية وهي الوظائف الصرفية لمورفيمات مثل : المصدر واسم المصدر واسم المرّة واسم الهيئة .

وهنا يجب أن نفرق بين وقوع الحدث في زمن ما وهو ما تدل عليه مورفيمات الصيغة أو أوزان المورفيمات التي تدل على الحدث ، أي أن وظيفتها الصرفية مركبة من الحدث والزمن وبين مكان الحدث أو زمانه أو آلته وهو ما تدل عليه الوظائف الصرفية لمورفيمات مثل اسم المكان أو الزمان أو الآلة ، وكلها تندرج تحت المورفيمات الدالة على الاسم .

أما الوظيفة الصرفية للمورفيمات الدالة على الأفعال أو الأحداث، فهي الدلالة على الحدث والزمان معاً ، ودلالة هذه المورفيمات على الزمن هي دلالات ضمنية تظهر في صورة مورفيمات مقيدة ، أما معنى الحدث فهو مورفيم صفري يتمثل في دلالة الصيغة أو كما نقول وزن الفعل وهما الوظيفة الصرفية للمورفيمات الدالة على الحدث .

وأما المعنى الصرفي للمورفيمات الدالة على صفات ، فهو الدلالة على موصوف بالحدث ومن ثم فإن الاتصاف بالحدث هو الوظيفة الصرفية لهذه المورفيمات ، وإذا كان الزمن في الأفعال أو المورفيمات الدالة على الحدث هو أحد وظائفها الصرفية أي هو زمن صرفي ومن ثم فهو جزء من مورفيم الوزن أو الصيغة ، فإن الزمن مع المورفيمات الدالة على الصفات لا يُعد من وظائفها الصرفية ، ولذلك فهو زمن نحوي يستفاد من السياق ، بمعنى أن الزمن مع المورفيمات الدالة على الصفات هو وظيفة السياق وليس جزءاً من وظيفة مورفيم الصيغة كما هو الحال مع الأفعال .

---

(1) راجع ابن يعيش ، شرح المفصل ، ١/ ٢٢ .
وانظر أيضاً د. فاضل مصطفى ، أقسام الكلام العربي ص ٢٠٣ .

أما الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة فقد تكون مورفيمات حرة أو مورفيمات مقيدة وهي كما نعلم لا تخضع لصيغ أو أوزان معينة ، ومع ذلك فهي تدل على وظائف صرفية عامة هي جزء من طبيعة هذا النوع من المورفيمات بمعنى أنه لا يتحدد في صورة مورفيم مقيد أو صفري كما في الأفعال والأسماء المشتقة ، فضمائر التكلم أو الخطاب وهي كما قلت قد تكون مورفيمات مقيدة أو حرة تدل بنفسها على عموم الحضور ، في حين أن ضمائر الغياب تدل على عموم الغياب وهي الدلالة الوظيفية لهذا النوع من المورفيمات . ومثل ذلك في المورفيمات الدالة على الإشارة أو الموصولات وهي من هذه الناحية لها وظيفة في الكلام وليس لها وظائف دلالية مستقلة مثل المورفيمات الدالة على الأفعال أو الأسماء أو الصفات ، أي أن المورفيمات الدالة على الإشارة أو الموصولات ذات دلالة وظيفية لا معجمية ، ولذلك نجد المعاجم العربية تحدد معناها عن طريق ذكر دلالتها الوظيفية[1] .

ومثل المورفيمات الدالة على الضمائر والموصولات والإشارة نجد أيضاً المورفيمات الدالة على الظروف بأنواعها فهي لا تخضع أيضاً لمورفيمات الصيغة أو الوزن ، إلا أنها تدل بذاتها أيضاً على معنى صرفي عام هو الظرفية المكانية أو الظرفية الزمانية ، فالدلالة على الظرفية هي وظيفة هذا النوع من المورفيمات .

وأما الأدوات وهي أيضاً مورفيمات مقيدة لا تدخل في علاقات اشتقاقية مثل المورفيمات الدالة على الضمائر والموصولات واسماء الاشارة إذ أنها جميعاً ليست لها مورفيمات صفرية تتمثل في الصيغ والأوزان إلا أن وظيفتها الأساسية لا تظهر إلا من خلال التركيب ، بمعنى أن الأدوات تحمل أو تدل على الأسلوب أو الجملة وهذا هو معناها الوظيفي ، فالمعاني التي تؤديها مورفيمات الجر والعطف والمعية والقسم والاستفهام والاستثناء وغير ذلك

---

(١) راجع على سبيل المثال ، لسان العرب ، ٢٠/١١١ .

ليست من المعاني المعجمية وإنما تؤدي جميعاً معناها الوظيفي كمورفيمات من خلال التركيب ، وهذا هو الشأن أيضاً مع كان وأخواتها وأفعال المقاربة والرجاء والشروع وإن واخواتها كلها مورفيمات قد يكون لبعضها دلالات معجمية مستقلة ومن ثم يمكن اعتبارها مورفيمات حرة طبقاً لهذا المعيار ولكنها من ناحية أخرى تؤدي دلالات نحوية كما لو كانت مورفيمات مقيدة .

تلك هي الوظائف الصرفية العامة للمورفيمات الدالة على الأسماء والأفعال والصفات والأدوات ، ولكن ينبغي أن نشير هنا إلى أن هذه المورفيمات بالإضافة إلى وظائفها الصرفية العامة هذه ، لها وظائف صرفية فرعية أخرى ، فكما ذكرنا من قبل ، أن المعنى الصرفي العام للمورفيمات الدالة على الأفعال هو الدلالة على الحدث والزمن معاً ، فنحن حين نقسم الدلالة على الزمن إلى ماضي ومضارع وأمر وهو تقسيم غير دقيق للزمن اللغوي في العربية، إلا إننا نجد المورفيم الدال على الفعل يؤدي وظيفة نحوية هي الإسناد إلى الغائب لأنه يتألف من مورفيمين : أحدهما مورفيم حر ويتمثل في الحدث « ضرب » مثلاً والآخر مورفيم صفري ويتمثل في الضمير « هو » أي أن هذا النوع من المورفيمات يؤدي وظيفة أخرى غير وظيفته الأصلية وهي دلالته على الحدث والزمن ، ومثل ذلك في المورفيم الدال على الحدث في الزمن الحاضر أو المستقبل ياء المضارعة وهي مورفيم مقيد يدل على أن هذا النوع من المورفيمات مسند إلى المفرد الغائب ، ومثل ذلك التاء في « تَضْرِبُ » والهمزة في « أَضْرِبُ » والنون في « نَضْرِبُ » وهكذا . ووظيفة الإسناد هذه غير الوظيفة الصرفية لهذا النوع من المورفيمات وهو ما يشير إليه النحاة باستتار الضمير .

وبناء على هذا يمكن القول إن المورفيمات الدالة على الأحداث تؤدي جميعاً وظيفة نحوية ، بجانب وظيفتها الأساسية في الدلالة على الحدث والزمن ، وهذا الاسناد يختلف بحسب المتكلم أو المخاطب أو الغائب وكذا بحسب الإفراد والتثنية والجمع وكذلك بحسب التذكير والتأنيث وذلك

بواسطة مورفيمات مقيدة تضاف إلى مورفيمات حرة كما أشرنا إلى ذلك من قبل .

غير أن المورفيمات الدالة على الأحداث لا تقتصر على أداء وظيفة الإسناد على اختلاف أنواعه ، بل تتعدى وظائفها إلى أكثر من ذلك عندما تتصل بها مورفيمات هي ما تسمى بالزوائد ، بمعنى أن الوظائف الصرفية لهذا النوع من المورفيمات تتعدد بتعدد الحالات التي تقبل فيها المورفيمات المجردة - وهي مورفيمات حرّة - مورفيمات الزيادة هذه وهي مورفيمات مقيدة ، فالدلالة على التعدية والمطاوعة والمشاركة والتحويل والصيرورة وغير ذلك ، تتم بواسطة إضافة مورفيمات مقيدة إلى مورفيم حر يتمثل في الأفعال المجردة وهذه المورفيمات المقيدة أو الزيادات كما يقول النحاة والصرفيون لها وظائف صرفية معينة يؤديها الفعل عند اتصاله بهذه المورفيمات التي تميز كل وظيفة من هذه الوظائف ولهذا قال علماء العربية القدماء إن زيادة المبنى زيادة في المعنى .

ومثل ذلك في المورفيمات الحرة الدالة على الأسماء ، فإن المعنى الصرفي العام لها هو الدلالة على المسمى كما أشرنا إلى ذلك من قبل ، أما حين تتصرف هذه المورفيمات بحسب اختلاف الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتعريف والتنكير وذلك بواسطة المورفيمات المقيدة الخاصة بذلك مثل : ضارب وضاربة وضاربتان . . . إلخ فيما اشرنا إليه من قبل ، فإن كل ذلك يدل على وظائف فرعية للأسماء بجانب وظائفها العامة ، وهي تؤدي هذه الوظائف الفرعية في حال ارتباطها بهذه المورفيمات المقيدة .

وتشترك المورفيمات الدالة على الصفات مع تلك التي تدل على الأسماء والأفعال في أن لها وظائف فرعية بجانب وظائفها العامة وهي الدلالة على موصوف بالحدث ، أما حين تتصرف حسب الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتعريف والتنكير بواسطة المورفيمات المقيدة

الخاصة بكل حالة من هذه الحالات فحينئذ تكون لها وظائف فرعية بجانب وظائفها الأساسية . وإذا كانت المورفيمات الحرة الدالة على الصفات تؤدي مثل هذه الوظائف العامة والفرعية ، فإن مورفيم الصيغة وهو مورفيم صفري مثل اسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة المختلفة واسم التفضيل والصفة المشبهة تؤدي إلى جانب ذلك ايضاً وظائف اخرى تتضح من دلالة مورفيم الصيغة، فصيغة اسم الفاعل مثلاً تدل على وصف الفاعل بالحدث على سبيل الانقطاع والتجديد ومثل ذلك صيغ المبالغة .

وهكذا نرى أن حصر المورفيمات من حيث البنية والوظيفة وبيان أنواعها يُعد الخطوة الأولى في تحليل النظام الصرفي أو المورفولوجي في أي لغة ، ولكن هل المورفيمات على النحو الذي اشرنا إليه ذات وظائف صرفية خالصة ؟ الواقع أن جزءاً من تصنيف المورفيمات وتحديدها من حيث الوظائف والتوزيع هو بيان الوظائف النحوية أيضاً لبعض المورفيمات وهو ما يؤدي بنا إلى الجانب النحوي أو الوظيفة النحوية للمورفيمات بالاضافة إلى وظائفها الصرفية .

ثانياً: الوظائف النحوية للمورفيمات:

وهي تتصل بترتيب هذه المورفيمات في وحدة لغوية أكبر نسميها الجملة، أو ما اسماه عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هـ) النظم[١] والمقصود بالوظائف النحوية للمورفيمات هنا المعاني النحوية التي تحددها هذه المورفيمات في الجملة أو من خلال النظم ، تلك المعاني التي تدل على ما إذا كانت الجملة نفياً أو استفهاماً أوقسماً أو غير ذلك من المعاني التي تؤديها هذه المورفيمات والتي تتغير بتغيرها في الجمل المختلفة . وبناء على ذلك يمكن أن تقسم هذه الوظائف التي تقوم بها هذه المورفيمات في اللغة العربية إلى قسمين :

---

(١) راجع ، عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز، ص ز، ص ي .

١ ـ الوظائف النحوية العامة .
٢ ـ الوظائف النحوية الخاصة .

أولاً : الوظائف النحوية العامة :

وهي المعاني المستفادة من الجمل بشكل عام من حيث دلالة الجملة على الخبر أو الانشاء أو الاثبات أو النفي أو التأكيد أو الشرط وكل ذلك يتم بواسطة مورفيمات تحمل وظيفة الجملة وتحددها . يتم ذلك بواسطة مورفيمات لها بنية أو مورفيمات غير تركيبية مثل: النبر والتنغيم والفواصل ، فجمل مثل جمل الاستفهام والشرط والنفي لا يدرك معناها الوظيفي إلا باستخدام المورفيم الخاص بذلك مثل : هل وأين ومتى ولم ولعل وإنْ ولو وإذا. . . إلخ . وكل هذه مورفيمات مقيدة ، أما تنغيم الجملة بحيث تدل على بعض المعاني مثل الاستنكار أو السخرية أو حتى الاستفهام وهي لا تظهر إلا في اللغة المنطوقة ، فهي أيضاً مورفيمات مقيدة ولكنها مورفيمات غير تركيبية أي ليست لها بنية . ومعنى هذا أننا لا نعرف مثل هذه المعاني إلا من خلال مورفيمات وظيفتها بيان هذه المعاني على مستوى الجملة .

يضاف إلى هذا أن بعض المورفيمات يمكن أن تقوم بوظيفة تكوين العلاقات النحوية في الجملة ، وهذه الوظيفة يعبر عنها احياناً بمورفيمات مقيدة مثل الأدوات وبمورفيمات حرة مثل الأسماء والافعال والصفات .

فالتعبير عن الاستثناء مثلاً يتم بواسطة المورفيمات الدالة على ذلك وهي تتمثل في أدوات الاستثناء وهي مورفيمات مقيدة ، في حين أن التعبير عن المعية يتم بواو المعية والتوكيد بأدوات التوكيد وهكذا .

بينما يتم التعبير عن علاقات الإسناد وهي مورفيمات صفرية بواسطة مورفيمات حرة مثل الأسماء والصفات والأفعال والضمائر وهي مورفيمات بعضها مقيّد وبعضها حرّ، فالمورفيم الدال على الإسمية يكون مسنداً ومسند إليه أي يقبل الإسناد بطرفيه ويشترك معه في ذلك الصفات والضمائر لأنها

تحل محل الأسماء أي لها نفس القيمة التوزيعية التي للأسماء غير أنها تختلف عنها في كونها مورفيمات مقيّدة لا حرّة وأما الأفعال أو المورفيمات الدالة على الحدث بصيغها المختلفة وهي تتكون من مورفيمات حرّة ومقيّدة فلا تقبل الإسناد إلاّ من طرف واحد، إذ لا تقع إلاّ مسنداً، وكل ذلك يدل على أن للمورفيمات دلالة واضحة على الوظائف النحوية ومن هنا تأتي أهمية تحديد وتصنيف الوظائف النحوية للمورفيات في أي لغة وما يدل عليه كل مورفيم من المعاني النحوية.

ثانياً : الوظائف النحوية الخاصة :

ويستدل عليها من وقوع مورفيمات معينة في باب من أبواب النحو ، حيث تقوم هذه المورفيمات بالوظيفة النحوية لذلك الباب ويتمثل ذلك في وظيفة الفاعلية التي يؤديها الفاعل ووظيفة المفعولية التي يؤديها المفعول والحالية التي يؤديها الحال وهكذا ؛ ذلك لأن المورفيمات التي تدل على الأسماء والصفات أو حتى الضمائر هي التي تصلح أن تكون فاعلاً وعلى ذلك يمكن القول إن الفاعل باب من أبواب النحو في حين أن الفاعلية هي الوظيفة الخاصة بهذا الباب .

أما بقية المورفيمات مثل تلك التي تدل على الأفعال أو الظروف أو الأدوات فلا تصلح أن تؤدي وظيفة الفاعلية وهو تمييز وتحديد نحوي يفرق بين وظائف وأنواع المورفيمات . ولما كانت الأسماء والصفات والضمائر من حيث هي مورفيمات تقع فاعلاً فإن كلاً منها يؤدي بجانب وظيفته الصرفية وظيفة نحوية خاصة ، فاسم الفاعل مثلا يؤدي وظيفتين : إحداهما وظيفة صرفية عامة وهي الدلالة على المسمى كما اشرنا من قبل والثانية : وظيفة نحوية خاصة هي الدلالة على الفاعلية . ومثل ذلك الصفة التي تقع فاعلاً في الجملة بإسناد الفعل اليها ، تؤدي وظيفتين أيضاً : إحداهما صرفية عامة وهي الاتصاف بالحدث والأخرى نحوية خاصة وهي الفاعلية . وكذلك الضمائر التي تقع موقع الفاعل ، فالإضمار وظيفتها الصرفية العامة

والفاعلية وظيفتها النحوية الخاصة[1] وجميعها تندرج تحت المورفيمات من حيث الوظيفة أو المعيار التوزيعي .

وهكذا إذا تتبعنا بقية الأبواب النحوية فسنجد أن كل مورفيم يقع في باب من أبواب النحو يقوم في الوقت نفسه بوظيفة نحوية ، ومن هنا أيضاً نستطيع أن نصنف المورفيمات في أي لغة طبقاً لوظائفها النحوية ، كما تصنف أيضاً طبقاً لوظائفها الصرفية .

غير أن هذا التصنيف والتحديد للمورفيمات قد يختلف من لغة إلى لغة أخرى نظر لاختلاف اللغات في طريقة بناء المورفيمات وخصائصها التوزيعية ، أو على الأقل يكون هذا الاختلاف عادة من عائلة لغوية إلى أخرى وبالتالي تختلف بنية المورفيم ووظيفته .

فاللغة السواحيلية مثلاً رغم أن اسمها مشتق من كلمة عربية ورغم كثرة الكلمات الداخلة فيها من اللغة العربية ، إلا أنها تنتمي إلى مجموعة البانتو التي تختلف خصائصها عن خصائص اللغات السامية واللغات الهندية الأوروبية في جوانب كثيرة[2] فنجدها تصنف الاسماء وفق السوابق Prefixes ، ففيها المجموعة التي تبدأ في حالة الافراد بـ /M/ وفي الجمع بـ < Wa > ووجود الفونيم في أول الاسم المندرج في هذه المجموعة دليل على كونه مفرداً أما وجود المقطع فدليل على كونه جمعاً وبناء على ذلك فإن { Mtoto } يعني طفلاً و { Watoto } تعني أطفال وهنا نلاحظ أن الأصل : « toto » ما هو إلا مورفيم صفري بمعنى أنه صيغة ذهنية مفترضة ليس لها وجود متحقق في هذه اللغة . أما الصيغ الحقيقية الموجود منها مورفيمات حرة في هذه اللغة فتظهر من خلال هذا الأصل ولكن دائماً مصحوبة بالسابقة الدالة على الصيغة أو الصورة النهائية للمورفيم .

---

(١) د. فاضل مصطفى ، أقسام الكلام العربي ص ٢١٢ .

(٢) د. محمود حجازي ، مدخل إلى علم اللغة ص ٦١، ١٤٨ .

وهنـاك مجموعـة أخرى من الاسمـاء في هذه اللغـة تبدأ فيهـا الأسماء بـ <Ki> وفي الجمـع بـ <Vi> ومعنى هـذا أن وجـود المقطع الأول في بداية المورفيم يعطي دلالة على الجمع ، وبناء على ذلك نجد أن{Ki-tu} مـورفيم حر يـدل على معنى « شيء » في اللغة العـربيـة ، أمـا{Vi-tu}فهـو مورفيم حر يدل على « أشياء »[١] .

وهكذا نجد أن السواحيلية تتوسل بالسوابق من حيث هي وسائل للتميز بين دلالة المورفيمات على الجمع أو المفرد ولكن هذه السـوابق ليست في الحقيقة مورفيمات مقيدة لجذر كما في اللغـة العربيـة أو غيرهـا من اللغات الاشتقاقية وإنما المورفيم هنا وحدة واحدة والتحليل فقط هـو الذي يفتـرض وجود الأصل ممثلاً في المورفيم الصفري .

على هـذا النحو نجـد أن النظام الصـرفي أو المورفـولـوجي لأيـة لغـة يختلف من لغـة إلى لغة اخـرى من حيث البناء والتحـديد والـوظيفة والقيم التـوزيعية ولكنـه لا يختلف من حيث خضوعـه للتصنيف بناء على الـوحـدة التي نطلق عليها مصطلح المورفيم بأنواعه الثلاثة الحر والمقيد والصفري .

---

(١) المرجع السابق نفس الصفحات.

الفصل الخامس

(النظام النحوي)

لعلنا قد لاحظنا ونحن نتناول تحليل النظام الصرفي للغة ؛ أننا قد تطرقنا إلى الوظائف النحوية للمورفيم مما يؤكد الصلة العضوية بين النظاميين الصرفي والنحوي ، وقد أدرك علماء العربية القدماء طبيعة هذه الصلة العضوية بين النحو والصرف فدرسوهما معاً ولا تكاد المؤلفات النحوية الأولى تخلو من الدراسة الصرفية وإنما فُصل بينهما في بعض كتب المتأخرين. وكان النحاة الأوائل في ربطهم بين النحو والصرف على طريق مستقيمة وهو ما اكدته الدراسات اللغوية الحديثة والمعاصرة .

بل لعلنا قد لاحظنا أيضاً ونحن نحاول بيان وتحديد طبيعة المورفيمات من حيث البنية والقيم التوزيعية والوظائف النحوية والصرفية لها ، أن هناك أنواعاً من المورفيمات هي من حيث البنية تقع في دائرة الفونيمات ، بل لقد وجدنا أيضاً نوعاً من الفونيمات غير التركيبية مثل النبر والتنغيم والفواصل تقوم بوظيفة مورفولوجية وخاصة على مستوى الجملة عندما تستعمل استعمالاً وظيفياً في التفريق بين المعاني . وكل ذلك يؤكد أن هناك شبكة من العلاقات العضوية بين أنظمة اللغة المختلفة ؛ الصوتية والفنولوجية والمورفولوجية والنحوية بل والدلالية كما سنرى فيما بعد . وهنا لا بد أن نتذكر دائماً أن الفصل بين أنظمة اللغة المختلفة أمر غير طبيعي وإنما قد يحدث ذلك بقصد تسهيل الدراسة وعمليات التحليل اللغوي لا غير . ولشدة هذا الترابط بين أنظمة اللغة المختلفة يستخدم كثير من علماء اللغة

في العصر الحالي مصطلح « قواعد اللغة » Grammar للاشارة إلى هذه النظم جميعاً وقد يستخدم بعضهم هذا المصطلح في الدلالة على النحو والصرف فقط(١) أما مصطلح النظم Syntax فهو يدل على دراسة نظام الجملة وطرق صياغتها وسنستعمل مصطلح «النحو» هنا للدلالة على النظم وطرق صياغة الجملة وتجريد قواعدها .

ويُعد النحو بهذا المعنى لبّ الدراسات اللغوية ، لأنه قلب الأنظمة اللغوية ومحصلتها النهائية فهو الذي يصل ما بين الأصوات والدلالات ولكن ينبغي أن نلاحظ أن اللغات لا تجري على منوال واحد في تركيب الفونيمات للتعبير عن المعنى أو بعبارة أخرى أن تركيب الألفاظ في صورة جمل بسيطة أو معقدة لا يجري على نظام واحد في كل اللغات إذ لكل لغة طرقها الخاصة في نظم الكلام . حقاً إن بعض علماء اللغة الآن مشغولون بفكرة « النحو الشامل » أو « النحو الكلّي » Universal Grammar أي القواعد اللغوية العامة التي توجد في جميع اللغات ، ولكن ذلك لا ينفي وجود قواعد نحوية خاصة Particular Grammar لكل لغة ، وهو ما يلاحظه كل من يتصدى للترجمة ، فالنقل من لغة إلى لغة أخرى يبين لنا بوضوح هذا الخلاف بين اللغات في طرق نظم الكلام وصياغته . فنحن في العربية إذا أردنا أن نعبر عن قوة الحق نقول : « الحق قوة » في حين أن اللغة الإنجليزية إذا أرادت أن تعبر عن المعنى نفسه تقول : « Right is might » فتأتي بالفعل المساعد أو بالمورفيم المقيد [is] لكي يتم الإسناد بين الاسمين ، بينما نجد أن اللغة العربية تستغني عن هذا المورفيم المنطوق بمورفيم صفري يدل على عملية الإسناد . وهذا الاختلاف بين اللغتين لا يقف عند بناء الجملة وإنما يعكس خلافاً آخر أبعد وأعمق؛ إنه خلاف في طريقة التفكير والنظر إلى الأشياء والأفكار لأن اللغة هي صانعة الحضارة ووعاء الفكر . ومع ذلك فينبغي أن نعرف أن اللغات تختلف فقط ولكنها لا

---

(١) Palmer, Frank, Grammer pp. 11-13.

تتفاضل في ذلك، ونحن نكتسب تلك الطريقة في تأليف الجمل وتركيبها منذ الطفولة ، لأن كل متكلم بلغة ما تتكون لديه منذ تعلمه وممارسته لها عادات أو طرق عقلية خاصة فيما يتعلق بنظم الكلام وتأليفه بحيث تصبح جزءاً من سلوكه ، فهو ينطق أصوات لغته ونماذج مقاطعها وكلماتها ويؤلف جملها بطريقة لا شعورية ، فهو لا يقف لكي يسأل نفسه كيف يرد على هذا السؤال بالنفي ، ولا كيف يرد عليه بالإثبات وكيف يكون تركيب جملة الخبر أو جملة الاستفهام أو جملة التعجب أو الأمر أو النهي أو غير ذلك من طرق بناء الجملة وأساليب نظم الكلام . إن كل هذه الطرق في صياغة الجمل ونظمها تصدر عنه حال إرادته لها وهو ما نطلق عليه مصطلح « السليقة اللغوية » أو استعمال ابن اللغة .

على هذه الصورة يتم التفاهم الإنساني واستخدام اللغة بهذه السرعة التي نعرفها في استخدام لغتنا الأم ، ومن ثم فإن ابن اللغة لا يدرك العمليات المعقدة العقلية والعضوية التي يقوم بها لنطق صوت واحد أو كلمة واحدة ناهيك بالعمليات البالغة التعقيد التي يقوم بها عند تأليف الجمل والنطق بها .

وفي مقابل هذه السهولة التي يستخدم بها ابن اللغة لغته نراه قد يتعثر ويخطىء عندما يحاول التكلم بلغة أخرى وهو يبذل جهداً شعورياً في تأليف الجمل خاصة على قدر اتقانه لهذه اللغة، وغالباً ما يبدأ من لغته الأم ثم يترجم ما ألفه إلى اللغة الثانية وخاصة في بداية تعلمه لها ، ونحن نعرف ـ بلا شك ـ الأخطاء الفادحة والمضحكة أحياناً التي كنا نقع فيها في بداية تعلم لغة ثانية .

كل لغة إذن تعرض المعاني والدلالات بطرق خاصة ونحن نتلقى تلك المعاني والدلالات بالترتيب الذي يقدمه لنا الكلام ، أي في الصور والأشكال التي يظهر فيها الكلام ، هذه الصور والأشكال أو قل هذا التركيب والتأليف هو الذي يتمثّل في النظام النحوي للغة ما، والاهتمام

بهذا النظام ودراسته وتحليله ووصفه هـو ما يقـوم به علم التـركيب أو النظم Syntax ، أي أن هـذا العلم هو العلم الـذي يبحث في نظم التـراكيب وما يرتبط بها من خواص .

وقد شُغل علماء اللغة قديماً وحـديثاً بمحـاولة الكشف عن هـذه النظم وتجريدها في صورة قواعد وأصول اختلفت وتعددت باختلاف اللغـات ، بل قد تختلف باختلاف النظريات التي يطبقهـا عالم اللغـة على اللغة مـوضوع دراسته ، وهنا ينبغي أن نشير إلى شيء هام وهو أن كثيراً من الناس يظنـون أن قواعد اللغة التي يستنبطها عالم اللغة هي اللغة ذاتها وهذا غير صحيح ، لأن اللغة شيء وقواعدها شيء آخر . إن القواعد هي تصور عالم اللغة عما يجري داخل اللغة وهو عمل علمي تجريـدي ، ويترتب على ذلـك أن مثل هذا التصور لا يكون بالضرورة هو التصـور الوحيـد لما يجـري داخل اللغـة وإنمـا من الممكن أن تتعدد التصـورات في شكـل نمـاذج Models متعـددة لتحليل اللغة الواحدة طبقاً للنظريات أو المبادىء التي يطبقها عالم اللغة .

ويقدم لنا تـاريخ الفكـر اللغوي الإنسـاني صوراً متعـددة لهذه النمـاذج التي استنبطها علماء اللغة وخـاصة على المستـوى النحوي أو على مستـوى نظم الكلام ولعل أقرب هـذه النماذج إلينـا هو نمـوذج اللغة العـربية الـذي وضعه علماء العـربية القـدماء أو مـا نطلق عليـه النحو والصرف ونتعلمه في المـدارس والجـامعات وهـذا النموذج يحتـاج منا إلى وقفـة متأنيـة لتعـرف أصوله ومبادئه التي قام عليها من ناحية وكمثال للون من التفكير اللغـوي في مقابل لون آخر من هـذا التفكير يقـدمه لنـا علم اللغة الآن . ولكن قبـل أن نشرع في عرض هذا النموذج أو بمعنى أدق الأصـول التي قام عليهـا ينبغي أن نشير أيضاً إلى شيء هام وهو أن تعدد النماذج النحوية أو نماذج التحليل اللغوي للغة ما، لا يبطل أحدهما الآخر أو ينفيه أو حتى يخطئه لأن تعدد هذه النمـاذج إنمـا يـرجـع كمـا قلت إلى تعـدد وجهـات النـظر التي يحلل على أساسها عالم اللغة المادة اللغوية التي يقوم بدراستها .

وبادىء ذي بدء أقول إننا لن نخوض في قضية تأثر التفكير النحوي بالمنطق اليوناني أو النحو السرياني أو الهندي أو حتى بعلم الكلام أو أصول الفقة فقد تناول ذلك عدد من الباحثين[1] ولكن من المؤكد أن العقل العربي أصبح عقلاً علمياً قادراً على التجريد والتعميم نتيجة لمؤثرات وتيارات كثيرة بعضها موروث وبعضها وافد، بعضها أصيل وبعضها أجنبي ومن الصعب تتبّع عنصر واحد من العناصر الأجنبية ثم رده إلى هذا التيار أو ذاك من التيارات الفكرية والمؤثرات الأجنبية التي تعرض لها العرب ، لأن كل ذلك قد امتزج وكوّن ما نسميه العقلية العلمية العربية .

فقد عرف العرب السماع والرواية منذ قديم الزمان ، كما عرفوا القياس والتحليل في صورة اجتهادات لبعض الصحابة والتابعين في استنباط بعض الأحكام التي لم يرد فيها نص قياساً على ما ورد فيه نص ، وقدموا بين يديّ هذه الأحكام بعض التعليلات ولكن لا شك أيضاً في أن هذه الأصول التي قام عليها العقل العلمي العربي قد تطورت إلى لون من التعقيد والتركيب عند الفقهاء ثم عند علماء الكلام الذين تصدوا للدفاع عن الإسلام ، وربما كان لبعض المؤثرات الأجنبية دور في ذلك ، ولكن من الصعب كما قلت رد هذا الجانب أو ذاك إلى تيار فكري أو حضاري معين ، ولكن الشيء الثابت أن التفكير اللغوي العربي قد استفاد من ذلك كله ، شأنه في ذلك شأن فروع العلم الأخرى ولذلك أجمع العلماء والباحثون على أن الأصول التي قام عليها التفكير النحوي عند العرب أو بمعنى أدق أصول النظر

---

(١) من القدماء الذين أثاروا بعض قضايا التأثير والتأثر في النحو العربي وخاصة بعلم الكلام أو الفقه ابن جني . انظر الفصل الذي عقده في كتابه الخصائص حول علل النحو ١/٤٨-٥٣
ومن المحدثين انظر :
١ ـ د. إبراهيم بيومي مدكور، في اللغة والأدب ص٤٨ ـ٥٣ .
٢ ـ د. عبده الراجحي ، النحو العربي والدرس الحديث ص٦٣-١٠٧ .
ومن المستشرقين انظر على سبيل المثال :
Versteegh, Greek elements in Arabic linguistic thinking. lieden, J. Brill, 1977.

العلمي في اللغة عند العرب تقوم على ثلاثة مبادىء أو أصول هي : السماع والقياس والعامل . وقد مزجت هذه الأصول الثلاثة بين وصف اللغة وتعليم اللغة ، حيث تتمثل الوصفية في السماع وتصنيف المادة اللغوية المسموعة وتحليلها ووضع المصطلحات الدالة على ذلك في حين تتمثل المعيارية في التعليل والقياس ليلحق غير العربي بأهل العربية كما قالوا وانتهى ذلك إلى وضع نموذج Model نحوي للغة العربية .

ولم يكن علماء العربية في هذا المزج بين المعيارية والوضعية بعيدين عن مفهوم العلم الصحيح لأن غاية العلم في ذاتها هي تفسير الواقع وبيان أسراره وليس هناك ما يمنع أن يجعل من هذه الغاية التفسيرية وسيلة عمل نفعية أو بعبارة أخرى ، أن يحاول تفسير الواقع من أجل استغلاله . فالغايتان التفسيرية والتطبيقية لا تنفي إحداهما الأخرى ولا تتعارضان تعارض الشيء وضده ، فصفات العلم غير منوطة بالانتفاع وعدم الانتفاع بل بما تمتاز به أعمال العلماء من التحري والضبط والموضوعية . ولذلك لم يقم علماء العربية القدماء حاجزاً أو فاصلاً بين هاتين الغايتين التفسيرية والتعليمية أو كما يقول علماء اللغة الآن بين الوصفية والمعيارية .

على أي حال فإن هذه الأصول بهذا الفهم امتزجت عند علماء العربية القدماء ، يستوي في ذلك البصريون والكوفيون ، وأن هذه الأصول قد ساعدت علماء العربية مع نهاية القرن الثاني الهجري على وضع هذا النموذج التفسيري التعليمي للغة العربية ، فما هو مفهوم هذه الأصول كما استقرت بعد ذلك عند النحاة واللغويين وأجمع عليها علماء أصول النحو .

أولاً : السماع

إن أية دراسة علمية لا بد أن تقوم على مادة تصبح هي موضوع الملاحظة والتصنيف ثم التجريد والتعميم كما اشرنا إلى ذلك عند حديثنا عن مفهوم العلمية في علم اللغة[1] وفي الدراسة اللغوية نجد أن المادة

(١) راجع الفصل الرابع من الباب الأول من هذا الكتاب .

اللغوية تتمثل في اللغة المنطوقة Spoken Language كما أشرنا أيضاً إلى ذلك من قبل[1] ومعنى هذا أن مبدأ السماع عند علماء العربية القدماء يؤكد أصالة دراسة اللغة المنطوقة عندهم وسبقها على اللغة المكتوبة Written language وهو كما قلت عكس ما سار فيه تطور الفكر اللغوي الأوروبي الذي بدأ بالنصوص المكتوبة لينتهي إلى اللغة المنطوقة أو المسموعة .

غير أن علماء العربية بعد ذلك أدخلوا النصوص كمصدر من مصادر المادة اللغوية ولكن الأولوية ظلت للسماع الذي انتهى إلى أصل واضح من أصول النظر اللغوي عند العرب يعتمد فيه على ما يسمع من العرب أبناء اللغة شعراً كان أو نثراً أو سماع ما ورد في نص ثابت معترف بفصاحته ولكن الأصل فيه هو الأخذ المباشر للمادة اللغوية عن الناطقين بها ويعرف السيوطي (ت ٩١١ هـ) السماع بقوله : « هو ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته ، فشمل كلام الله تعالى ، وهو القرآن ، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم وكلام العرب قبل بعثه وفي زمانه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين ، نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر »[2] .

ومع أن هذا التعريف لم يجمع عليه علماء العربية لرفض بعضهم الاحتجاج بالحديث النبوي بحجة أنه يروى أحياناً بالمعنى دون اللفظ[3] ، إلا أن السماع بهذه الحدود التي رسمها السيوطي يصلح فارقاً بين هذا الأصل العلمي في الدراسة اللغوية والرواية بصورة عامة ، إذ هي أقدم منه تاريخاً ، بينما السماع بهذه الحدود هو ما مارسه علماء العربية ولم يتحقق وجوده إلا بعد أن فكر القراء واللغويون من بعدهم في وضع قواعد اللغة[4] .

---

(١) راجع الفصل الأول من الباب الثاني من هذا الكتاب .

(٢) السيوطي ، الاقتراح ، تحقيق د. أحمد محمد قاسم ص ٤٨ .

(٣) راجع البغدادي ، خزانة الأدب ١/٥-٦.

(٤) راجع حلمي خليل ، العربية وعلم اللغة البنيوي ص ١٥ وما بعدها .

وكانت عناية أهل البصرة من علماء العربية بالسماع وجمع المادة اللغوية لا تقل عن اهتمام أهل الكوفة ، ولذلك كان معظم علماء اللغة في القرنين الأول والثاني سواء في البصرة أو الكوفة من الرواة[1] وقد حرصوا جميعاً على توثيق المادة اللغوية سواء عند سماعها من مصدرها الأصلي أو نقلاً عن هذا المصدر ، ولذلك اشترطوا العدالة والضبط وغيرها من شروط الجرح والتعديل عند رواة الحديث النبوي فيمن ينقل عن المصدر الأصلي أو يروي اللغة . أما البيئة اللغوية أو المجتمع اللغوي الذي ينقلون عنه هذه المادة اللغوية فقد اخضعوه لقواعد عامة اشترطوها أيضاً قبل السماع وتتلخص في أمور ثلاثة هي :

(أ) الجنس : أي يشترط فيمن تؤخذ عنه اللغة أن يكون عربي الأصل غير مولد ، أو كما يقولون من العرب الخلص ، أي من أبناء اللغة .

(ب) المكان : وهو وسط الجزيرة العربية كبوادي نجد والحجاز وتهامة مما لم يختلط بالأمم والشعوب المجاورة كالفرس والروم وغيرهما .

(جـ)الزمان : وحددوه بنهاية القرن الثاني الهجري في الحواضر ونهاية القرن الرابع في البوادي[2] .

وهي كما نرى شروط وصفية يتحقق بها توثيق المادة اللغوية . ولكن ثمة خطأ منهجي وقع فيه هؤلاء العلماء عندما حكموا هذه المبادىء في المادة اللغوية المسموعة . فمن حيث المكان مثلاً أو البيئة اللغوية فإن وسط الجزيرة العربية بقعة واسعة تتعدد فيها مستويات الاستعمال اللغوي ، وقد ترتب على ذلك خلط بين المستويات الاستعمالية المختلفة التي كانوا يأخذون عنها ، إذ عدّوا كل ما يسمعونه ينتمي إلى مستوى لغوي متجانس وهو ما اطلقوا عليه « لغة قريش » ، وذلك على الرغم من ادراكهم الواضح

---

(١) انظر السيرافي ، أخبار النحويين البصرين صفحات ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٣٠ .
وانظر أيضاً الزبيدي ، طبقات النحويين واللغويين صفحات ١٢٥ ، ١٢٧ ، ١٣١ ، ١٣٢-١٣٢ .

(٢) انظر السيوطي . المرجع السابق ص ٥٦ .

لوجود ظواهر صوتية وصرفية ونحوية ودلالية تنتمي إلى لهجات قبلية أو إقليمية ، إلا انهم لم يلتفتوا إلى ذلك عند وضع القواعد واستقراء المادة اللغوية ، ولذلك أصبحنا نقرأ في كتب النحو عن ما الحجازية أو ما التميمية أو لغة « أكلوني البراغيث » ! أو لغة طيىء أو غير ذلك من الظواهر اللهجية في لهجات العرب ، كما فاتهم أيضاً أن يدرسوا هذه اللهجات دراسة مستقلة لتتميز عن الفصحى أو اللغة المشتركة، ولولا بعض ما ترويه كتب اللغة عن مثل هذه اللهجات ، لظلت هذه الناحية من الدرس اللغوي عند العرب غامضة كل الغموض .

وأما من حيث الزمان ، فقرنان في الحواضر وأربعة قرون في البوادي كفيلة بظهور استعمالات وتطورات لغوية لم تؤخذ في الحسبان ، فضلاً عن انهم بهذه الحدود التي أُطلق عليها «نظرية الاحتجاج» فيما بعد، والتي التزمها النحاة واللغويون ، قد أهدروا جانباً كبيراً من الثروة اللفظية والظواهر النحوية التي طرأت على الاستعمال اللغوي ، كما أدى ذلك إلى امتناع علماء اللغة والنحو بعد القرون الأولى من درس العربية ، على أساس أن ما جدَّ من استعمالات لا يحتج به أو هو من كلام المولدين إذا استثنينا من ذلك كتب لحن العامة التي قدمت لنا جانباً من هذا التطور .

ولعل أثر نظرية الاحتجاج المرتبطة بمبدأ السماع بهذه الحدود التي أشرنا إليها يظهر جلياً في المعجم العربي ، حيث وقفت الثروة اللفظية عند الحدود الزمانية والمكانية التي التزم بها علماء العربية ، مما جعل المعجم العربي لا يصور بدقة حقيقة النمو اللغوي الذي وصلت إليه العربية خلال عصور حياتها بعد الإسلام .

وهكذا كان السماع بهذه الحدود التي أملاها الخوف على العربية أو بمعنى أدق الخوف على لغة القرآن من اللحن والتحريف ، مصدراً للمادة اللغوية التي اتخذ علماء العربية من القياس منهجاً للنظر فيها واستقرائها ووصفها . ولم يكن الكوفيون أقل عناية بالسماع من البصريين ، إذ كانوا

جميعاً يعملون على لقاء الأعراب أبناء اللغة للسماع منهم ، بل كان الكوفيون أوسع رواية وأكثر علماً بكلام العرب ، حتى أنهم احترفوا السماع وتفوقوا فيه على البصريين وتوسعوا في القياس عليه حتى قيل إنهم إذا سمعوا بيتاً واحداً من الشعر فيه جواز شيء مخالف للقواعد جعلوه أصلاً وبوبوا عليه ، ولذلك كان البصريون يحملون على الكوفيين ويتهمونهم من أجل ذلك ، والفراء (ت ٢٠٧ هـ) مثال واضح لاعتداد الكوفيين بالمسموع والاعتماد عليه في وضع القواعد واستنباطها[١] .

ثانياً : القياس

وهو الأصل الثاني من أصول النظر النحوي عند العرب ، ولعل عبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي (ت ١١٧ هـ) يُعد من أقدم النحاة الذين نسب اليهم الولوع بالقياس[٢] فما دور القياس في تحليل المادة اللغوية واستقرائها ؟ وكيف طبقه القدماء من علماء العربية على ما سمعوه من العرب أبناء اللغة ؟ .

لعل من أهم النتائج التي أبرزها التحليل العلمي للقياس واستخدامه عند النحاة ،أنه يمكن التمييزبشكل واضح بين نوعين من القياس هما :

(أ) القياس بمعنى اطراد الظاهرة في الكلام أو النصوص ، واعتبار ما يطرد من هذه الظواهر قواعد ينبغي الالتزام بها وتطبيقها في الاستعمال ، ومن ثم فالذين يطبقون هذا النوع من القياس يرفضون الأخذ بالظواهر اللغوية الشاذة وهذا هو المفهوم الاستقرائي للقياس[٣] .

مثال ذلك قولهم : إن كل فاعل مرفوع ، وكل مفعول به منصوب ،

---

(١) انظر على سبيل المثال كتاب الفراء: معاني القرآن ، صفحات ١٤/١، ٢٢، ٢٩، ٣٢، ٤٠، ٤٩.

(٢) انظر ، ابن سلام ، طبقات فحول الشعراء ص ١٢ وما بعدها .
وانظر ايضاً كتابنا ، العربية وعلم اللغة البنيوي ص ١٩ وما بعدها .

(٣) راجع . د. تمام حسان ، الأصول ص ١٦٤ وما بعدها .

ثبت ذلك من استقراء كلام العرب ، وهذا النوع من القياس هو ما كان يطبقه أوائل النحاة مثل عبد اللّه ابن أبي اسحاق الحضرمي وهو ما تؤيده رواية ذكرها ابن سلام الجمحي (ت ٢٣٢ هـ) تقول إن يونس بن حبيب (ت ١٨٩ هـ) سأل ابن أبي اسحاق عن كلمة « السويق » هل ينطقها بعض العرب « الصويق » أي بإبدال السين صاداً ، أو كما نقول في علم اللغة الآن ، إن « الصاد » ما هي إلا ألوفون للفونيم / س/ طالما أن المعنى لم يتغير فقال له ابن أبي اسحاق ، نعم عمرو بن تميم تقولها ثم أضاف بعد ذلك قائلاً : « وما تريد إلى هذا عليك باب من النحو يطرد وينقاس »[1] .

وقد اعتمد الخليل بن أحمد (ت ١٧٥ هـ) على هذا النوع من القياس ويصور ذلك أصدق تصوير الحوار الذي دار بينه وبين تلميذه سيبويه (ت ١٨٠ هـ) في علة رفع المنادى إذا كان مفرداً ، ونصبه إذا كان مضافاً أو نكره مقصودة ، وجواز نصب نعت المنادى المفرد ورفعه ، وضرورة النصب لنعت المنادى المضاف ، وقد نقل سيبويه هذا الحوار كاملاً في كتابه[2] .

(ب) أما المدلول الثاني للقياس فهو عملية شكلية صورية يتم فيها إلحاق أمر بآخر لما بينهما من شبه أو علة ، فيعطي الأول حكم ما ألحق به ، أو هو كما يقول ابن الانباري (ت ٥٧٧ هـ) « حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه»[3] وأغلب الظن أن هذا النوع من القياس قد هاجر من بيئة الفقهاء والمتكلمين إلى بيئة النحاة وهو يتكون من أربعة أطراف هي :

١ ـ المقيس عليه .
٢ ـ المقيس .

(١) انظر ابن سلام ، طبقات فحول الشعراء ص ١٥ .
(٢) انظر ، سيبويه ، الكتاب ط. هارون ٢/١٨٢ـ١٨٨ .
(٣) السيوطي ، الاقتراح ص ٩٤

٣ ـ العلة الجامعة بينهما .

٤ ـ الحكم .

ومثاله فيما أشار السيوطي (ت ٩١١ هـ) : « أن تركب قياساً في الدلالة على رفع ما لم يسم فاعله ، فتقول اسم أسند إليه فعل مقدماً عليه فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل ، فالأصل هو الفاعل (المقيس عليه) والفرع هو ما لم يسم فاعله (المقيس) والحكم هو الرفع والعلة الجامعة هي الإسناد »[1] .

وواضح من كلام السيوطي هنا أن مدار البحث لمعرفة علة رفع نائب الفاعل الذي ثبت من قبل بالاطراد ، أي بالمفهوم الاستقرائي للقياس وليس من أجل استخلاص قاعدة من كلام العرب . وهذا اللون من القياس كان يتجه أساساً للبحث عن العلّة ، حتى أصبح السؤال بلماذا هو مدار البحث أي لماذا رفع الفاعل ولماذا نصب المفعول ، وذلك فيما يعرف عند النحاة وخصوصاً المتأخرين منهم بالعلل الثواني والثوالث ويظهر لنا ذلك بجلاء في الأصل الثالث من أصول « نموذج النحوي للغة العربية » الذي وضعه علماء العربية القدماء وهو العامل .

ثالثاً : العامل

يقول سيبويه (ت ١٨٠ هـ) في أول كتابه « هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية وهي تجري على ثمانية مجار ، على النصب والجر والرفع والجزم والفتح والضم والكسر والوقف . . . وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لا فرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه ، وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف ، وذلك الحرف حرف الإعراب »[2] .

---

(١) المصدر السابق نفس الصفحة .

(٢) الكتاب ط. هارون ١/١٣.

في هذا النص يضع سيبويه نظرية العامل كاملة وهي تقوم على سؤال كبير هو : ما علة حركات الإعراب ؟ وهذا التساؤل هو الذي وجه النحو العربي إلى الوجهة التي وجدناه عليها حتى اليوم ، وهو تساؤل يبدو طبيعياً لأن بداية الخطأ في الكلام اتصلت بظاهرة الإعراب ولذلك هيمن التعليل لهذه الحركات الاعرابية ومحاولة وضع قوانين للالتزام بها على التفكير النحوي العربي ، وهي غاية تطبيقية تعليمية ولكن هذا التفكير اتخذ بعد ذلك على يد الخليل بن أحمد صورة النظرية العلمية المختلطة بنماذج تطبيقية وتوجيهات تعليمية ، ولعل ذلك ما دعا الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ) إلى تقسيم علل النحو بما لها من صلة بأصوله إلى ثلاثة أنواع هي : العلل التعليمية والعلل القياسية والعلل الجدلية النظرية .

أما التعليمية فهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب « لأننا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها منها لفظاً ، وإنما سمعنا بعضاً فقسنا عليه نظيره »[١] مثال ذلك لما سمع قام زيد فهو قائم وركب زيد فهو راكب ، عرفنا اسم الفاعل ، فقلنا ذهب فهو ذاهب وأكل فهو آكل ثم يقول « فمن هذا النوع من العلل قولنا «إن زيداً قائم»، فإن قيل بما نصبت زيداً؟ قلنا: بأن ، لأنها تنصب الأسم وترفع الخبر ، لأن كذلك علمناه ونعلمه . وكذلك «قام زيد»، فإن قيل لما رفعتم زيداً قلنا لأنه فاعل اشتغل فعله به فرفعه. وهذا وما أشبهه من نوع التعليم وبه ضبط كلام العرب[٢] .

وأما العلة القياسية فيحددها الزجاجي بقوله « فإنه يقال لمن قال : لم نصبت زيداً بإنَّ في قوله: «إنَّ زيداً قائم»، ولم وجب أن تنصب إنَّ الاسم، فالجواب في ذلك أن يقول : لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول واحد فحملت عليه فأعملت إعماله لما ضارعته »[٣] .

---

(١) الايضاح في علل النحو ص ٦٤ .

(٢) المصدر السابق نفس الصفحة .

(٣) المصدر السابق نفس الصفحة .

أما العلة الجدلية فهي كل ما يتصل في مثل باب إنَّ من حيث شبهها بالأفعال في العمل[1].

ولا شك أن الهدف التعليمي أو العلل التعليمية كما قال الزجاجي كانت السبب المباشر في القول بالعمل النحوي تفسيراً لتغير حركة الاعراب ، ربما ليسهل تعلمها والالتزام بها في الكلام ومن ثم رأوا كما قال سيبويه : إن حركات الاعراب ما هي إلا أثر لمؤثر لابد أن يكون قد أحدثها ومعنى هذا أنهم تصوروا أن الاعراب طارىء يحدث نتيجة لوجود عامل .

وتقوم نظرية العمل في النموذج النحوي العربي على أركان ثلاثة ترتبط فيما بينها برباط وثيق وهي :

١ ـ العامل .
٢ ـ المعمول .
٣ ـ حركة الاعراب ، وهي عندهم رمز لتأثير العامل في المعمول .

ويبدو أن النحاة لم يتصوروا العلاقة بين العامل والمعمول وحركة الاعراب تصوراً منطقياً صورياً قائماً على النظر العقلي ، وإنما تصوروها على انها أمارات ودلالات ، ولكنهم مع ذلك اتخذوا من هذه العلاقة تصوراً نظرياً حكموه في أقسام الكلام وهي عندهم ثلاثة أقسام الاسم والفعل والحرف ، فقسموها إلى عوامل ومعمولات .

أما العامل فقسموه إلى عامل لفظي وعامل معنوي وقسموا العامل أيضاً إلى عامل قوي وعامل ضعيف واللفظي أقوى من المعنوي ويتمثل العامل اللفظي القوي في الأفعال ، ومع ذلك فهناك عوامل لفظية ضعيفة مثل الحروف ، والأصل في العمل للأفعال، وهي تعمل في الأسماء فتحدث فيها الرفع والنصب ولا ترفع إلا اسماً واحداً ، بينما تنصب أكثر من اسم فيما يعرف بالافعال المتعدية ، وهي أكثر قوة من الأفعال اللازمة. وقد يعمل

(١) المصدر السابق نفس الصفحة .

الاسم حملاً على الفعل ، ولا بـد في ذلك من أن يتحقق لـه شبه بـالفعل ، كما في اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر والصفة المشبهة ، وقد يعمـل الاسم في الاسم كالمبتدأ في الخبر وأما الحرف فيعمل بنفسه أحياناً وحملاً على الفعل أحياناً أخرى ، وهو على الرغم من ضعفه هذا إلا أنـه يعمل في الاسم والفعل ، فينصب الاسم ويجره ، ويجـزم الفعل وينصبـه ولكن عمل الحرف محمول على الفعل وكأن نصيبـه في العمل بمقـدار ما فيـه من شبه بالفعل لفظاً ومعنى ، فإنَّ مثلاً تعمل لأنها تدل على التوكيد فـأشبهت الفعل في المعنى ولأنها ثلاثية اشبهت الفعل لفظاً .

وأما من حيث ترتيب العامل ووضعـه في التركيب ، فـالأصل أن يتقدم العامل على المعمول ، ومع ذلك فقد يعمل متقدماً ومتأخراً إذا كان قـوياً ، أما إذا كان ضعيفاً فلا يعمل إلا متقدماً ، كذلك لا يصح أن يجتمع عامـلان على معمول واحد ، ولـو وجد مـا ظاهـره ذلك جعلوا لأحـدهما التـأثير في اللفظ وللآخر التأثير في المعنى ، وكـل ذلك العمـل تظهـر آثاره في حـركة الإعراب التي تكون بدورها ظاهرة أحياناً ومقدرة أحياناً أخرى .

والبصـريون أحـرص على هذا الأصـل وأمهر في تـطبيقه فهم أصحـابه وواضعـوه ، ومع ذلـك فالكـوفيون يـطبقونـه أيضاً ولكن بـالنظر إلى المـادة المسموعة ومدى استجابتها له ، ولذلك غيـروا وعدلـوا في العمل النحـوي ولكنهم يسلمـون به ويستخـدمونـه ، غير أن البصريين جنحوا إلى التقـديـر والتـأويل عنـدما لا تستجيب النصـوص المسموعـة للعمل النحـوي فلا بـد للبحث عن علة الإعراب ، ولو أدى في بعض الأحيان إلى تشويه المسموع مـن كـلام العرب ، فهم يقـدرون مثلاً خبـراً محذوفـاً في مثل « إنّ حـراسنا أسداً » لتبرير نصب كلمة أسـد ، ويعتبرون الفـاعل في جملة مثـل : « زيد قام » ضميراً مستتـراً للحفاظ على القـاعدة التي تنص على وجـوب أن يأتي الفاعل بعد الفعل رغم عدم وجود ما يمنع من وقوع الفاعل قبل الفعـل وهو ما قال به الكوفيون[1] .

---

(١) راجع الأنباري . الانصاف في مسائل الخلاف ١ / ١٧٩

وكذلك تقدير النحاة لفعل محذوف يفسره الفعل الموجود شائع مشهور في مثل قولهم : « زيداً ضربته » فأصلة عندهم « ضربت زيداً ضربته » . وفي قوله تعالى : ﴿ إذا السماء انشقت ﴾ إنما هو عندهم « إذا انشقت السماء انشقت » لأن أداة الشرط لا بد أن يليها فعل ومثل ذلك كثير في كتب النحو المتقدمة والمتأخرة على السواء .

والبصريون ـ كما قلت ـ أحرص على تطبيق هذه الأصول من الكوفيين الذين امتازوا بحمل العربية على اللفظ والمعنى معاً ، فإذا أفسد الاعراب المعنى فليس من كلام العرب يقول الفراء (ت ٢٠٧ هـ) : « كل مسألة وافق إعرابها معناها ومعناها إعرابها فهو الصحيح ، وإنما لحق سيبويه الغلط لأنه حمل كلام العرب على المعاني وخلى عن الألفاظ ولم يوجد في كلام العرب ولا أشعار الفحول إلّا ما المعنى فيه مطابق للإعراب والإعراب مطابق للمعنى »[1] .

وهكذا بُني « النموذج النحوي » للغة العربية وفق هذه الأصول الثلاثة التي يسلم بها البصريون والكوفيون ، وهذا النموذج كما قلت من قبل ليس هو اللغة العربية وإنما هو تصور النحاة وتفسيرهم لما يجري عليه كلام العرب وهو عمل علمي قابل للتعديل أو التطور بل والرفض أيضاً ولكنه في النهاية نموذج متكامل ونظرة إلى اللغة وما يحدث فيها ومع ذلك فليس هو النموذج الوحيد الذي يمكن بواسطته تفسير ما يجري في اللغة العربية حقاً لقد استمدّ هذا النموذج سلطاناً قوياً من مرور الزمن وتوارث الأجيال له وفهم اللغة العربية وتعلمها من خلاله لقرون طويلة حتى استقر في عقول كثير من الناس أنه هو اللغة العربية ذاتها، أو هو واللغة العربية سواء، ولكن هذا الاعتقاد غير صحيح ، وعلم اللغة يقدم لنا نماذج أخرى يمكن عن طريقها وصف اللغة العربية وصفاً جديداً أو بعبارة أخرى وضع نموذج جديد لوصف اللغة العربية ، وقد رأينا في تحليل النظام الصرفي أو المورفولوجي

---

(١) الزبيدي ، طبقات النحويين واللغويين ص ١٣١ .

في الفصل السابق طرفاً من ذلك ، فالنموذج التقليدي الذي عرضنا له الآن يقوم على التسليم بمبدأ التقسيم الثلاثي لأجزاء الكلام ، الاسم والفعل والحرف ، ولكننا عندما تعرضنا لتحليل النظام الصرفي لم نأخذ بهذا التقسيم وإنما عرضنا لهذا النظام باستخدام وحدة لغوية اخرى رأى علماء اللغة أنها أدق في التحليل الصرفي والنحوي من مفاهيم غامضة مثل الاسم أو الفعل أو الحرف وكذا الكلمة والجملة ، وقد رأينا كيف توصل علماء اللغة إلى هذه الوحدة التي اطلقوا عليها اسم المورفيم Morpheme عندما اخذوا يفحصون فحصاً علمياً مفاهيم مسلم بها في النماذج النحوية التقليدية مثل الكلمة والاسم والفعل والحرف ومن ثم رأوا أن هذا التقسيم لا يصلح للتحليل اللغوي لأنه عائم وغير دقيق ولأنه يُدخل تحت مفهوم الكلمة أو الاسم أو الفعل أو الحرف أشياء كثيرة متجانسة وغير متجانسة أحياناً، ومن ثم أخذ علماء اللغة يضعون نماذج جديدة يمكن بواسطتها تحليل ووصف لا لغة معينة وإنما عدد من اللغات أو كل اللغات الإنسانية وهي نظرة أكثر عمقاً وشمولاً مما وضعه وفكر فيه النحاة التقليديون لا في العربية وحدها وإنما في سائر اللغات الأخرى . وكل ذلك يؤكد لنا بصورة قاطعة المبدأ الذي اشرنا إليه من قبل من أن النموذج النحوي للغة ما شيء، واللغة نفسها شيء آخر. ونتيجة لذلك ظهرت في تاريخ الفكر اللغوي نماذج نحوية لا أقول جديدة وإنما تختلف عن النماذج التقليدية في أصولها والمبادىء التي صدرت عنها ومناهج التحليل التي تطبقها، وعلماء اللغة عندما يفعلون ذلك لا يقللون من القيمة العلمية للنماذج التقليدية وإنما يرون أن مبادىء التحري والضبط والموضوعية والشمول والنظر العلمي للظاهرة اللغوية ينبغي أن تطبق على اللغة كما تطبق في العلوم الأخرى ولذلك عرفوا علم اللغة كما رأينا من قبل بأنه الدراسة العلمية للغة .

فمثلاً من الاتجاهات اللغوية الحديثة في التحليل اللغوي لأي لغة ما يعرف في علم اللغة باسم مدرسة التحليل الشكلي وهي مدرسة لغوية وضع أصولها وأسسها عالم اللغة الامريكي ليونارد بلومفيلد L . Bloomfield

(١٨٨٧ م - ١٩٤٩ م) الذي كان يرى أن اللغة أو بمعنى أدق أن الحدث اللغوي المتمثل في الكلام ما هو إلا نوع من الاستجابات الصوتية لحدث معين ، فالإنسان يسمع جملة معينة أو يرى شيئاً أو يشعر بشعور فيتولد عن ذلك استجابة كلامية دون أن ترتبط هذه الاستجابة بأي صورة من صور التفكير العقلي ولذلك رفض « بلومفيلد » تلك المفاهيم والمصطلحات العقلية التي رأى بعض علماء اللغة في عصره انها مرتبطة بالحدث الكلامي ، ومن ثم كانت اللغة عنده سلوك مثل أي سلوك آخر ، أي قائمة على فكرة المثير Stimulus والاستجابة Response وقد استقى بلومفيلد هذه الفكرة من مبادىء علم النفس السلوكي ومن ثم راح يطبق ذلك على اللغة وعلى التحليل اللغوي[1] ورأى أن أهم ما ينبغي أن يلتفت إليه عالم اللغة هو الجانب الطبيعي المادي من اللغة كما يتمثل في الصوت والبنية ، أما المعنى فيأتي في مرتبة تالية بعد ذلك ، ولذلك شاع في تاريخ الفكر اللغوي الحديث أن مدرسة بلومفيلد رفضت دراسة المعنى وركزت دراستها على هذا الجانب الشكلي الطبيعي من اللغة حيث يتحقق توزيع الأصوات إلى فونيمات ومورفيمات حية تمثل بحق المادة المناسبة للتحليل الموضوعي المضبوط بعيداً عن المعنى الذي قد يفتح مجالات للأحكام الذاتية الانطباعية .

والواقع أن « بلومفيلد » لم يرفض دراسة المعنى ، بل لقد أشار أكثر من مرة إلى أهمية العلاقة بين الصوت والمعنى ، وإنما كان جل اهتمامه موجهاً إلى الكشف عن القوانين العامة التي تحكم السلوك اللغوي والتي قد تؤدي إلى الكشف عن القوانين التي تحكم النفس البشرية ، ومن ثم كان مقتنعاً أن اقحام الجانب الدلالي أو المعنى في التحليل اللغوي قد يعوق الوصول إلى هذه القوانين ، ولذلك رأى انه لكي نعرف المعنى معرفة علمية دقيقة لا بد أن نكون على علم دقيق بكل شيء في عالم المتكلم

---

(١) Bloomfield, op. cit pp. 26-27, P. 74.

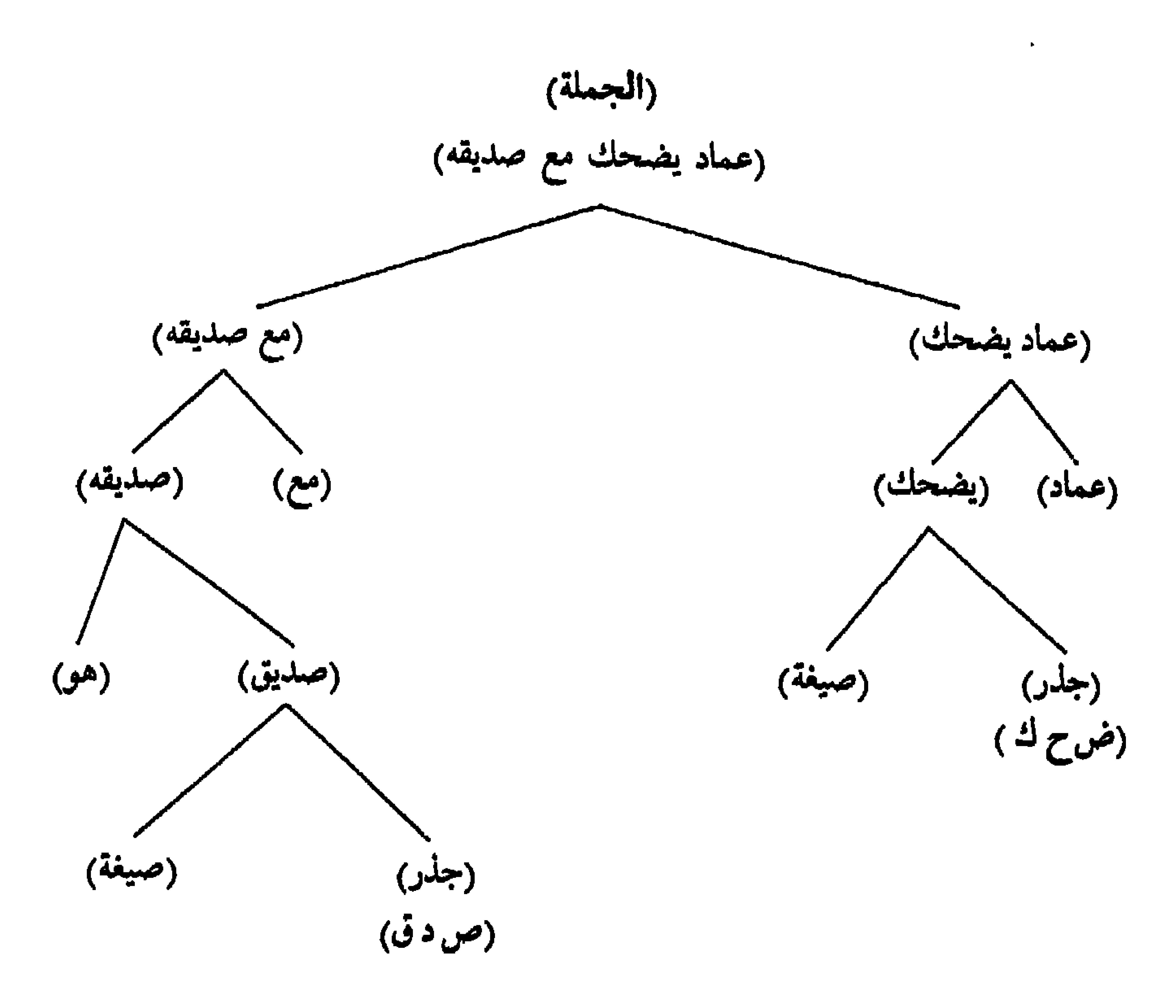
ولا بد أن يحلل المعنى تحليلاً مادياً طبيعياً والمعرفة الإنسانية لم تصل بعد إلى هذه الدرجة (١) .

ولذلك نبذ بلومفيلد المبادىء العقلية في التحليل ونادى باحلال المذهب الشكلي الآلي الذي به تتحقق الموضوعية أو بعبارة اخرى الاستعاضة عن التعريفات العقلية للعناصر اللغوية التي كان يدور حولها الفكر اللغوي مثل الكلمة والاسم والفعل والحرف وغيرها بدراسة سلوك هذه العناصر داخل البنية اللغوية كما تتمثل في الفونيمات والمورفيمات وذلك من خلال المواضع والمواقع التي تحتلها هذه العناصر في الحدث اللغوي ورأى أن هذه الوحدات هي وحدات محددة ومحصورة ولكنها ذات قدرات توزيعية غير محدودة ومن ثم أصبحت التوزيعية Distributionalism هي المنهج الذي اعتمد عليه بلومفيلد وتلاميذه في وصف وتحليل اللغة ولذلك اختلف مفهوم الجملة عندهم أيضاً عن المفهوم الشائع في الدراسات اللغوية التقليدية فقد رأوا أن الجملة في جميع اللغات عبارة عن طبقات يتركب بعضها فوق بعض ومهمة التحليل اللغوي أن يبين لنا هذه الطبقات من حيث سلوكها وتوزيعها ولا شيء أكثر من ذلك ومعنى هذا أن الجملة عندهم لم تعد ذلك البناء الطولي الذي يتركب من عناصر لغوية يوضع بعضها بجوار بعض وإنما كما قلت طبقات تركب بعضها فوق بعض ويتمثل ذلك في منهج « التحليل إلى المكونات المباشرة » Immediate Constituents analysis ويقوم هذا التحليل على عرض المكونات اللغوية للحدث اللغوي أو الجملة في صور بيانية مختلفة سعياً للدقة والموضوعية اللتين تصورهما بلومفيلد وتلاميذه ، ومن أشهر هذه الصور البيانية « التحليل الشجري » الذي يرسم صورة بيانية لشبكة العلاقات بين العناصر اللغوية المكونة للجملة .

مثال ذلك الجملة الاسمية « عماد يضحك مع صديقه » تحلل شجرياً على النحو التالي :

---

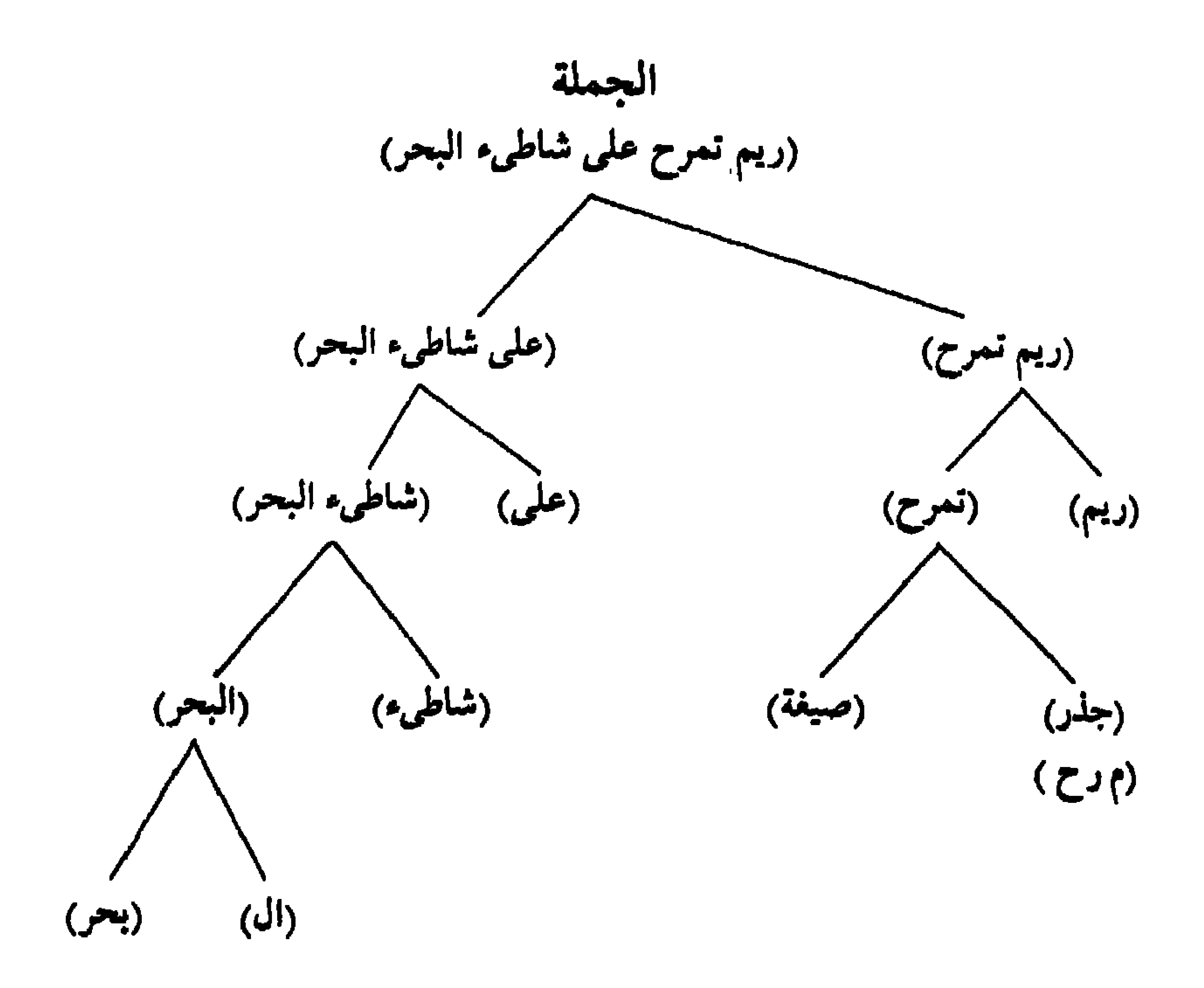
(١) Bloomfield, op. cit pp. 84-85, P. 140.



ومعنى هذا أن مثل هذه الجملة تتألف من المورفيمات التالية إذا استعملنا المصطلحات التقليدية الدالة على أقسام الكلام :

الجملة ← اسم + جذر + صيغة + حرف + جذر + صيغة + ضمير.

ومثل ذلك أيضاً تحلل الجملة الاسمية : « ريم تمرح على شاطىء البحر »



أي أن هذه الجملة تتألف من :

الجملة ← اسم + جذر + صيغة + حرف + اسم + تعريف + اسم .

وهكذا كانت « مدرسة بلومفيلد» ترصد سلوك العناصر اللغوية كما تتمثل في المورفيمات من خلال تحليل الجملة أو الحدث الكلامي إلى المكونات المباشرة ومن ثم تستخرج القيم التوزيعية لكل مورفيم من حيث اتصاله أو انفصاله عن المورفيمات الأخرى التي تظهر معه ، وكان المورفيم هو الوحدة اللغوية الأساسية التي اعتمدت عليها هذه المدرسة في تحليل النظامين الصرفي والنحوي للغة ، لأنهم وجدوا له وظائف صرفية ونحوية في آن واحد على النحو الذي لاحظناه عند دراستنا للنظام الصرفي .

غير أن النجاح الذي حققه التحليل إلى المكونات المباشرة على مستوى النظام الصرفي ، لم يستطع أن يحقق مثله على مستوى النظام النحوي ، فقد رأى بعض علماء اللغة أن هذا التحليل لا ينطبق على جميع الجمل في لغة ما ، وإنما يقف عاجزاً أمام أنواع من الجمل مثل

الجمل الغامضة أي تلك الجمل التي تحتمل من حيث البنية اكثر من معنى أو التي لا يظهر معناها بوضوح من خلال بنيتها ، حيث نجد أن التحليل الشجري لمثل هذه الجمل لا يكشف عن طبيعة الغموض فيها ، كما رأوا أن هذا النموذج من التحليل اللغوي لا يقدم لنا معلومات وافيه عن طبيعة العلاقات بين مكونات الكلام وإنما يكتفى برصدها رصداً آلياً ومن ثم لا يفسر شيئاً[1] .

ولعل أخطر ما وجه إلى هذا النموذج من هجوم ونقد جاء من أحد تلاميذ « مدرسة بلومفيلد » وهو عالم اللغة الامريكي المعاصر « نعوم تشومسكي » N. chomsky[2] الذي رأى أن النموذج اللغوي الذي وضعته « مدرسة بلومفيلد » يتعامل مع الإنسان كأنه حيوان أو آلة عندما يقول إن الحدث اللغوي ما هو إلا استجابة لمثير وإن الاكتفاء بهذا التحليل الآلي الشكلي للكلام ورصد سلوك العناصر اللغوية يغفل عن قوى أعمق وأبعد وراء انتاج الحدث اللغوي تتمثل في الجانب الابداعي Creativity للغة أي قدرة اللغة الإنسانية غير المحدودة التي تجعل أبناء اللغة الواحدة قادرين على انتاج وتكوين وفهم عدد غير محدود من الجمل لم يسمعوا بها قط ولم ينطق بها أحد من قبل ، وهي قدرة ينفرد بها الإنسان دون غيره من الكائنات الحية كما تنفرد بها اللغة الإنسانية دون غيرها من وسائل الاتصال عند الكائنات الحية الأخرى ، لأن نظم الاتصال عند هذه الكائنات ليست لها هذه القدرة غير المحدودة التي تملكها اللغة الإنسانية ، إذ أن معظم نظم الاتصال لدى هذه الكائنات ذات قدرات محدودة أو مغلقة، بمعنى أنها لا تستطيع أن تنقل إلا عدداً محدوداً ضئيلاً من الرسائل الغريزية ذات الدلالة

---

(١) راجع Palmer, op. cit. pp. 127-131.

(٢) حول حياة تشومسكي ونظريته وأعماله انظر: جون ليونز ، نظرية تشومسكي اللغوية ترجمة حلمي خليل ص ١١-١٦ .

وانظر أيضاً د. عبده الراجحي ـ النحو العربي والدرس الحديث ، الاسكندرية ١٩٧٧ .

الثابتة ، كما لا يستطيع الحيوان أن ينوع في بناء هذه الرسائل الغريزيـة وهو يشبه في ذلك الـرسائـل البرقيـة التي يرسلهـا الإنسان عن طـريق شفرة لهـا دلالات ثابتة ومحددة ومعروفة سلفاً .

كمـا رأى تشومسكي أن استعمـال مدرسـة بلومفيلد لمصطلحـات مثـل الاستجابة والمثير وغيرهـا من مصطـلحـات علم النفس السلوكي وتطبيقهـا في ميـدان علم اللغة مـا هو إلا نـوع من الخداع ومحـاولة إضفـاء الصبغـة العلميـة على دراسة اللغـة لأن هـذه المصـطلحـات كمـا يـرى تشـومسكي مصطلحات عـامة وفضفـاضة إلى حـد كبير قـد تصدق على أي شيء، وهي تتجاهل كلية عملية انتاج الجمل الجديدة التي لم يسمع بها المتكلم قط من قبل، ومن ثم رأى أن اللغة في الحقيقة ما هي إلا عمـل عقلي مرتبط بملكـة فطرية Innate Property. وفي هذا الصدد ينطـلق تشومسكي من قدرة الطفل في سن الـرابعة أو الخـامسة على تكـوين جمـل صحيحـة نحـويـاً لم يسمـع بها قط من قبل، وهو يرجع هذه القدرة إلى تلك الملكة الفطرية ويستند في ذلك إلى فلاسفـة مثل « ديكـارت » وغيره من الفـلاسفة العقليين في القرن السابع عشر الذين رأوا أن للإنسان قـدرات فريـدة لا يمكن تفسيرهـا آلياً أو سلوكياً وأن أظهر هذه القدرات وأعظمها هي اللغة الإنسانية التي لا تحدهـا أيـة ارتباطـات معينة أو قـوالب ثابتـة نتيجـة لمؤثـرات خـارجيـة أو حـالات فسيـولوجيـة ومن ثم فهي صورة للعقـل البشري بـاعتباره أداة صـالحة لكي تـلائم كل الحـوادث والاحتمالات . ومعنى هـذا كما يقـول تشـومسكي أن للإنسان قدرة عقلية من نوع معين تُعد نموذجاً فريداً لا يمكن أن يعـزى إلى أشياء خارجة عنه وأن هذه القدرة تتمثل في الجانب الخلاق أو الابداعي من العقل البشري والتي تُعدّ اللغة من أبرز مظاهره[1] ولذلك ينتقد تشومسكي علماء اللغة وخاصة بلومفيلد ومدرسته لأنهم لم يلتفتوا إلى هذا الجانب العقلي الابداعي من اللغة ووقفـوا عند سطح الحـدث اللغوي يحللونـه ويرصـدون

(١) راجع Chomsky, Cartesian linguistics pp. 3-5, pp. 60-63.

سلوك العناصر اللغوية . ولذلك أيضاً يعد تشومسكي نفسه لغوياً عقلانياً ويتهم من سبقوه من علماء اللغة بالمادية .

والواقع أنه من العسير حصر ما ساهم به هذا العالم من آراء نظرية وتحليلية وتطبيقية في مثل هذا الكتاب خاصة وأن كثيراً منها ذات طابع فلسفي ونفسي بالاضافة إلى الجانب اللغوي غير أنه يمكن القول بشكل عام إن تشومسكي قد تأثر ـ كما اشرت ـ بآراء المدرسة الفلسفية العقلية التي سادت الفكر الأوروبي خلال القرن السابع عشر ومن ثم كانت نظرته إلى اللغة وطبيعتها مناقضة تماماً لآراء أسلافه من علماء اللغة ويظهر ذلك بوضوح من تعريفه للغة بأنها « **جهاز أو وسيلة لتوليد جميع الجمل الصحيحة في لغة معينة** »[١] وهو تعريف يختلف عن التعريفات التي عرضنا لها من قبل[٢].

ومما يلفت النظر في هذا التعريف أنه موجه بصورة أساسية إلى الجمل لأنه كان يرى أن موقع النحو من اللغة بمثابة القلب من جسم الإنسان ولذلك فإن مُصطلح قواعد اللغة Grammar عنده لا ينصرف إلى قواعد تركيب الجملة وإنما يشمل النظم اللغوية جميعاً الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية وهو بهذا المعنى اصطلاح شامل لجميع مستويات التحليل اللغوي ونُظم اللغة ، وطبقاً لهذا التعريف تصبح قواعد اللغة بهذا المعنى عبارة عن جهاز كامل يجب أن تكون له القدرة على توليد Generate الجمل الصحيحة نحوياً دون غيرها ، ومعنى هذا أن القواعد عند تشومسكي أو النحو بالمعنى الشامل الذي أُشرنا إليه ما هو إلا قواعد الجملة على أساس تجريدي ومن ثم فلا علاقة له بالصواب أو الخطأ بالنسبة للاستعمال الواقعي للغة .

أما معنى التوليد Generation عنده فهو بالاضافة إلى دلالته على القدرة على صنع جمل جديدة إلا أن هذا المصطلح يعني أيضاً الدقة والوضوح

---

(١) انظر Crystal, op. cit P. 121.

(٢) راجع الفصل الرابع من الباب الأول من هذا الكتاب .

كما تعبر عنهما العلوم الرياضية التي تأثر بها تشومسكي إلى حد بعيد ووظفها في نظريته ، ولكي يتضح لنا معنى التوليد بالدقة الرياضية التي يقصدها نأخذ مثالاً على ذلك معادلة رياضية بسيطة مثل :

س+ص−ع = ف .

ثم نحاول الوصول إلى قيمة (ف) عن طريق التعويض بأعداد صحيحة فسنجد اننا نستطيع توليد عدد من القيم لـ (ف) لا نهاية لها إذا ما غيرنا في كل مرة الأعداد التي نعوض بها في هذه المعادلة ، هذه القدرة على التوليد على هذا النحو من الدقة هي التي تصورها تشومسكي وهي تفسر أيضاً ما اشار إليه بمصطلح : القدرة التحتية Underlying Competence والتي تتمثل في البنية العميقة Deep structure للكلام .

أما إذا قام إنسان بحل المعادلة السابقة وحصل على جواب خاطىء فذلك مثل من أمثلة التصرف الفردي ، وهو يشبه ما قد يحدث في الكلام الفعلي أو الاستخدام الواقعي للغة أو ما اطلق عليه الأداء الفعلي للغة Actual linguistics performance، وهذان المصطلحان ، أعني الأداء Performance والقدرة Competence يمثلان في الواقع حجر الزاوية في النظرية النحوية عند تشومسكي أو في نظرية « النحو التحويلي التوليدي » Transformational - Generative Grammar لأن الأداء اللغوي أي الجمل التي ينطق بها المتكلم فعلاً تمثل السطح الذي يعكس ما يجري في عمق التركيب من عمليات والذي دعاه إلى تجاوز الصورة أو الشكل السطحي للجملة والنظر إلى التركيب العميق لها، اعتقاده بأن هذا الشكل الخارجي أو تلك الصورة السطحية يمكن أن تكون خادعة وذلك إذا ما نظرنا إلى المعنى الذي يمكن أن تؤديه بعض الجمل ، إذ من الممكن أن تكون جملة ما لها اكثر من معنى ولكن تركيبها السطحي لا ينبىء عن ذلك مثال ذلك :

- ضربت زيداً ضاحكاً .

وهي جملة تحتمل معنيين هما :

أ ـ ضربت زيداً وأنا أضحك (أي الحال من الفاعل)
ب ـ ضربت زيداً وهو يضحك (أي الحال من المفعول) .

ومعنى هذا أن التركيب السطحي لمثل هذه الجملة مشتق من تركيبين عميقين مختلفين أحدهما الحال فيها من الضمير في (ضربت) أي (ضربت ضاحكاً زيداً) والثاني الحال فيها من الاسم الظاهر (زيد) أي (ضربت زيداً يضحك) .

أما معنى قوله « توليد جميع الجمل الصحيحة » الذي ذكره في تعريفه السابق للغة ، فيعني أن قواعد اللغة يجب أن تكون قادرة على توليد جميع الجمل الممكنة في تلك اللغة ، وبما أن عدد الجمل التي يمكن توليدها عدد غير محدود من الناحية النظرية ، كما رأينا في المعادلة الرياضية السابقة ونظراً لأن عدد القواعد في أية لغة محدود ، إذن لا بد من وجود نوع من القواعد التي يمكن تطبيقها المرة تلو المرة ، بحيث يمكن توليد جمل إلى ما لا نهاية وهذه القواعد تشبه عملية التعويض في المعادلة الرياضية فكلما عوضنا بقيم عددية جديدة كانت النتيجة جديدة أيضاً، ولكن بناء المعادلة نفسها لم يتغير أبداً وقد أطلق تشومسكي على هذا النوع من القواعد مصطلح القواعد التحويلية Transformational Rules .

وقد اشرت من قبل أن مدرسة بلومفيلد أو مدرسة التحليل الشكلي قد استبعدت المعنى من التحليل اللغوي وكان هذا أحد المآخذ الرئيسية التي سُجلت على هذه المدرسة ، وبالرغم من أن تشومسكي في بداية وضعه لنظريته قد أعطى المعنى مكاناً ثانوياً فيها متأثراً في ذلك بمدرسة التحليل الشكلي إلا أن النظرية قد تطورت بعد ذلك سواء على يد تشومسكي نفسه أو على يد بعض زملائه وتلاميذه بحيث أصبح المعنى جزءاً أساسياً من تلك النظرية ، وقد وردت الإشارة الأولى إلى ضرورة أخذ المعنى بعين الاعتبار عند تحليل اللغة في مجموعة القواعد التي اطلق عليها : « قواعد تركيب أركان الجملة » Grammar Phrase Structure وهذه القواعد لا تكاد تختلف

إلا من الناحية الشكلية عن طريقة التحليل إلى المكونات المباشرة التي اعتمدت عليها مدرسة بلومفيلد[1] .

وينطلق تشومسكي في وضعه لقواعد تركيب أركان الجملة من فكرة أساسية وهي كيفية اشتقاق وتكوين الجملة وذلك عن طريق « إعادة الكتابة » «Rewrite» وهو يرمز إلى عملية إعادة الكتابة بالسهم ← أي أن ما قبل السهم يُعاد كتابته بما بعده، وذلك لبيان العلاقة القائمة بين مكونات الجملة والعناصر المكونة لها.

مثال ذلك الجملة البسيطة « الولد أكل الطعام » تطبق عليها القواعد على النحو التالي :

١ ـ القاعدة الأولى : الجملة ← المركب الأسمي + المركب الفعلي .

الولد أكل الطعام ← الولد (مركب اسمي) + أكل الطعام (مركب فعلي)

٢ ـ القاعدة الثانية : المركب الاسمي ← أداة التعريف + الاسم .

٣ ـ القاعدة الثالثة : المركب الفعلي ← الفعل + مركب اسمي .

٤ ـ القاعدة الرابعة : أداة التعريف ← ال .

٥ ـ القاعدة الخامسة : الاسم (ولد ، طعام ، . . . .) .

٦ ـ القاعدة السادسة : الفعل (أكل ، ذهب . . .) .

السلسلة النهائية لهذه الجملة هي : ال + ولد + أكل + ال + طعام .

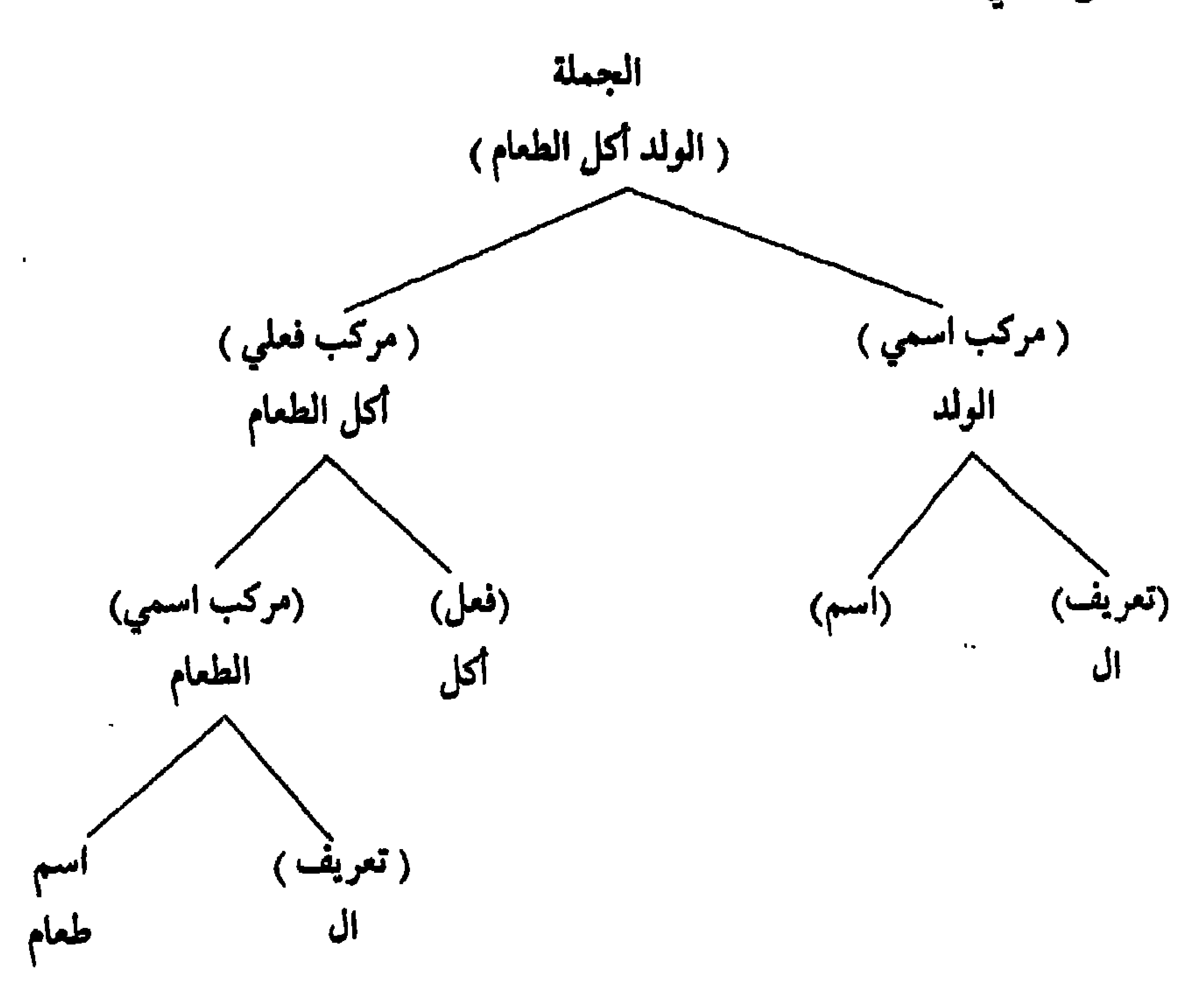
وتمتاز هذه الطريقة بأنها ترتب وتنظم خطوات التحليل اللغوي بصورة مترابطة وواضحة بحيث تعتمد كل خطوة فيها على الخطوة السابقة عليها مباشرة ، كما تقدم لنا صورة واضحة عن التركيب الطولي للجملة وكذا

---

(١) راجع ، جون ليونز ، نظرية تشومسكي اللغوية ، ترجمة حلمي خليل ص ١١٣ وما بعدها .

التركيب الافقي أو الطبقي للجملة ، كما نستطيع بواسطة هذا التحليل الوصول إلى البنية العميقة للجملة والتي تتمثل في السلسلة النهائية المكونة لها .

ويمكن أن نعبر عن هذا التحليل بصورة التحليل الشجري الذي اعتمدت عليه مدرسة بلومفيلد أو ما اطلق عليه تشومسكي « راسم أركان الجملة » Phrase marker بعد أن ادخل عليه بعض التعديلات وذلك طبقاً للشكل الآتي :



كما نستطيع بواسطة هذه القواعد أن نركب أكثر من جملة مثل :

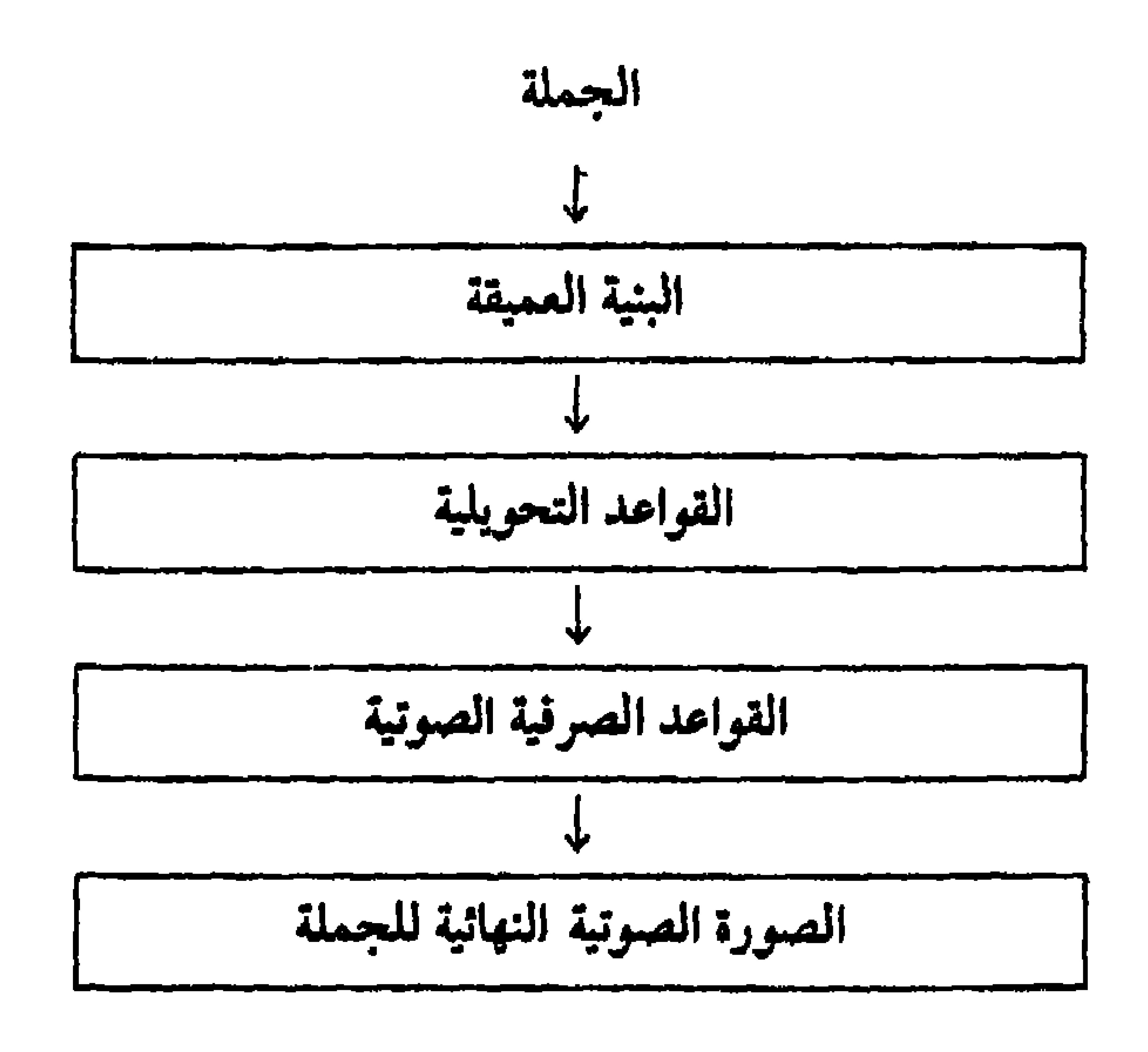
١ ـ أكل الولد الطعام .
٢ ـ الطعام أكله الولد .
٣ ـ أُكل الطعام .

وهي صفة هامة من صفات القواعد اللغوية وهي القدرة على التوليد

باضافة أو حذف عناصر لغوية أخرى مثل الأفعال أو الأسماء أو الضمائر أو غير ذلك من الإضافات وهي إضافات أو محذوفات تخضع لقواعد التحويل التي نستطيع بواسطتها تركيب جمل أخرى سطحية تختلف عن الجملة السابقة من حيث التركيب كأن تبنى للمجهول أو توضع في صيغة النفي أو الاستفهام أو غير ذلك .

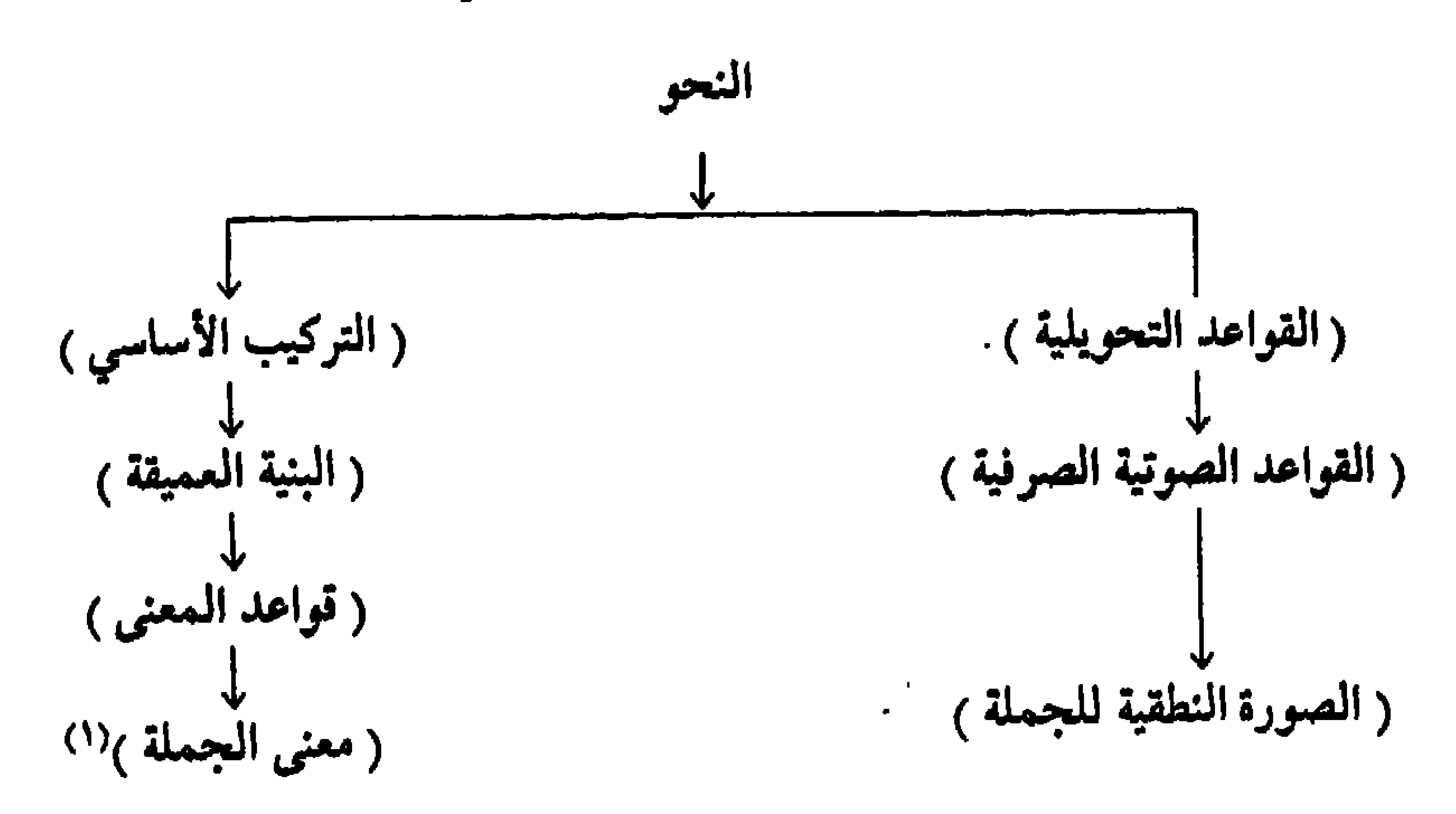
وتعد القواعد التحويلية الخطوة التالية لتحويل البنية العميقة للجملة إلى اكثر من جملة سطحية وقد حصر تشومسكي هذه القواعد التحويلية في عدد محدد من القواعد بعضها يطبق اختيارياً وبعضها يطبق إجبارياً[1] بحيث تؤدي إلى تغيير ترتيب العناصر اللغوية في الجملة أو حذف أو إضافة بعد العناصر الأخرى .

وبشكل عام كانت الصورة العامة لتحليل النظام النحوي طبقاً لنظرية تشومسكي قبل اهتمامه بالمعنى على النحو التالي :



(١) انظر نظرية تشومسكي اللغوية ص ١٣٥-١٣٦
وانظر أيضاً Palmer. op. cit P. 160.

ولكن سرعان ما تغير هـذا الشكل أو عُـدّل بحيث دخل المعنى بشكـل أعمق في قواعد التحليل فأصبحت على النحو التالي :



وهكـذا أصبحت العلاقـة بين المعنى والبنية العميقـة للجملة من جهـة والشكـل الصوتي أو الصـورة النطقيـة للجملة أكثر وضـوحاً وتـرابطاً ، كمـا أصبحت العلاقة بين الأنظمة اللغوية المختلفة الصوتية والصرفيـة والنحويـة والـدلالية واضحـة وبارزة ، فـالنظام النحوي يزودنـا بالمعلومـات عن الشكل الخـارجي أو البنية السـطحية للجمـل ، أما النـظام الصوتي فـإنه يقـدم لنـا الطريقة التي تنطق بها الجمل بينما يعطينا النظام الدلالي المعنى الذي تنقله هـذه الجمل وبـذلك أصبحت « قـواعد اللغـة » Grammar عند تشـومسكي تعني في الـواقع العـلاقة بين الصـوت والمعنى ، وكان أهم مـا قدمتـه هذه المدرسة اللغوية أعني مدرسة تشومسكي هو محاولة وضـع هذه العـلاقة في صورة علمية دقيقة تكاد تبلغ مبلغ العلوم الرياضية من حيث الدقة والوضوح وبذلك يصبح النظام النحـوي في هذه النـظرية هـو المحصلة النهائيـة لنظم اللغة جميعاً .

على هذه الصورة حاول علماء اللغة قديماً وحديثاً دراسة وتحليل النظام

---

(١) انظر Crystal, op. cit Pp. 229-230.
وانظر أيضاً د. نايف خرما ، أضواء على الدراسات اللغوية ص ٣٠٧.

النحوي أو النظم Syntax وانتهوا من هذا التحليل إلى وضع نماذج Models لتحليل اللغة تختلف فيما بينها من حيث الدقة والوضوح والعلمية والشمول ولكنها في نهاية الأمر نماذج صالحة بصورة او بأخرى لتحليل لغة معينة أو عدد من اللغات وهنا قد تتفاضل بعض النماذج عن بعض من حيث مدى استجابة اكبر عدد من اللغات لهذا النموذج أو ذاك ، ولأن علم اللغة كما رأينا من قبل هو الدراسة العلمية للغة كظاهرة إنسانية عامة فإن علماء اللغة اليوم يتجهون إلى الظاهرة اللغوية دون النظر إلى لغة معينة ومن ثم يحاولون وضع نماذجهم اللغوية على أساس استجابة أكبر عدد من اللغات لنموذج ما ولا شك أن تطبيق أي من هذه النماذج على اللغة العربية قد يحتاج إلى بعض التعديلات[1] ولعل أهم ما ينبغي أن نستخلصه من هذه النظريات أو النماذج المختلفة لوصف اللغة هو أن اللغة شيء ووضع نموذج لوصفها شيء آخر ، والدراسة العلمية للغة شيء ، ووضع قواعد لتعليم اللغة شيء آخر . حقاً قد نستفيد إلى حد كبير من الدراسة العلمية للغة في وضع قواعد تعليمية سواء لأبناء اللغة أو لغيرهم ممن يريدون تعلّم هذه اللغة، ولكن يبقى للدراسة العلمية للغة مجالها الواضح المتميز عن مجال تعليم اللغة وإجادة قواعدها ولعل هذا هو الفرق الحاسم بين علم اللغة والدراسات التقليدية للغة .

---

(١) انظر نموذجاً لتطبيق النظرية التوليدية التحويلية على اللغة العربية في كتاب :
د. محمد علي الخولي ، قواعد تحويلية للغة العربية ط أولى الرياض ١٩٨١ م .

الفصل السادس

(النظام الدلالي)

اللغة ـ كما نعلم ـ ليست مجرد أصوات تنطلق من فراغ ، وإنما هي رموز لأشياء أو أفكار في العالم الخارجي عن اللغة ، حيث يتفق كل مجتمع على أن أصواتاً معينة تمثل أشياء محددة سواء كانت هذه الأشياء أحداثاً أو أفكاراً ، هذه العلاقة الرمزية في النظام الدلالي للغة تشترك في الحقيقة مع طائفة أخرى من النّظم يصدق عليها ما يصدق على اللغة من حيث كونها علامات اصطلاحية يستعان بها على توصيل دلالات اصطلاحية أيضاً ، وسواء اتسعت دائرة هذا الاصطلاح أم ضاقت ، وأياً كانت المادة التي يتكون أي نظام من هذه النظم ، وأياً كانت الحاسة التي يتجه إليها أو يخاطبها أي نظام منها ، فقد تكون سمعية إذا خاطبت الأذن ، وقد تكون بصرية إن خاطبت العين ، أو لمسية إن خاطبت اليد أو الجسم ، أو شمية إن خاطبت الأنف أو مذاقية إن خاطبت اللسان . هذه الأنظمة المختلفة تشترك مع اللغة في طبيعة الأصل الذي تقوم عليه وذلك من حيث هي رموز وعلامات ، ومن ثم فهي جديرة بالدراسة مع اللغة ولذلك فإن دراسة الجانب الرمزي من اللغة هو في الواقع جزء من علم أوسع وأشمل هو السيميولوجيا Semiology أو السيميوتك Semiotics[1] .

---

(١) Lyons, Semantics Vol, I, pp. 95 - 96.

وانظر أيضاً Harthmann & Stork, op. cit. p. 205

د محمود السعران . علم اللغه ص ٦٧ ـ ٦٨

وقد أدرك الجاحظ (ت ٢٥٥ هـ) الطبيعة الرمزية الدلالية في هذه النظم جميعاً فجمعها تحت مصطلح «البيان» إذ البيان كما يقول : «اسم جامع لكل شيء كشف لك عن قناع المعنى» أو هو «الدلالة الظاهرة على المعنى الخفي»[1] . ومن ثم فإن كل دلالة على المعنى بأي نظام فهي عنده بيان ، لأن الغاية هي الإفهام .

وقد حدد الجاحظ النظم المختلفة في الدلالة بخمسة أشياء هي :

١ ـ الدلالة باللفظ وهي ما تميز الإنسان عن سائر الحيوان .
٢ ـ الدلالة بالإشارة ، باليد وبالرأس وبالعين والحاجب والمنكب .
٣ ـ الدلالة بالخط ، ولذلك قالوا القلم أحد اللسانين .
٤ ـ الدلالة بالعقد ، وهو الحساب ، دون اللفظ والخط .
٥ ـ دلالة النصبة ، وهي الحال الناطقة بغير اللفظ والمشيرة بغير اليد وذلك ظاهر في خلق السموات والأرض[2] .

ومعنى هذا أن الجاحظ كان يدرك قيمة الإشارة سواء بالجارجة أو كرمز للدلالة على المعنى مما يدل على أن للرمز علاقة وقدماً في الفكر الإنساني وتاريخاً طويلاً ، قد يلوح شيء منه في الإشارة والرموز التي اتخذها العرب قبل الإسلام وحفلت بها كتب التاريخ والأخبار والأدب ، إذ لم يخلُ الأمر عندهم ، أو عند غيرهم من الشعوب القديمة من تمثيل المعاني والدلالات بصور مشخصة وتجسيد الأفكار في المحسوسات ، بل لقد ذهب بعض العلماء إلى أن الإنسانية ظلت صامتة لا تتكلم إلا بالإشارة والرمز فترات طويلة ، وأن التعبيرات اللغوية التي بقيت على شكل صور وإشارات ورموز في كثير من الكتابات القديمة ، ليست إلا بقايا من عصور التفاهم بالإشارة والرمز ، فالكتابة المصرية القديمة والكتابة الشومرية التصويرية في العراق

---

(١) الجاحظ ، البيان والتبيين ١/٧٥ ـ ٧٦ ط . هارون .
(٢) المصدر السابق ١/٧٦ ـ ٧٧ ط . هارون .

وغيرها من الكتابات القديمة ، تعتمد على رسم الإشارات التي كان يتفاهم بها الناس قديماً[1] .

كما يدل كلام الجاحظ أيضاً على ما عوّل عليه بعض الفلاسفة والمتكلمين والصوفية من رمز للحقائق سواء بواسطة الكلمات أو غيرها من الرموز والإشارات المحسوسة وغير المحسوسة وصنيع أبي حامد الغزالي (ت ٥٠٥ هـ)في كتابه «مشكاة الأنوار» يلقي الضوء ساطعاً على استعمال الرمز في هذه الناحية . ففي الفصل الثاني من هذا الكتاب يشرح ألفاظ : المشكاة ، المصباح ، الزجاجة ، الشجرة ، الزيت ، النار ، من حيث هي رموز تشير إلى دلالات مستترة وراءها ، ويمهد لهذا الشرح بمبحثين في طبيعة الرموز أو «سر التمثيل» كما أسماه ومنهاج استعماله ، والثاني في درجات الأرواح البشرية ومراتبها ، وينتهي إلى أن هذه الكلمات السبع ما هي إلا رموز لهذا الأرواح البشرية[2] .

ولكن كيف تدل الرموز المختلفة على معانيها ، أو بعبارة أخرى ، ما طبيعة العلاقة بين الرمز وما يدل عليه . والواقع أن هناك ثلاثة أنواع من العلاقات تربط بين الرمز والدلالة وهي[3] :

١ ـ **النوع الأول** : ويتمثل في العلاقة الطبيعية مثال ذلك أن تحس بتقلص في معدتك فتعلم أنك جائع ، جاء ذلك عن طريق علاقة طبيعية موجودة بين الرمز وهو الإحساس بتقلص المعدة وبين معناه وهو الجوع . وإنما كانت هذه العلاقة طبيعية لأن المنطق والعرف لا يدخلان في التفريق بين تقلص يدل على الجوع وآخر يدل على المغص ، ولكن الإحساس الطبيعي هو الذي يفرق بينهما .

وهذه العلاقة الطبيعية لا توجد في اللغة إلا عند دعوى استدعاء بعض

---

(١) د . حسن ظاظا ، اللسان والإنسان ص ٢٢ .

(٢) انظر الغزالي ، مشكاة الأنوار ص ٦٥ ، وانظر أيضاً مقدمة المحقق ص ٢٠

(٣) راجع د . تمام حسان ، اللغة بين المعيارية والوصفية ص ١٠٧ ـ ١٠٩

الكلمات لبعض الأصوات مثل الفحيح ، الحفيف ، الخرير ، الزئير ، الخضم، القضم وهو ما أطلق عليه الخليل بن أحمد (ت ١٧٥ هـ) حكاية الصوت ويطلق عليه علماء اللغة الكلمات ذات الجرس المعبر ، أو الكلمات الشفافة Onomatopoeic Words أو — Echo - Words

٢ ـ النوع الثاني : ويتمثل في العلاقة الطبيعية بين الرمز وما يدل عليه كأن تنظر إلى السماء فترى سحابة داكنة اللون فتتوقع المطر ، وإن كانت بيضاء صافية كان لها معنى آخر ، فالربط بين لون السحابة والمعنى هنا هو ربط منطقي يخضع لنوع من الاستقراء العقلي .

٣ ـ النوع الثالث : هو العلاقة الاصطلاحية ، وهذا النوع من العلاقة يتصل باللغة أكثر من النوعين الأول والثاني ، فالعلاقة بين الكلمة وما تدل عليه هي علاقة غير طبيعية ولا منطقية وإنما هي علاقة اصطلاحية عرفية . ويطلق عليها علماء اللغة العلاقة الاعتباطية Arabitrarness ، أي هي علاقة تختلف باختلاف اللغات ، إذ لو كانت العلاقة بين الكلمة وما تدل عليه علاقة طبيعية أو منطقية لتوحدت الدلالات في كل لغات البشر ولكن اختلاف الاصطلاح والعرف من مجتمع إلى مجتمع آخر جعلنا نقول : «باب» في العربية ، أما في اللغة الإنجليزية فيقولون لنفس الشيء Door وفي الفرنسية يقولون Porte وهكذا .

وقد شغلت هذه العلاقة بين الكلمات وما تدل عليه من حيث هي علاقة رمزية ، العلماء والمفكرين في كل زمان ومكان سواء كانوا لغويين أو غير لغويين واتخذت أحياناً صور القضايا الدينية وأحياناً أخرى صورة المجادلات الفلسفية أو الأدبية أو اللغوية . وكان مدار البحث فيها عن طبيعة هذه العلاقة التي تربط بين الكلمة وما تدل عليه ، ولأن هذه العلاقة في حقيقتها هي علاقة رمزية فقد اختلفت الآراء وتعددت من فلاسفة اليونان القدماء إلى العرب إلى الفلاسفة وعلماء اللغة في العصر الحديث .

فأما عند اليونان فقد سيطر اتجاهان ، أحدهما ينادي بالعلاقة الطبيعية

بين الكلمات وما تدل عليه ويظهر هـذا الاتجاه فيمـا يرويـه أفلاطـون في محاوراته عن أستاذه سقراط الذي يبدو أنه كان يميل إلى هذا الرأي ، وأما الاتجاه الثاني فكان أصحابه يرون أن الصلة بين اللفظ والدلالة ما هي إلا علاقة اصطلاحية عرفية اتفق عليها الناس ، ونادى بهذا الاتجاه أرسطو الذي استند إلى الدلالة والمعنى في وضع تقسيم منطقي لأجزاء الكلام من حيث أنها ليست مجرد أصوات منطوقة وإنما يُعد المعنى جزءاً لا يتجزء منها ، ومن ثم فالاسم والفعل لهما معنى في نفسهما، أما الحرف فليس له معنى في نفسه والفرق بين الاسم والفعل يرجع أيضاً إلى الدلالة ، فالاسم له دلالته المستقلة عن الزمن في حين ترتبط دلالة الفعل بالزمن وهـذا التقسيم يدل منطقياً على الحدث والذات والرابطة بين الحدث والذات .

وقد ظل تقسيم أرسطو لأجزاء الكلام على هذا النحو مؤثراً في الحضارة الأوروبية بل وفي التفكير النحوي عند العرب ردحاً طويلاً من الزمن ، وهو تقسيم ـ كما نرى ـ يقوم على العلاقة بين الكلمة ومعناها .

غير أن فكرة أفلاطون عن العلاقة الطبيعية بين الكلمة ومعناها قد وجدت أصداء قوية عند بعض فلاسفة الإسلام والمسيحية في العصر الوسيط ، ومن ينظر إلى قوله تعالى : ﴿ وعلَّم آدم الأسماء كلها ﴾ يجد في تفسيره خلافاً حول تعليم الأسماء والمسميات وخلوصاً بعد ذلك إلى القول بتوقيفية اللغة على نحو ما رأينا من قبل[1] وكان زعيم هذا الاتجاه في العربية ابن فارس (ت ٣٩٥ هـ)[2] .

ويقول عالم اللغة الفرنسي «ڤندريس» عن القدّيس «توما الأكويني» إنه كان يزعم أن الأسماء يجب أن تتفق وطبيعة الأشياء[3] .

(١) راجع الفصل الأول من الباب الثاني من هذا الكتاب .
(٢) راجع ، الصاحبي ص ٦ ـ ٩ .
(٣) انظر فندريس ، اللغة ص ٢٢٥ .

كما كان الاهتمام بطبيعة العلاقة بين الكلمة وما تدل عليه في إطار الحضارة الإسلامية اهتماماً واسعاً شُغلت به عدة بيئات علمية لأسباب متنوعة لكنها تنتهي جميعاً إلى البحث في طبيعة الدلالة وعلاقتها بالكلمة .

فاهتم اللغويون بتحديد دلالة الألفاظ، والبلاغيون بقضية الحقيقة والمجاز، وكتب علماء أصول الفقه دراسات مستفيضة في مقدّمات كتب الفقه في إطار تعرفهم على الدلالة كوسيلة لفهم النص الديني واستخراج الأحكام ، أما الفلاسفة والمتكلمون فقد اطلعوا على آراء أفلاطون وأرسطو وغيرهما من فلاسفة اليونان وناقشوهم كما بحثوا في الدلالة في النص القرآني . وقد كرس السيوطي (ت٩١١ هـ) في كتابه «المزهر في علوم اللغة» فصلاً كاملاً جمع فيه ما تردد من آراء بين علماء المسلمين حول هذه القضية .

فهو يحدثنا عن مذهب عباد بن سليمان من المعتزلة أنه كان يرى أن بين اللفظ ومعناه مناسبة طبيعية هي التي حملت الواضع على أن يضع الكلمات ، وأنه إن لم تكن هناك علاقة طبيعية بين اللفظ والمعنى هي التي دعت الواضع إلى أن يضع هذا الاسم لهذا المسمى لكان تخصيص الاسم أو اللفظ المعين لمعنى محدد ترجيحاً بغير مرجح[(١)] .

وحاول غير ابن عباد إقامة الدليل على ذلك بما تصوره تجربة عملية ، حيث يحدّثنا السيوطي أيضاً أن بعضاً ممن كان يرى رأي ابن عباد كان يقول إنه يعرف مناسبة الألفاظ لمعانيها، فسئل عن ما تدل عليه كلمة «أذغاغ» وهي بالفارسية الحجر فقال أجد فيه يبساً شديداً وأراه الحجر!![(٢)].

إلا أن بعض العلماء المسملين رأوا أيضاً أن العلاقة بين الكلمة وما تدل عليه إنما هي علاقة اصطلاحية وأن الناس أو المجتمع اتفقوا على الربط بين

---

(١) السيوطي ، المزهر ٤٧/١ .
(٢) المصدر السابق نفس الصفحة .

الكلمة وما تدل عليه ودليلهم على ذلك؛ أنه لو كان بين اللفظ وما يدل عليه علاقة ذاتية طبيعية لاهتدى كل إنسان إلى كل لغة ولما أصبح وضع الكلمة للضدين كالقرء للحيض والطهر والجون للأسود والأبيض ولما كان للشيء الواحد معان متعددة ولا للكلمة الواحدة معان كثيرة(١) .

وبين هؤلاء وأولئك من الفلاسفة والمتكلمين نجد طائفة من علماء العربية يذهبون إلى أن بين الكلمة ومعناها مناسبة طبيعية أيضاً ويستمدون شواهدهم على ذلك من كلمات كثيرة تشير إلى المناسبة الطبيعية بين اللفظ وما يدل عليه ، وكان أول من أشار إلى ذلك الخليل بن أحمد (ت ١٧٥ هـ) وتلميذه سيبويه (ت ١٨٠ هـ) وفي ذلك يقول ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) :

«اعلم أن هذا موضع شريف لطيف ، وقد نبه عليه الخليل وسيبويه وتلقته الجماعة بالقبول والاعتراف بصحته ، قال الخليل كأنهم توهموا في صوت الجنوب استطالة ومداً فقالوا : صَرَّ ، وتوهموا في صوت البازي تقطيعاً فقالوا : صَرْصَرْ . وقال سيبويه في المصادر التي تأتي على وزن فعلان إنها تأتي للاضطراب والحركة نحو : النقزان والغليان والغثيان، فقابلوا بتوالي حركات المثال توالي حركات الأفعال»(٢) .

وتحمس ابن جني لهذا المذهب فقال : «ووجدت أنا من هذا الحديث أشياء كثيرة على سمت ما حداه ومنهاج ما مثلاه وذلك أنك تجد المصادر الرباعية المضعفة تأتي للتكرير نحو : الزعزعة والقلقلة والصلصلة والقعقعة والصعصعة والجرجرة والقرقرة . ووجدت أيضاً الفعلي في المصادر والصفات إنما تأتي للسرعة نحو البشكي والجمزي والوثقي»(٣) . وهذه الملاحظة ليست لابن جني وإنما هي للخليل أيضاً(٤) .

---

(١) المصدر السابق نفس الصفحة .

(٢) الخصائص ١٥٢/٢ .

(٣) المصدر السابق ١٥٣/٢ .

(٤) انظر الخليل ، كتاب العين تحقيق د . عبد الله درويش ص ٦١ ـ ٦٣

وفي موضوع آخر يقول : «فأما مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث ، فباب عظيم واسع ومنهج متلئب عند عارفيه مأموم ، وذلك أنهم كثيراً ما يجعلون أصوات الحروف على سمت الأحداث المعبرة عنها فيعدلونها بها ويحتذونها عليها وذلك أكثر مما تقدره وأضعاف ما تستشعره . من ذلك قولهم خضم وقضم ، فالخضم لأكل الرطب كالبطيخ والقثاء وما كان نحوهما من المأكول الرطب والقضم للصلب اليابس. . . فاختاروا الحاء لرخاوتها للرطب والقاف لصلابتها لليابس ، حذواً لمسموع الأصوات على محسوس الأحداث»[1] .

وقد ذهب مذهب الخليل وسيبويه وابن جني طائفة من الباحثين العرب حديثاً وأسرف بعضهم في ذلك إسرافاً أخرجهم عن دائرة البحث العلمي المبني على الحقائق إلى دائرة الخرافة المبنية على الأوهام[2] .

أما في العصر الحديث فنجد أن أكثر المذاهب النقدية والأدبية والفلسفية تتوسل بمناهج الرمزية في البحث عن الدلالات في الأعمال الفنية والأدبية حتى استحالت في بعض منها إلى فروع من علم الدلالة Semantics ولسنا في حاجة إلى الخوض في تلك المذاهب وإنما يهمنا الجانب المتصل باللغة أي العلاقة الرمزية التي تربط بين الكلمات والأشياء أو الدلالة اللغوية بشكل عام .

ولعل أول دراسة علمية حديثة تتصل بالمعنى من ناحية، واللغة من ناحية أخرى، هي تلك الدراسة التي قام بها اللغوي الفرنسي «ميشيل بريل» «M. Breal» وذلك في بحث له بعنوان «مقالة في السمانتيك» «Essai de Sémantique» عام ١٨٩٧ م حيث اهتم ببحث دلالة بعض الألفاظ في بعض اللغات القديمة التي تنتمي إلى العائلة الهندية الأوروبية مثل اللغات اليونانية

---

(١) الخصائص ٢/١٥٧ ـ ١٥٨ .

(٢) راجع العلايلي ، المقدمة اللغوية .

واللاتينية والسنسكريتية ، وقد اعتبر بحثه هذا حينئذ ثورة في الدراسة اللغوية ، فلقي البحث شهرة واسعة وذاع بين الباحثين في ميدان الدراسات اللغوية ، ومن ثم انتقل المصطلح «سمانتيك» «Sémantique» إلى اللغة الإنجليزية Semantics للدلالة على البحث في المعنى ، فكتب لهذا المصطلح الشيوع والذيوع وأصبح يدل على الدراسة العلمية للدلالة إلى اليوم .

وقد كانت دراسة علماء فقه اللغة في الجانب الدلالي مقصورة على الناحيتين التاريخية والاشتقاقية للألفاظ كما فعل «بريل» «Bréal» كأن يقارن الفيلولوجي Philologist مثلاً بين بعض الكلمات وما يقابلها في المعنى في بعض اللغات الأخرى ، حيث ينتهي إلى إرجاعها إلى أصل معين دون الاهتمام بالجانب الرمزي أو الاجتماعي أو المظاهر الإنسانية الأخرى ذات الأثر الواضح في تفسير ماهية المعنى وحقيقته .

ثم تطور البحث في علم الدلالة في أوروبا بعد ذلك وارتبط تاريخ هذا العلم وخاصة من حيث وضع نظريات في المعنى بأسماء أخرى مثل «رتشاردز وأوجدن» Richards and Ogden حينما أخرجا كتابهما الهام «معنى المعنى» The Meaning of Meaning عام ١٩٢٣ م وفيه حاولا وضع نظرية فلسفية للعلاقات بين المعنى والرمز كما قدما في هذا الكتاب عدداً من التعريفات للمعنى(١) .

وكان أهم ما قدماه في تحليل المعنى هو تصورهم للعلاقة بين اللفظ والشيء في الخارج، أي خارج اللغة فيما أطلقا عليه «مثلث المعنى» «Semantic Tringle» ففي رأيهما أن هناك ثلاثة جوانب أساسية تنظم أية علاقة رمزية وهذه الجوانب هي :

١ ـ الرمز نفسه وهو بالنسبة لنا في اللغة الصوت المنطوق المنظم مثل

---

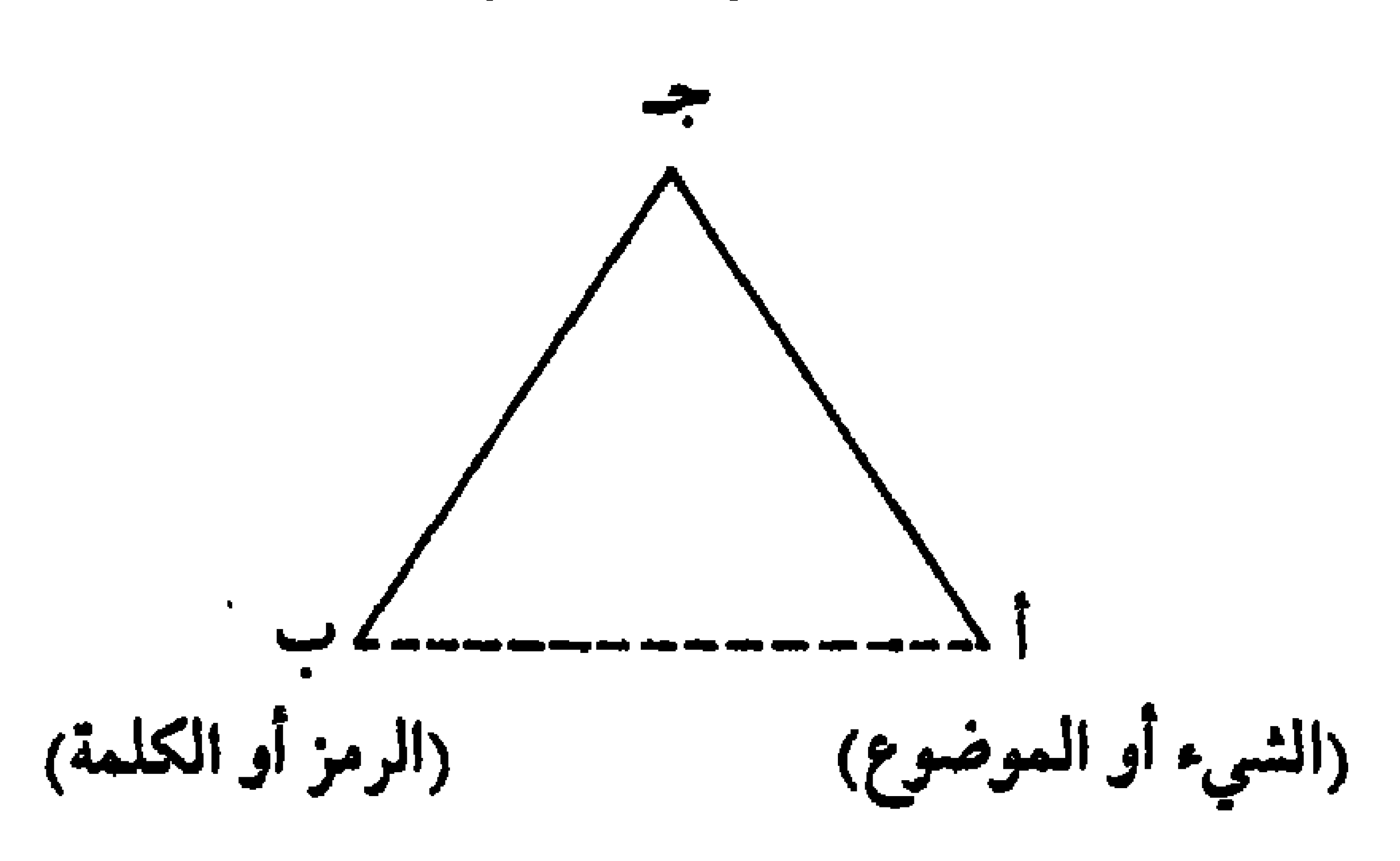
(١) راجع Odgen, C. K. & Richards ,I. A, The Meaning of Meaning, New York, 1923.

كلمة «كتاب».

٢ ـ المحتوى العقلي الذي يحضر في ذهن السامع حين يسمع هـذه الكلمة وهي تقابل الفكرة أو الشعور عندهما .

٣ ـ الشيء نفسه أو الموضوع وهو الكتاب هنا وقد يطلق عليه المقصود .

ونتبين العلاقة بين هذه الجوانب الثلاثة وتتضح أبعادها من الشكل الآتي :



والخطوط المقطعة في قاعدة المثلث تدل على عدم وجود علاقة مباشرة بين الرمز وبين ما يدل عليه أو من الناحية اللغوية بين الكلمات والأشياء أو الأفكار وهي العلاقة التي شغلت علماء اللغة وغيرهم من المفكرين والعلماء قديماً وحديثاً ، كما تثير هذه الخطوط المقطعة سؤالاً هاماً وهو : هل المعنى هو العلاقة بين (أ) و(ب) أو هو (ب) نفسها ؟ وقد اختار اللغوي الإنجليزي أولمان الرأي الأول وفسر به تعدد المعنى في الترادف والمشترك اللفظي بناء على تعدد العلاقة بين (أ) و(ب)[1] .

غير أن علماء اللغة حديثاً يرون أن الدراسة العلمية للمعنى قد بدأت كما بدأ علم اللغة الحديثة على يد دي سوسير De Saussure الذي يفرّق فيما يتصل بالدلالة بين ما يطلق عليه «القيمة اللغوية» للكلمة وما يسميه «المقصود» من

---

(١) راجع . أولمان ، دور الكلمة في اللغة ، ترجمة د . كمال بشر ص ٦٣ .

الكلمة ، ويكفي في رأيه لدراسة القيمة اللغوية أن ندرس ونفرق بين عنصرين هما :

١ ـ الفكرة التي تدعو صورة سمعية أو أصواتاً معينة .

٢ ـ الصورة السمعية التي تدعو الفكرة أو التصور الذهني[١] .

ويرى أن دلالة الكلمة ما هي إلا علاقة متبادلة بين الصورة السمعية (الكلمة) والفكرة أو التصور الذهني ، وبالتالي تصبح الكلمة عبارة عن «علامة لغوية» بحيث إننا عندما نريد أن نفرق بين فكرتين أو شيئين نستخدم لذلك علامتين لغويتين مختلفتين ولكن «العلامة اللغوية» لا تخلق وحدة بين اسم ومسمى أو بين كلمة وما تدل عليه ولكنها قد تخلق نوعاً من الارتباط بين الفكرة والصورة السمعية .

أما «المقصود» عند دي سوسير فهو يقابل الرمز أو العلامة ، والعلامة من ناحية أخرى تقابل سائر العلامات الموجودة في اللغة موضوع الدرس ، وقيمة كل رمز أو علامة تتوقف على وجود سائر الرموز. ولكي يوضح دي سوسير ذلك ضرب مثلاً بقطعة النقود التي يمكن استبدالها بكمية معينة من شيء أو بشيء كالخبز مثلاً ويمكن أن نقارنها أيضاً بقيمة مماثلة من نظام العملات الأخرى[٢] .

وقد فرق دي سوسير عند نظره في المعنى بين الدراسة التاريخية والدراسة الوصفية التي تدرس المعنى في مرحلة ثابتة معينة أو حالة من حالات اللغة بغض النظر عن تاريخ اللغة وبين دراسة المعنى دراسة تاريخية تطورية أي في مراحل متعاقبة من تاريخ اللغة .

أما بلومفيلد Bloomfield فقد نظر إلى المعنى ودراسته من وجهة نظر علم

---

(١) راجع دي سوسير ، دروس في الألسنة العامة ، ترجمة صالح القرمادي وآخرون ص١١٠ - ١١٢ .

(٢) د . محمود السعران ، علم اللغة ص ٣٣٠ .

النفس السلوكي الذي كان ينظر إلى اللغة ويحللها على هدى من مفاهيمه وأصوله ويرى علم النفس السلوكي أن علم النفس هو علم بيولوجي اجتماعي Biosocial لأن سلوك أي فرد ما ، يفعل فعل المنبه في إثارة سلوك فرد آخر وارتقاء الفرد يهيمن عليه إلى حد كبير الموقف الاجتماعي الذي يوجد فيه ومن ثم فإن السلوك الإنساني سلوك اجتماعي وفي الوقت نفسه فإن كل سلوك هو نشاط بيولوجي ، فالإنسان حين يصبح اجتماعياً لن يصبح أقل بيولوجية .

وبناء على ذلك ، رأى بلومفيلد أن اللغة هي قمة العمليات البيواجتماعية ، بل هي المسؤولة عن تنظيم المجتمع الإنساني كله[1] .

ولكن يوضح مقولته هذه في اللغة ومن ثم يحدد موضوع علم اللغة عنده يأتي بمثاله المشهور في تاريخ الفكر اللغوي الحديث عن جاك وجيل والتفاحة[2] حيث نرى جاك وجيل يسيران في الطريق وجيل تشعر بالجوع ثم ترى التفاح على الشجرة فتحدث أصواتاً (ضجة Noises) بحنجرتها ولسانها وشفتيها فيقفز جاك فوق السور ويتسلق الشجرة ويقطف تفاحة ويحضرها إلى جيل فتأكلها .

ويرى بلومفيلد أن هذه الأحداث المتتابعة تصلح لأن تكون موضوعاً للدراسة من جوانب مختلفة ، ولكن الذي يدرس اللغة خاصة يستطيع أن يميز الحدث الكلامي Act of Speech عن سواه من الوقائع التي يسميها الأحداث العلمية Practical Events ، ومعنى هذا أننا إذا نظرنا إلى هذه القصة من وجهة النظر اللغوية وجدناها تتكون من ثلاثة مراحل طبقاً لزمن وقوع أحداثها وهذه المراحل هي :

١ ـ أحداث عملية سابقة على الحدث الكلامي .

٢ ـ الحدث الكلامي .

---

(١) Bloomfield, op. cit. p. 24

(٢) Ibid pp. 22 - 27.

٣ ـ أحداث عملية لاحقة للحدث الكلامي .

فإذا بدأنا بالأحداث العملية التي سبقت الحدث الكلامي وجدناها تتصل بالفتاة «جيل» التي كانت جائعة، وهنا نجد بلومفيلد يتطرّق إلى فهمه للمعنى أو الدلالة في نظريته ، فمعنى كلمة «الجوع» عنده يفهم من أحداث فسيولوجية مثل تقلص عضلات البطن وتدفق السائل المعوي وغير ذلك من الجوانب الفسيولوجية التي تصاحب الشعور بالجوع، وعندما رأت جيل التفاحة ، فإن معنى الرؤيا عنده عبارة عن سقوط شعاع من ضوء الشمس ينعكس من التفاحة إلى عينيها، ومن ثم تكلّمت مع «جاك» الذي لا بد أن تكون لها به علاقة سابقة أخوها زوجها صديقها وهي علاقة ذات أثر في الحدث الكلامي وكل هذه الأحداث التي تسبق كلام جيل يطلق عليها بلومفيلد « مثير المتكلّم » Speaker's Stimulus .

أما الأحداث العملية التي تلي كلام جيل فهي تتصل بالسامع جاك وتتمثل في إحضاره التفاحة وإعطائها لجيل وهذه الأحداث يطلق عليها بلومفيلد Hearer's Responseأي استجابة السامع[1] .

أما الكلام وهو المرحلة الثانية من مراحل هذه القصة وهو مناط اهتمام عالم اللغة فهو محصلة الظواهر فسيولوجية وفيزيائية ومن ثم لا بد من الاستعانة بالعلوم الطبيعية في دراسة الكلام لأن جهاز النطق في هذا الحدث يقوم بحركات فسيولوجية معينة ويصدر أصواتاً هي استجابة لمثير معين .

ومعنى هذا أن اللغة عند بلومفيلد وأتباعه ليست إلا نوعاً من الاستجابات الصوتية لحدث معين دون أن ترتبط بأي صورة من صور التفكير العقلي وقد رفض تشومسكي كما رأينا من قبل كل ذلك ونادى بالأصول العقلي . وبناء على هذا الفهم لطبيعة اللغة ووظيفتها عند بلومفيلد شاع في تاريخ الفكر اللغوي أن هذه المدرسة رفضت دراسة المعنى واستبعدته وركزت في

---

(١) Ibid, p. 23.

الدراسة اللغوية على الجانب المادي الطبيعي من الحدث اللغوي ، أي الصوت والبنية التي يتحقق فيها توزيع الأصوات على شكل فونيمات ومورفيمات لأن ذلك يمثل المادة المناسبة للبحث اللغوي الموضوعي المضبوط دون المعنى الذي قد يفتح مجالات للأحكام الانطباعية الذاتية .

والواقع أن بلومفيلد - كما أشرت إلى ذلك من قبل - لم يرفض دراسة المعنى ، بل لقد أشار إلى أهمية العلاقة بين الصوت والمعنى وإنما كان اهتمامه موجهاً إلى الكشف عن القوانين العامة التي تحكم السلوك اللغوي والتي قد تؤدي إلى الكشف عن القوانين التي تحكم السلوك البشري ومن ثم كان مقتنعاً أن إقحام الجانب الدلالي أو المعنى قد يعوق الوصول إلى هذه القوانين ولذلك رأى أنه لكي نعرف المعنى معرفة دقيقة لا بد أن نكون على علم دقيق بكل شيء في عالم المتكلم وأن يحلل المعنى في ضوء العلوم والمعارف الفسيولوجية والطبيعية والمعرفة الإنسانية لم تصل بعد إلى هذه الدرجة[1] .

أما عالم اللغة الإنجليزي «فيرث» «Firth» وهو من رواد المدرسة اللغوية الإنجليزية وصاحب النظرية الاجتماعية في دراسة اللغة ، فقد اعتمد في دراسته للمعنى على آراء عالم الانثربولوجيا البولندي «مالينوفسكي» «Malinowiskv» الذي كان يرى أن اللغة ليست وسيلة من وسائل توصيل الأفكار أو الانفعالات أو التعبير عنها أو نقلها وإنما كان يرى أن اللغة كما يمارسها المتكلمون في أي جماعة من الجماعات إنما هي نوع من السلوك وضرب من ضروب العمل ، واستخدم مالينوفسكي مصطلح «سياق الحال» Context of Situation ليدل بها على نظريته تلك ، وقد توصل مالينوفسكي لنظريته نتيجة العديد من الصعوبات التي صادفته في ترجمة بعض آداب الشعوب البدائية ووجد من الضروري وضع الكلمات في سياقها الذي استخدمت فيه[2] .

---

(١) Bloomfield. op. cit. pp. 84 - 85, 140

(٢) راجع Malinowski. B. The Problem of Meaning in Primitive Languages. Supplement I =

وبالرغم من أن علماء اللغة قديماً وعلماء اللغة العربية على وجه الخصوص قد أدركوا أهمية السياق ، ودوره في الحدث اللغوي ، بل إن فكرة السياق ودلالته على المعاني الحقيقية للكلام كانت مطروحة في الفكر الإنساني منذ أفلاطون وأرسطو وعلماء البلاغة العربية ، إلا أن الفضل في إعادة الحياة إلى هذه الفكرة يعود إلى «فيرث» الذي صاغ منها نظرية علمية في دراسة اللغة قد تلتقي في بعض جوانبها مع آراء القدماء من علماء العربية أو غيرهم ولكنها بلا شك تختلف من حيث المنهج والتحليل والتطبيق .

فقد رأى «فيرث» أن فكرة السياق هذه يمكن أن تتمدد وتتسع في إطار تجريدي عام لدراسة المعنى ، ومن ثم وضع أصول نظريته التي أصبح السياق فيها يمثل حقلاً من العلاقات Field of Relation الداخلية والخارجية ، وكان يرى أنه على عالم اللغة إذا أراد أن يصل إلى المعنى الدقيق للحدث اللغوي أو الكلامي أن يبدأ بالكشف عن الوحدات المكونة له أي الوحدات الصوتية والفنولوجية والمورفولوجية والعلاقات النحوية ومحاولة تقعيدها وفقاً لخواصها التركيبية، وهذا التحليل يقوم عنده على ثلاثة أركان أساسية هي :

١ ـ أن يعتمد كل تحليل لغوي على السياق أو المقام Context of Situation مع ملاحظة ما يتصل بهذا السياق من علاقات أو ظروف أو ملابسات وقت الكلام الفعلي ويتمثل ذلك فيما يلي :

(أ) شخصية المتكلم والسامع وتكوينهما الثقافي وشخصيات من يشهد الحدث الكلامي إن وجدوا ودورهم .

(ب) العوامل والظواهر الاجتماعية والمناخية وعلاقتها بالسلوك اللغوي وقت الكلام .

= in Richards & Odgen The Meaning of Meaning p.306.

وانظر أيضاً د . كمال بشر ، دراسات في علم اللغة (القسم الثاني) ص ١٧٢ .

(جـ) أثر الكلام في السامعين والمشاركين فيه مثل الاقتناع أو الاعتراض أو الألم أو السرور .

ومعنى هـذا أن من أهم خصائص السيـاق عند «فيـرث» إبـراز الـدور الاجتماعي الذي يقوم به المتكلم وسائر المشتركين في الكلام .

٢ ـ وجوب تحديد بيئة الكلام ، لأن هذا التحديد يضمن عدم الخلط بين لغـة وأخرى أو بين لهجـة وأخرى ، لأن هـذا الاختلاف يتـرتب عليه بالضرورة تحديد البيئة الاجتماعية أو الثقافية التي تحتضن اللغة أو المستوى اللغوي المراد دراسته مثل لغة المثقفين أو العوام أو لغة النثر أو الشعر .

٣ ـ يجب تحليل الكلام إلى عناصره ووحداته الـداخلية المكـونة لـه والكشف عما بينها من علاقات داخلية لكي نصل إلى المعنى[١] .

وبناء على ذلك فإن مفهوم المعنى عند «فيرث» ليس شيئاً في الذهن أو العقل كما أنه ليس علاقة متبادلة بين الصوت أو الصورة الصوتية والصورة الذهنية كما قال دي سوسير وليس هو علاقة مادية آلية كما قال بلومفيلد وإنما هو محصلة مجموعـة من العلاقـات والخصائص والمميـزات اللغويـة التي نستطيع التعرف عليها في مـوقف اجتماعي معين يحـدده لنا السيـاق الذي يحدث فيه الكلام .

تلك هي أهم النظريات اللغوية في دراسة المعنى التي تداولها علماء اللغة في النصف الأول من هذا القرن ، أما في النصف الثاني فيه فقد شهد تطوراً كبيراً في دراسة اللغة بشكل عام والمعنى بصورة خاصة ، فعلماء اللغة المعاصرون يعرفون علم الدلالة Semantics بأنه «ذلك الفرع من علم اللغة الذي يتناول نظرية المعنى ودراسة المفردات» .

---

(١) انظر Firth, Paper in Linguistics p. 225.
وانظر أيضاً د . محمود السعران ، علم اللغة ص ٣٣٨ ، ود . كمال بشر علم اللغة القسم الثاني ص ١٧٥ .

ومعنى هذا ، أن علم الدلالة بدراسته للمفردات من ناحية وبنظريات المعنى من ناحية أخرى يمكن أن يتداخل مع بعض العلوم الأخرى التي يتصل بدراسة الدلالة في المفردات ولذلك نجد أن كثيراً من علماء اللغة وعلماء المعاجم يجعلون العلوم التي تتصل بدراسة الدلالة والمفردات ثلاثة علوم هي :

١ ـ علم الدلالة Semantics

٢ ـ علم المفردات Vocabulary

٣ ـ علم المعاجم Lexicology

أما علم الدلالة فهو العلم الذي يدرس المعنى سواء على مستوى الكلمة المفردة أو الجملة وغالباً ما تنتهي هذه الدراسة إلى وضع نظريات علمية في دراسة المعنى تختلف عادة من مدرسة لغوية إلى أخرى[١] .

غير أن بعض علماء المعاجم المعاصرين يعرِّفون علم الدلالة بأنه ذلك الفرع من علم اللغة الذي يدرس المعنى المعجمي Lexical Meaning[٢] . أي أن علماء المعاجم ينظرون إلى علم الدلالة على أنه العلم الذي يختص بدراسة المفردات ودلالتها دون وضع النظريات العلمية المختلفة التي يتطرق إليها علماء المعاجم عند دراستهم لموضوع الدلالة، ويؤكد ذلك ما يشعر به بعض علماء المعاجم من وجود هوة عميقة تفصل بين النظريات العلمية المعاصرة في علم الدلالة والدراسة المعجمية وتطبيقاتها التي ما زالت تعتمد على تقاليد راسخة ، ولكن هذا الشعور لا يحول دون اعترافهم بأهمية الاطلاع على النظريات العلمية في علم الدلالة لمعرفة طبيعتها اللغوية

---

(١) حول اختلاف المدارس اللغوية الحديثة والمعاصرة في نظرية المعنى انظر :

1 - Lyons, J, Semantics, Vols, I, II. London, 1979.

2 - Leech, G, Semantics, Pelican Book, London, 1976.

وباللغة العربية انظر : د أحمد مختار عمر ، علم الدلالة ، الكويت ، ١٩٨٢ .

(٢) Zgusta, op. cit p. 28.

وماهيتها وجهاتها المختلفة وكذا العلاقات الدلالية التي تربط المفردات بعضها ببعض ، إلا أنهم في الوقت نفسه يترددون كثيراً في الاعتماد على هذه النظريات لأنها أوسع من الحدود التي ينبغي على علماء المعاجم العمل فيها(١) .

أما علم المفردات Vocabulary فهو علم يدرس المفردات بما لها من صلة بمجالات محددة تتمثل فيما يلي :

١ ـ حصيلة المفردات التي يتصرف فيها أو يستخدمها المتكلم أو الكاتب أو الشاعر .

٢ ـ مقدار الثروة اللفظية في لغة ما أو لهجة معينة .

٣ ـ مجموعة المصطلحات التي تستخدم في دائرة علمية أو فنية محددة .

٤ ـ إحصاء ومقارنة المفردات المستعملة في عدة لغات أو لهجات طبقاً لحاجة المتكلمين بها .

٥ ـ أنواع المعاجم المستعملة في كل لغة وطرق تصنيفها .

٦ ـ حصر وإحصاء الألفاظ المقترضة من اللغات الأخرى داخل لغة معينة(٢).

وغالباً ما يستخدم هذا العلم إحصاء الكلمات Word Count للوصول إلى نتائج أكثر دقة . غير أن الكلمات تختلف أثناء الاستعمال من حيث النشاط والركود ، ولذلك يفرق هذا العلم بين نوعين من المفردات هما :

١ ـ المفردات النشطة Active Vocabulary .

٢ ـ المفردات الخاملة Passive Vocabulary .

وذلك لكي يميز بين المفردات التي يستعملها المتكلم عادة ، وتلك التي

---

(١) Ibid, p. 19.

(٢) Harthmann & Strok, op. cit. p. 251.

يستطيع إدراك معناها ولكنه لا يستعملها .

كما قامت أيضاً في نطاق هذا العلم محاولات لعمل مجموعات من المفردات تتصل فيما بينها بفكرة محددة أو تعبر عن جوانب ثابتة في الحياة الإنسانية لا تتغير أو تختلف مثل المفردات الدالة على أعضاء جسم الإنسان أو القرابة أو الألوان فيما يطلق عليه علم الدلالة «الحقول الدلالية» Semantics Field[1] ويتمثل ذلك في الرسائل اللغوية الأولى التي جمعها رواة اللغة العربية كما يتمثل في بعض أبواب كتاب فقه اللغة للثعالبي وكذا في معجم المخصص لابن سيدة مع اختلاف في الأسس والأصول النظرية بين العرب وعلماء اللغة في العصر الحديث .

ومعنى هذا أن علم المفردات وإن تفرد بموضوعات خاصة فهو كذلك يضم موضوعات ودراسات وثيقة الصلة بعلم الدلالة .

أما علم المعاجم Lexicology فهو يتصل بعلم الدلالة أيضاً ويعد الآن فرعاً مستقلاً من فروع علم اللغة وهو يقوم بتصنيف ودراسة مفردات أي لغة بالإضافة إلى شرح معناها أو دلالتها المعجمية Lexical Meaning استعداداً لعمل المعجم ، وهنا لا بد من أن نفرق بين هذا العلم والفرع التطبيقي له أي فن صناعة المعاجم Lexicography الذي يختص بفن صناعة المعاجم والأصول التي تقوم عليها أنواع المعاجم ونظم ترتيب المفردات وشرحها داخل المعجم أي أن علم المعاجم هو علم نظري يدرس المعنى المعجمي وما يتصل به من جهات الدلالة وعلاقاتها ، في حين أن فن صناعة المعاجم هو علم تطبيقي يختص بصناعة المعجم ولكن علماء اللغة يستعملون غالباً مصطلح علم المعاجم Lexicography للدلالة على الفرعين معاً[2] .

---

(١) Leech, op. cit. p. 232.

(٢) Zgusta, op. cit. p. 21, pp. 74 - 89.

وهكذا نجد أن بين هـذه الفروع الثـلاثة من علم اللغـة ، أعني علم الدلالة وعلم المفردات وعلم المعاجم صلات وثيقة وموضوعـات مشتركـة تتمثل في دراسة المعنى وتحليله ، وهو ما يوضح لنـا كيف أخذت دراسـة المعنى تتشعب وتتعقد حتى وصلت مع نهاية النصف الأول من القرن الحالي إلى أن أصبح لهذه الـدراسة أكثر من فرع من فـروع علم اللغة تتـداخل وتتشابك على النحو الذي عرضنا له .

ولعل من أهم النتائج التي توصل إليها علماء اللغة في النصف الأول من هذا القرن فيما يتصل بدراسة المعنى وضع نظريات مختلفة حول ذلك ما يسمى في تاريخ الفكر اللغوي بقوانين التغير الدلالي ، وهي قوانين استنبطها علماء اللغة من دراسة التطور الدلالي للكلمات خلال الاستعمال في فترات زمانية مختلفة ويتمثل هذا التغير الدلالي في قوانين ثلاثة هي :

١ ـ تخصص الدلالة .
٢ ـ تعميم الدلالة .
٣ ـ نقل الدلالة .

أما تخصيص الدلالة فهو إطلاق الكلمة ذات الدلالة العامة على المعنى الخـاص كما حـدث فيما أطلق عليـه علمـاء العـربيـة القـدمـاء «الألفـاظ الإسلامية»[1] التي خصوها بدراسة دلالية مستقلة حيث بينوا أثر الإسلام في تغير دلالات بعض الألفاظ من الدلالة العامة إلى الدلالة الخاصة . وفي ذلك يقول أبو حاتم الرازي (ت ٣٢٢ هـ) «إن أسـماء كثيرة مثـل الأذان والصلاة والركوع والسجود لم تعرفها العرب إلا على غير هذه الأصول لأن الأفعال التي كانت هذه الأسماء لها لم تكن منهم وإنما سنها النبي صلّى اللّه عليه وسلّم وعلمهم إياها فكانوا يعرفون الصلاة أنها الدعاء قـال الأعشى : فإن ذبحت صـلِّ عليها وزمزما ، أي دعا لها وعلى هذا كانت سائر الأسامي»[2] .

---

(١) راجع ابن فارس ، فقه اللغة ص ٧٨ ـ ٨٦ .
(٢) كتاب الزينة في الألفاظ الإسلامية العربية ١٤٦/١ ـ ١٤٧ .

وأما تعميم الدلالة فهو الانتقال بدلالة الكلمة من معناها المعجمي الضيق إلى دلالة أعم وأوسع ، غير أننا لا بد أن نلاحظ أن تعميم الدلالة أقل شيوعاً في اللغات بين تخصيصها مثال ذلك كلمة (البأس) التي كانت تدل على الحرب خاصة ثم اصبحت تطلق على كل شدة ، وكذلك كلمة (الورد) عندما نطلقها على كل لون من ألوان الزهور وكلمة (البحر) عندما تطلق على النهر والبحر معاً وكلمة (اللسان) بمعنى العضو وبمعنى اللغة[1] .

وأما نقل الدلالة أو تحويلها فيجري عادة بين الكلمات التي تربط بينها وبين معناها علاقة دلالية معينة كأسماء الألوان وأعضاء الجسم وأسماء الحواس ، ويشمل هذا اللون من التغير الدلالي نوعين هما :

١ ـ انتقال مجال الدلالة لعلاقة المشابهة بين المدلولين أي بسبب الاستعارة .

٢ ـ انتقال مجال الدلالة لعلاقة غير المشابهة بين المدلولين وهو المجاز المرسل[2] مثال الأول إطلاق كلمة (القطار) على قطار «السكة الحديد» وأصل معناها في العربية القديمة الإبل يسير الواحد منها وراء الآخر ، ومثل ذلك إطلاق كلمة (المذياع) على جهاز «الراديو» وأصل معناها ، الرجل لا يكتم سراً ، وكذلك إطلاق كلمة (الهاتف) على «التليفون» وأصل معناها الصوت الخفي .

وأما النوع الثاني من التغير الدلالي لعلاقة غير المشابهة فكما في كلمة (مكتب) التي يدل معناها على نوع خاص من الموائد التي يجلس إليها الإنسان ويكتب ، ولكننا نطلقها أحياناً على بعض المصالح الحكومية مثل : «مكتب البريد» ، «مكتب الصحة» ومن الواضح أنه ليست هناك مشابهة بين المدلولين كما في النوع الأول ، ولكن بينهما نوع من الارتباط ، فالمكتب الذي يكتب عليه يوضع عادة في الأماكن التي تدار منها الأعمال وعلى ذلك

---

(١) راجع د . عبد العزيز مطر ـ لحن العامة ص ٨١ حيث يورد أمثلة أخرى .

(٢) المرجع السابق ص ٨٥ ـ ٨٦ .

فالفكرتان مرتبطتان في ذهن المتكلم أو قل هما تنتميان إلى مجال دلالي واحد وبناء على ذلك شاع هذا الارتباط في الاستعمال لغير المشابهة[1] .

ومثل ذلك أيضاً في العربية القديمة إطلاق كلمة «الراوية» على قربة الماء والرجل الذي يروي ويقص ، والأصل في الراوية البعير يحمل الماء ، ففي الأول لعلاقة غير المشابهة أما في الثانية فعلاقة المشابهة ، وكذلك إطلاق لفظ (السحاب) على المنظر و(العنب) على الخمر و(السيئة) للجزاء[2] .

وهناك مظاهر أخرى للتعبير الدلالي مثل رقي الدلالة وانحطاطها وهو ما أشار إليه أيضاً علماء اللغة في النصف الأول من هذا القرن مثال ذلك كلمة (الحاجب) التي كانت تدل على الوزير أو رئيس ديوان الخلافة ولكن انحطاط الدلالة أصابها فأصبحت تطلق على من يقف على باب في أي مصلحة حكومية وكذلك كلمة (بهلول) التي كانت تدل على السيد العزيز في قومه قديماً وأصبحت تطلق الآن على من أصابه العبط والخرف ، وهكذا[3] .

ولكن مع بداية النصف الثاني من هذا القرن وخاصة بعد ظهور نظرية تشومسكي أخذت دراسة الدلالة وجهة أخرى اتضحت بها فكرة النظام الدلالي بصورة أكثر نضجاً وتطوراً . حقاً إن فكرة النظام الدلالي من حيث هي المحصلة النهائية لعدة عناصر لغوية صوتية وصرفية ونحوية كانت مطروحة ومتداولة بين علماء اللغة ، إلا أن النظر إليها على أنها المنطلق الأساسي في التحليل اللغوي لم تلفت نظر اللغويين إلا أخيراً إذ استحوذ على انتباههم الجانب البنيوي من اللغة ولكن تلاميذ تشومسكي وأنصاره الذين طوروا في نظريته هم أصحاب الفضل في تطور الدراسات اللغوية العامة والدراسة الدلالية خاصة في العقدين السابع والثامن من هذا القرن . فقد

---

(١) المرجع السابق ص ٢٨٥ .

(٢) السيوطي ، المزهر ١/٣٥٩ ـ ٣٦٠ .

(٣) راجع د . محمود السعران ، علم اللغة ص ٣١٠ .

أكدوا على أهمية المعنى في التحليل اللغوي وقالوا ـ كما رأينا من قبل ـ بضرورة إدخاله في وصف وتحليل اللغة ، بل لقد ذهب بعضهم إلى أن عنصر المعنى هو أهم عناصر اللغة ، فبدأوا دراستهم اللغوية به ، ومنه ينطلقون إلى التركيب النحوي والصرفي للجمل ثم التركيب الصوتي لها أي إلى الجانب البنيوي ولكي يحققوا ذلك حاولوا أن يتوصلوا إلى معرفة النظام الكامل لدلالات المفردات أولاً وطرق اقتران بعضها ببعض لتكوين جمل ذات معنى مقبول أو مفهوم ، أي بعبارة أخرى حاولوا معرفة نظام التركيب الدلالي كما عرفوا نظام التركيب البنيوي وذلك من خلال الاستعمال اللغوي نفسه من حيث علاقة المفردات بعضها ببعض بغض النظر عن الموقف أو السياق الذي تقال فيه تلك الجمل .

والواقع أنهم لم يسقطوا فكرة السياق أو مقام الكلام من تحليلاتهم لأنها ليست بذات أهمية وإنما لأن عنصر السياق يضيف صعوبات أخرى لمنهج التحليل اللغوي المنظم ، كما أنه عنصر تصعب دراسته بصورة علمية ، ولذلك تركوا دراسة البنية اللغوية بما لها من صلة بالسياق ودلالة ذلك إلى فئة أخرى من علماء اللغة هم أصحاب علم اللغة الاجتماعي Sociolinguistics وهو فرع من فروع علم اللغة التطبيقي يدرس اللهجات الاجتماعية والجغرافية والازدواج اللغوي والتأثير المتبادل بين اللغة والمجتمع .

ومعنى هذا أن علماء اللغة المعاصرين وخاصة تلاميذ تشومسكي قد شعروا بأهمية المعنى في أي نظرية لغوية ، ولذلك أخذوا يوجهون اهتمامهم إلى هذا الجانب من دراسة اللغة بصورة أكثر تركيزاً ، بل لقد حاولوا التعمق في دراسته بصورة علمية على أنه نظام من أنظمة اللغة مثله في ذلك مثل الأصوات والصرف والنحو ولذلك تحرروا من الانطباعات التي كانت سائدة عن دراسة المعنى وخاصة عند أصحاب مدرسة بلومفيلد ، غير أنهم كانوا متأثرين إلى حد بعيد بالمنهج العلمي الرياضي الذي تأثر به تشومسكي نفسه فقام بعض من أتباعه مثل «كاتس» «Kats» و«فيدور» «Fedor» بإكمال الجانب

الدلالي من النظرية التوليدية التحويلية T.G. Grammar[1] .

وكان من أثر ذلك أن أخذت نظريات أخرى جديدة تظهر في الفكر اللغوي المعاصر كتعديل جذري لنظرية تشومسكي وخاصة فيما يتصل بدراسة المعنى وعلاقته باللغة أو بعبارة أخرى دراسة النظام الدلالي وعلاقته بأنظمة اللغة الأخرى .

فقد ظهرت في أواخر العقد السابع من القرن الحالي نظرية جديدة لأحد زملاء تشومسكي ويدعى «فيلمور» Fillmor أطلق عليها اسم «نظرية الحالة النحوية» The Case Grammar[2] وهو لا يقصد بالحالة النحوية المفهوم القديم الذي يتمثل في حركات الإعراب في النحو العربي وإنما يقصد بالحالة النحوية مجموعة المفاهيم التي تمكن الإنسان من إصدار بعض الأحكام المختلفة عما يدور في تركيب ما ، مثل معرفة من يقوم بالفعل ومن يقع عليه الحدث وما الذي حدث ومتى وقع ذلك الحدث ؟ وأين ؟ وهل كانت هناك أداة استخدمت عند وقوع الحدث ؟ وغير ذلك . وهو يقدم أمثلة على ذلك من خلال عدد من الجمل يشعر الإنسان لأول وهلة أنها متشابهة الدلالة رغم اختلاف تركيبها مثال ذلك الجملة الآتية :

١ ـ فتح عليٌّ الباب بالمفتاح .

٢ ـ فتح المفتاح الباب .

٣ ـ انفتح الباب .

٤ ـ استخدم عليٌّ المفتاح في فتح الباب .

٥ ـ المفتاح هو الذي فتح الباب .

---

(١) راجع Leech, op. cit pp. 71 - 72.
وانظر أيضاً Crystal, op. cit, p. 234.
وانظر أيضاً د . نايف خرما ، المرجع السابق ص ٣٠٨ .

(٢) راجع جون ليونز ، نظرية تشومسكي اللغوية ، ترجمة حلمي خليل ص ١٦٩ ـ ١٧٦ .

٦ ـ عليٌّ الذي فتح الباب بالمفتاح[1] .

ففي الجملة الأولى نجد أن الفاعل الظاهر هو «عليٌّ» أما في الجملة الثانية فهو «المفتاح» وفي الثالثة «الباب» ، إلا أن العلاقة الحقيقية لكل من هذه الأسماء الثلاثة تختلف في كل جملة عن الجملة الأخرى ، ففي الجملة الأولى نرى أن «علياً» هو الفاعل الحقيقي ، وفي الجملة الثانية كان «المفتاح» هو الأداة التي فتح عليّ الباب بها أي أن الفاعل الحقيقي أيضاً هو «علي» لا المفتاح ، وأما في الجملة الثالثة فإن الباب لم يقم بالفتح أي ليس هو الفاعل الحقيقي وإنما وقع عليه الفتح .

ومعنى هذا أن الأشكال الخارجية للجمل الثلاثة لم تؤثر على العلاقات الدلالية لها فهناك فاعل من وجهة النظر النحوية وهناك فاعل آخر من وجهة النظر الدلالية ، أي أن لكل كلمة «حالة» معينة بالنظر إلى علاقاتها بالكلمات الأخرى في التركيب .

وبناء على ذلك رأى «فيلمور» أن الأمر الهام الذي ينبغي دراسته أولاً هو تلك العلاقات الدلالية بين الكلمات دون الأشكال الخارجية ما دامت لم تؤثر في المعنى العميق للجملة ، كما رأى أن هذه العلاقات المعنوية تكون نظاماً ينطبق على جميع اللغات بغض النظر عما إذا كان الفاعل من الناحية الشكلية يسبق الفعل أو يأتي بعده كما في الإنجليزية والعربية .

وهذه نقطة خلاف جوهرية بين نظرية تشومسكي ونظرية فيلمور «الحالة النحوية» التي سرعان ما التف حولها عدد من العلماء أطلق عليهم علماء «الدلالة التوليدية» Generative Semantics وقد أصبح هذا العلم الآن من العلوم الوطيدة الأركان في النظرية اللغوية المعاصرة ، إلا أن مصطلح علم الدلالة التوليدية قد يؤدي إلى نوع من اللبس في بعض جوانبه لأن هذا العلم

---

(١) انظر Crystal, op. cit. p. 236.
وانظر أيضاً : د . نايف خرما ، المرجع السابق ص ٣٠٩ .

ليس مجرد نظرية في علم الدلالة وإنما هو مرتبط في الحقيقة بنظرية تشومسكي ولكن مصطلح علم الدلالة التوليدية يشير إلى جانب من جوانب القواعد التحويلية التوليدية يختلف عما ذكره تشومسكي في نظريته وهو أن قواعد العناصر أو المكونات الدلالية إنما هي قواعد توليدية أكثر منها تفسيرية .

وطبقاً لما نادى به تشومسكي في نظريته فإن كل جملة من الجمل من حيث التركيب النحوي ذات مستويين هما : التركيب العميق والتركيب السطحي . أما التركيب العميق فهو يتمثل في العناصر اللغوية الأساسية التي تتولّد بواسطة المكون الأساسي ثم تتحول إلى تراكيب سطحية عند تطبيق عدد معين من القواعد التحويلية ، أي أن التركيب العميق يقوم بدور المدخل Input للدلالة أو المعنى ، في حين أن التركيب السطحي يكون المدخل فيه العناصر الفنولوجية ، ومن ثم فإن المكونات الدلالية والفنولوجية معاً لهما وظيفة تفسيرية تمثّل التفسير الدلالي للجملة أو الصورة الدلالية لها في حين أن القواعد الفنولوجية تحدد الصورة الصوتية لكل جملة ، وهي نفس الأصول أو القواعد التي ينطلق منها علم الدلالة التوليدي ، ومعنى هذا أن هذا العلم من الناحية الجوهرية ليس بديلاً عن نظرية تشومسكي كما يبدو أحياناً لبعض الناس ، لأن علم الدلالة التوليدي ينطلق من نفس الأصول التي انطلق منها تشومسكي أي من الصوت والدلالة وقدرة ابن اللغة على التعامل مع هذه المادة الأولية أي الأصوات والدلالات ، غير أن الخلاف بين النظريتين يتمثل فقط في نقطة البدء الأولى ، فنظرية تشومسكي ذات أصول نحوية بينما الدلالة التوليدية ذات أصول دلالية ؛ أي بعبارة أخرى، إن نظرية تشومسكي تضع كل القدرة التوليدية للقواعد على المستوى النحوي ، بينما يضع علم الدلالة التوليدية كل القدرة التوليدية على المستوى الدلالي ، أي أن النحو التوليدي هو نموذج لما ينطق به ويفهمه المتكلم في حين أن نموذج الدلالة التوليدية يعكس مباشرة فكرة تحويل المعنى إلى أصوات عند الكلام وتحويل الأصوات إلى معنى عند الفهم والإدراك ولذلك رأى علماء علم اللغة

النفسي Psycholinguistics أن لنظرية الدلالة التوليدية أهمية خاصة في تفسير عملية اكتساب اللغة عند الأطفال(١) .

ولعل أهم ما أسهم به علم الدلالة التوليدية في ميدان التحليل اللغوي لطبيعة العلاقة بين القواعد النحوية والقواعد الدلالية ما يسمى في علم اللغة المعاصر بتحليل العناصر الدلالية المكونة للكلمة ثم الجملة ، فقد وجد علماء اللغة التوليديون أن هناك بعض التراكيب الصحيحة نحوياً ولكنها غير مستقيمة دلالياً والتي وصفوها بأنها جمل غامضة Ambiguous أو بلا معنى ، ومن أشهر الجمل التي تداولها علماء اللغة المعاصرون للدلالة على هذا اللون من التراكيب ، جملة صارت من أشهر الجمل في البحث اللغوي المعاصر وهي : The Colourless Green Ideas Sleep Furionsly أي «الأفكار الخضراء عديمة اللون تنام بعنف» ، وهي جملة صحيحة نحوياً ومع ذلك فهي بلا معنى رغم أنها تتألف من كلمات لكل منها دلالتها الواضحة وهي في حالة الإفراد .

ومعنى هذا أن هناك تركيباً دلالياً أو نوعاً من التوافق الدلالي لا بد أن يتوازى مع التركيب النحوي للجملة لكي تصبح هذه الجملة مفهومة أو لها معنى ، ومعنى هذا أيضاً أن هناك نوعاً من التنافر الدلالي أو عدم التآلف بين بعض الكلمات يؤدي إلى أن تصبح الجملة غامضة أو بلا معنى حتى ولو كانت صحيحة نحوياً .

وقد دفع ذلك إلى محاولة تحليل ودراسة العناصر المكونة للكلمات من الناحية الدلالية ورأى علماء اللغة التوليديون أن هذه العناصر الدلالية Semantic Componants التي تتكون منها الكلمات هي المسؤولة عن توافق أو عدم توافق اسم معين مع فعل معين ذلك لأن اللغة تحكمها مجموعة من القوانين الدلالية التي تتناول صور التركيب على المستوى العميق ففي جملة مثل :

---

(١) راجع جون ليونز ، نظرية تشومسكي اللغوية ، ترجمة حلمي خليل ص ١٧٩ ـ ١٨٤ .

١ ـ اشتعل الثلج .

وأنا أقصد هنا المعنى الحقيقي لا المجازي فسنجد أن هذه الجملة بلا معنى ومع ذلك نستطيع أن نجد لها تركيباً عميقاً هو :

الجملة ← مركب فعلي (اشتعل) + مركب اسمي (الثلج) .

أي : الجملة ← فعل + صيغة + تعريف + اسم .

وهي تتساوى من حيث التركيب العميق مع جملة أخرى ولكن لها معنى مثل :

٢ ـ اشتعلت النار .

ومع ذلك فنحن نقول إن الجملة الأولى غامضة أو بلا معنى في حين أن الجملة الثانية واضحة المعنى . وقد فسر علماء اللغة التوليديون غموض الجملة الأولى بسبب عدم توافق العناصر الدلالية المكونة لها أي عدم التوافق الدلالي بين الفعل (اشتعل) والفاعل (الثلج) ، ولا بد أن نلاحظ هنا أن قوانين التوافق الدلالي هذه قوانين عامة في كل اللغات ولكنها تختلف من لغة إلى لغة أخرى وقد توصل العلماء إلى ذلك من تحليل المكونات الدلالية للمفردات ، أي فحص وتحديد العناصر الدلالية المكونة للكلمة واستخدموا في ذلك وحدة دلالية أطلقوا عليها مصطلح السميم Sememe وهو عبارة عن أصغر وحدة دلالية تتكون منها كلمة من كلمات اللغة وهي تشبه الفونيم على المستوى الفنولوجي من حيث وظيفته لا طبيعته ، فإذا كان الفونيم هو أصغر وحدة صوتية تدخل في تركيب بنية الكلمة أو تعطيها مع الفونيمات الأخرى في ذلك وحدة دلالية أطلقوا عليها مصطلح «السميم» Sememe وهو عبارة عن المفاهيم التي تتألف منها دلالات الكلمات .

وبناء على هذا التصور للسميم أو «الوحدة الدلالية» أخذ علماء الدلالة التوليدية يحللون مفردات اللغة إلى هذه الوحدات الدلالية واستعانوا في هذا التحليل ببعض الرموز الرياضية مثل (+) التي دل على وجود «السميم» أو الوحدة الدلالية ، والعلامة (−) التي تدل على عدم وجوده مثال ذلك:

١ ـ اسم : وهـو عنصر دلالي يتـوافر في الأسمـاء مثل حـائط ورجـل وفرس. . . إلخ .

٢ ـ ضمير : حيث يرون أن (هـو) تعني (+ ضمير) في حين أن هـذا العنصر الدلالي لا يوجد في كلمة كتاب أي (– ضمير) .

٣ ـ حي : وحدة دلالية توجد في كلمة (ولد) أي (+ حي) في حين أنها لا توجد في كلمة (حائط) أي (– حي) . وبناء على ذلك يقولون إن بعض الأفعال لا تقبل في التركيب إلا فاعلاً حياً مثل : أكل وشرب ، بينما هناك بعض الأفعال التي لا تقبل إلا فاعلاً غير حي مثل : انصهر واحترق .

٤ ـ إنسـاني : كلمة حـائط هي (– إنسـاني) ، أمـا كلمـة رجـل فهي (+ إنساني) .

٥ ـ محسوس : كلمة حائط أو كرسي ، هي (+ محسوس) ولكن كلمة حلم فهي (– محسوس) .

٦ ـ معـدود : كلمـة فـرس أو قلم هي (+ معـدود) ولكن كلمـة مـاء (– معدود) .

٧ ـ مذكر : كلمة رجل أو أسد هي (+ مذكر) في حين أن كلمة امرأة (– مذكر) .

٨ ـ مؤنث : كلمة امرأة أو قطة (+ مؤنث) أما رجل أو أسد (– مؤنث) .

وهكذا حاول هؤلاء العلماء أن يحللوا النظام الدلالي وعلاقة الوحدات الدلالية المكونة للكلمة لكي يصلوا إلى ما يأتلف منها في الجملة فيكون له معنى وما لا يأتلف فتكون الجملة بلا معنى فمثلاً يقولون أن كلمة (رجل) يتألف معناها من العناصر الدلالية الآتية :

+ اسم + محسوس + معدود + حي + بشري + ذكر + بالغ . . . إلخ .

وبمقارنة هذه الكلمة بكلمة أخرى قريبة منها مثل كلمة (امرأة) نجد أن

الوحدات الدلالية المكونة لها تتألف من :

+ اسم + محسوس + معدود + حي + بشري + أنثى + بالغ .

فهي إذن تختلف عن كلمة رجل بعنصر دلالي واحد هو «الجنس» بينما تشترك الكلمتان في العناصر الدلالية الأخرى .

فإذا ما أخذنا كلمة ثالثة مثل كلمة (أسد) وجدناها تتألف من العناصر الدلالية التالية :

+ اسم + محسوس + معدود + حي - بشري + ذكر + بالغ .

وهي بهذا تختلف عن كلمة رجل بعنصر دلالي أو وحدة دلالية واحدة هي عدم وجود العنصر البشري فيها ، بينما تختلف عن كلمة امرأة بوحدتين دلاليتين هما (الجنس) ، (- البشري) .

أما كلمة (حلم) فهي تتألف من الوحدات الدلالية التالية :

+ اسم + معنوي + معدود - حي - بشري + مذكر .

ومعنى هذا أنها تختلف عن الكلمات الثلاث السابقة في بعض الوحدات الدلالية ، وتتفق في البعض الآخر[1] .

وقد أثار هذا التحليل الدلالي للكلمات اهتماماً واسعاً لدى علماء اللغة ولكنه اصطدم بعقبات كثيرة أهمها أن أي لغة لا تتكون من مفردات كلها من الأسماء أو الصفات بل هناك أجزاء أخرى من الكلام لها أهميتها مثل الحروف والأدوات وغيرها ليس من السهل تحليل عناصرها بهذه الطريقة خصوصاً إذا أضفنا إلى هذه العناصر الوظائف النحوية التي تقوم بها الكلمات في التركيب مثل الفاعل والمفعول والمبتدأ والخبر وغير ذلك من الوظائف النحوية التي تقوم بها الأسماء والمشتقات والأفعال والحروف والصفات

---

(١) راجع Leech, Semantics pp. 100 - 102.
وانظر أيضاً د . نايف خرما ، المرجع السابق ص ٣٢٦ .

والضمائر وغير ذلك .

ومع ذلك فقد استفاد علم الدلالة من هذا التحليل في معرفة أبعاد النظام الدلالي في اللغة ودوره في إيصال المعنى أو عدم إيصاله ، ولعل أهم من ذلك كله أن التصور التقليدي للدلالة على أنها عنصر يرتبط بالبنية وإن البنية وحدها هي التي يمكن تحليلها إلى عناصر أخرى مكونة لها باتت اليوم من الأفكار التي لا يسلم بها علماء اللغة فكما أن هناك بنية وتركيب على المستوى النحوي والصرفي والصوتي هناك أيضاً تركيب على المستوى الدلالي ، أي أن المبنى والمعنى كلاهما خاضع للتحليل بطريقة علمية منهجية إلى أصغر مكوناته ولعل هذا هو الفرق الجوهري بين الدراسات التقليدية للغة وعلم اللغة الحديث والمعاصر .

خاتمة

(علم اللغة وفروعه)

لعلنا قد لاحظنا من خلال دراستنا هذه أو مقدمتنا هذه في دراسة اللغة ، أن علم اللغة Linguistics ليس علماً واحداً وإنما هو «علوم» مختلفة تفرعت عن الدراسة العلمية للغة بحيث أصبح الآن لكل فرع منها علماء ومتخصصون في هذا الفرع أو ذاك من هذا العلم ، بل لقد أصبح لكل فرع منها اليوم دراساته وأبحاثه وكتبه ودورياته التي تصدر بالمئات بل بالآلاف في شتى أنحاء العالم كل عام حتى بات من العسير على المتخصص في هذا العلم أو أحد فروعه أن يتابع كل جديد يصدر في قضاياه وموضوعاته .

ولكن رغم اختلاف فروع علم اللغة وتشعبها ، إلا أن هناك صلات وثيقة بين فروع هذا العلم بحيث لا يجد الباحث أو العالم في أي فرع من فروعه بداً من معرفة بقية الفروع الأخرى لكي يحقق تقدماً أو يصدر أحكاماً عن بينة في فرع تخصصه ، فعالم الأصوات مثلاً ، لا بد أن يكون على معرفة واعية ببقية الفروع الأخرى وبخاصة الصرف والنحو والدلالة ومثل ذلك عالم النحو لا بد له أن يعرف علم الأصوات والفنولوجيا والصرف والدلالة وهكذا ؛ لأن تحليل البنية اللغوية ـ كما رأينا من قبل ـ يخضع في نهاية الأمر لنظام واحد يجمع بين أنظمة اللغة الأخرى المتمثلة في الأصوات والصرف والنحو والدلالة .

ولكن تطور هذا العلم في السنوات الأخيرة فرض على العلماء لوناً من التخصص في بعض فروع هذا العلم أو في فرع واحد من فروعه ، فعالم

الدلالة مثلاً يهتم أولاً بتحليل اللغة على المستوى الدلالي والنظريات الدلالية المختلفة وغير ذلك ومثل ذلك عالم الأصوات يهتم بدراسة الصوت مجرداً وفي داخل البنية اللغوية وتصنيف الأصوات ، ولكن كلاهما لا ينبغي له أن يغفل عن النظم اللغوية الأخرى وإلا صادف متاعب جمة أثناء عمله في حقل تخصصه .

ولذلك اهتمت هذه المقدمة في دراسة اللغة بتقديم الفروع الأساسية في علم اللغة كما تتمثل في تحليل النظم الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية إذ هي بمثابة القلب من علم اللغة أو هي الكوكب الذي تدور حوله مجموعة العلوم الأخرى التي تفرعت عن علم اللغة ولذلك سيجد الباحث أو العالم في أي فرع من فروع علم اللغة ، سيجد نفسه دائماً وأبداً أمام هذه الفروع الأساسية أعني علم الأصوات والفنولوجيا والمورفولوجيا وعلم النحو وعلم الدلالة .

ونتيجة للتقدم الذي أحرزه علم اللغة والفروع المختلفة التي تمخض عنها اتفق علماء اللغة أو أغلبهم على تقسيم علم اللغة إلى فرعين كبيرين هما : .

١ ـ علم اللغة العام General Linguistics أو علم اللغة النظري Theoretical Linguistics .

وكلاهما المقصود غالباً عندما نستخدم عبارة «علم اللغة» Linguistics دون كلمة عام أو نظري ، وكلاهما يدرس الظواهر اللغوية الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية بصفة أساسية وهي الظواهر التي تشترك فيها جميع اللغات يضاف إلى ذلك مناهج البحث في اللغة أو بعبارة أخرى فروع من علم اللغة النظري وهي : علم اللغة التاريخي وعلم اللغة المقارن وعلم اللغة الوصفي وغير ذلك مما سنعرض له من فروع هذا العلم .

٢ ـ علم اللغة التطبيقي Applied Linguistics :

وهو يمثل الفرع الثاني الكبير من فروع علم اللغة ، ويقوم هذا العلم على استغلال نتائج ودراسات علم اللغة العام أو النظري وتطبيقها في مجالات لغوية معينة ، كما سنرى فيما بعد .

ومعنى هذا أن كل فرع من فروع علم اللغة النظري يقابله بالضرورة فرع آخر تطبيقي انبثق عن الفرع النظري له ، ومعظم هذه الفروع التطبيقية لم يعرفها التفكير اللغوي التقليدي على النحو الذي هي عليه الآن ، بعكس فروع علم اللغة النظري الذي عرفت الدراسات اللغوية التقليدية جوانب فيه ولكن بغير المنهج المتبع في دراستها اليوم .

وفيما يلي سنقف أمام كل فرع من فروع علم اللغة النظري وعلم اللغة التطبيقي حيث نعرف كل فرع منها تعريفاً موجزاً مختصراً لنعرف حدوده ومجاله ولكي نرى الصورة العامة لعلم اللغة كما هي عليها الآن، ومن ثم ندرك شبكة العلاقات التي تربط بين فروع هذا العلم المختلفة .

أولاً : علم اللغة العام أو علم اللغة النظري : Theoretical Linguistics

يندرج تحت هذا العلم الفروع أو العلوم الآتية :

١ ـ علم الأصوات Phonetics .

وهو العلم الذي يدرس الصوت اللغوي بغض النظر عن وظيفته داخل البنية اللغوية أو بعبارة أخرى هو العلم الذي يدرس الصوت مجرداً بعيداً عن البنية حيث يحدد علماء الأصوات طبيعة الصوت اللغوي وماهيته وكيف يحدث ومواضع نطق الأصوات المختلفة والصفات النطقية المصاحبة للصوت وغير ذلك ويرمز له في التحليل بالقوسين [ ].

(أ) علم الأصوات النطقي Articulatory Phonetics .

ويدرس جهاز النطق عند الإنسان والأعضاء التي يتكون منها ومواضع النطق وطريقة نطق الأصوات الكلامية ويصنفها طبقاً للمخارج والصفات .

ويسمى أحياناً بعلم الأصوات الفسيولوجي Physiological Phonetics .

(ب) علم الأصوات الأكوستيكي Acoustic Phonetics

وقد يسمى علم الأصوات الفيزيائي Physical Phonetics وهو يدرس انتقال الصوت في الهواء من فم المتكلم إلى أذن السامع من حيث طبيعة الموجات الصوتية وطولها وتردّدها والعوامل المؤثرة في ذلك وقد استغلّت نتائج هذا العلم في عمليات تخليق الكلام اصطناعياً Speech Synthesis .

(جـ) علم الأصوات السمعي Auditory Phonetics

ويدرس الجهاز السمعي أي الأذن وما يحدث فيها عندما يصل الصوت ويبدأ السامع في إدراك الكلام وفهمه .

(د) علم الأصوات التجريبي Experimiental Phonetics .

ويدرس خصائص الأصوات اللغوية باستخدام الأجهزة والآلات الحديثة وغيرها من أجهزة القياس لمعرفة الخصائص الصوتية للجهر أو الهمس أو غيرها من الملامح الصوتية أو استخدام الأشعة السينية في تصوير أعضاء النطق عند نطق صوت معين أو غير ذلك . وقد يسمى أيضاً علم الأصوات الآلي Instrumental Phonetics أو علم الأصوات المعملي Laboratory Phonetics .

٢ ـ علم الفونيمات Phonology

علم يدرس الصوت من خلال وظيفته داخل البنية اللغوية أي من حيث علاقته بالأصوات السابقة عليه واللاحقة إياه كما يدرس علاقة الصوت بالدلالة والمعنى والملامح والخبرة لكل صوت والوحدة التي يستخدمها في التحليل هي الفونيم Phoneme ويرمز له في التحليل بخطين مائلين / / .

٣ ـ علم الصرف Morphology

أو بمعنى أدق علم المورفيمات وهو يبحث في تصنيف المورفيمات وأنواعها ومعانيها المختلفة ووظائفها ويدخل في إطاره علم الصرف بالمفهوم التقليدي ويستخدم وحدة أساسية في التحليل هي المورفيم Morpheme ويرمز

له في التحيل بالقوسين { }.

٤ ـ علم النحو أو علم النظم Syntax

ويدرس أحكام وقوانين نظم الكلمات داخل الجمل والعبارات وأنواع الجمل والعلاقات النحوية التي تربط بين مكونات الجمل وهو جزء من علم القواعد Grammar الذي يشمل هذا العلم بالإضافة إلى علم الصرف .

٥ ـ علم الدلالة Semantics

يدرس الطبيعة الرمزية للغة ويحلل الدلالة من حيث علاقتها بالبنية اللغوية وتطور الدلالة وتنوعها والعلاقات الدلالية بين الكلمات والحالات الدلالية وغير ذلك .

وقد انبثق عن هذا العلم فروع أخرى هي :

(أ) علم المفردات Vocabulary

ويدرس حركية الثروة اللفظية كما تتمثل في المفردات من حيث مقدارها وتنوعها وعدد الكلمات التي تستخدم في مجال معين والكلمات المقترضة من لغات أخرى والكلمات الحية النشطة التي يستخدمها المتكلم بلغة معينة وتلك التي لا يستخدمها ولكن يعرف معناها وغير ذلك مما يتصل بالمفردات .

(ب) علم المعاجم النظري Lexicology

وهو يدرس ويحلل الدلالة المعجمية للكلمات من حيث طبيعتها ومكوناتها وتطورها وتغيرها ولذلك فهو يتداخل أحياناً مع علم الدلالة لاشتراكهما في بعض الموضوعات ولكنه أضيق مجالاً من علم الدلالة إذ لا يهتم علم المعاجم بوضع النظريات الدلالية وإنما يكتفي بدراسة دلالة الكلمات وأنواع الدلالة وما يتصل بذلك .

٦ ـ علم اللغة التاريخي Historical Linguistics

ويدرس التطورات اللغوية في فترات زمنية متعاقبة على المستويات الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية ومعنى هذا أن هناك علم أصوات

تاريخي وعلم الصرف التاريخي وعلم النحو التاريخي وعلم الدلالة التاريخي وأهم ما يسفر عنه هذا العلم من نتائج يتمثل في القوانين التي تحكم التطور اللغوي على هذه المستويات المختلفة وكل ذلك بالنظر إلى لغة معينة أو عدة لغات في فترات زمنية مختلفة أي وهي في حالة الحركة Dynamic.

٧ ـ علم اللغة المقارن Comparative Linguistics

ويدرس الظواهر الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية دراسة مقارنة في عدد من اللغات التي تنتمي إلى أصل واحد أو عائلة لغوية واحدة ، ومعنى هذا أن هناك فروعاً أخرى لهذا العلم تتمثل في علم الأصوات المقارن وعلم الصرف المقارن وعلم النحو المقارن وعلم الدلالة المقارن لأنه من النادر أن يدرس الآن عالم واحد كل هذه الظواهر دفعة واحدة وإنما الشائع التخصص في دراسة مستوى من هذه المستويات . وبناء على هذه الدراسات المقارنة يستطيع علماء اللغة استخلاص بعض الصور اللغوية المشتركة بين اللغات ذات الأصل الواحد أو قد يسعى بعضهم لبناء اللغة الأم التي انحدرت منها هذه اللغات وكان هذا هو الهدف الرئيسي لهذا العلم في القرن التاسع عشر .

٨ ـ علم اللهجات Dialectology

وهو علم يدرس خصائص اللهجات في اللغة الواحدة كما تظهر في الفروق الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية ويرجع الفضل في ظهور هذا العلم واستقراره لعلم اللغة التاريخي والمقارن .

٩ ـ علم اللغة الوصفي Descriptive Linguistics

ويدرس اللغة كما هي مستعملة في زمان أو مكان معين أي يدرس اللغة وهي في حالة ثبات Static أو ما يسمى بحالة من حالات اللغة ، وتتم الدراسة أيضاً على المستويات الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية أو على مستوى واحد منها وهو بهذا المعنى يقابل علم اللغة التاريخي الذي يدرس اللغة عبر فترات زمنية من تاريخ اللغة أي يدرس اللغة وهي في حالة حركة Dynamic .

١٠ ـ علم اللغة المعياري Prescriptive Linguistics

وهو علم ليس له وجود واضح بين فروع علم اللغة فهو منهج في دراسة اللغة أكثر منه علم من علوم اللغة وكان من الشائع وصف الدراسات اللغوية التقليدية بأنها دراسات معيارية أي تدرس اللغة لهدف معين مثل وضع قواعد لتعليم اللغة أو المحافظة عليها ، أي أن الدراسة المعيارية للغة لم تكن تدرس اللغة في ذاتها ومن أجل ذاتها وإنما تدرسها لهدف معين ، وهو بهذا المعنى يقابل علم اللغة الوصفي الذي يدرس اللغة في ذاتها ومن أجل ذاتها للوصول إلى القوانين العامة التي تحكمها دون النظر إلى الجوانب المعيارية مثل وضع القواعد أو المحافظة على اللغة أو تعديلها وغير ذلك .

١١ ـ علم اللغة التقابلي Contrastive Linguistics

ويدرس أوجه الشبه والاختلاف بين لغتين أو أكثر لا تنتميان إلى عائلة لغوية واحدة مثل العربية والإنجليزية ، ويتم ذلك على المستويات الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية .

١٢ ـ علم اللغة الرياضي Mathematical Linguistics

وهو العلم الذي يقوم بتحليل المادة اللغوية باستخدام أساليب العلوم الرياضية في الإحصاء والتحليل وقد يسمى علم اللغة الإحصائي Computa-tional Linguistics حين يستخدم العقول الآلية في عمليات الإحصاء والتحليل ويدخل في إطار علم اللغة الرياضي أيضاً استخدام المنطق الرياضي في تحليل اللغة .

١٣ ـ علم الجرافيمات (الكتابة) Graphemics

يتناول هذا العلم دراسة نظم الكتابة المختلفة في اللغات من حيث القواعد المستخدمة في التعبير الخطي عن الكلام ويستخدم هذا العلم وحدة تحليلية تسمى الجرافيم Grapheme تقابل الوحدة الصوتية الفونيم على المستوى النطقي وذلك لبيان الفروق بين تحليل اللغة المكتوبة واللغة المنطوقة .

١٤ ـ علم الحركة الجسمية Kinemics

وهو علم يدرس الحركات الجسمية المصاحبة للكلام أو تسد مسدّه ولها معنى معين لدى جماعة لغوية معينة وتتخذ هذه الحركات أشكالاً مختلفة وتتم أحياناً باليد أو الرأس أو العين أو بالجسم الإنساني كله وتتوزع عادة حسب المواقف المختلفة ويستخدم هذا العلم وحدة تحليلية تسمى الكينيم Kineme وتدل على الحركة المجردة من حركات الجسم ويستعين هذا العلم بالرسم أو التصوير لتحديد الحركات المصاحبة للكلام .

١٥ ـ علم اللغة الشمولي Universal Linguistics

وقد يسمى علم اللغة الكلي أو الشامل وهو يدرس اللغات المختلفة صوتياً وصرفياً ونحوياً ودلالياً بهدف الوصول إلى القواعد والأصول اللغوية العامة التي تشترك فيها اللغات الإنسانية المختلفة بغض النظر عن القواعد الخاصة التي تنفرد بها كل لغة عن الأخرى أو كل مجموعة أو عائلة لغوية عن الأخرى .

ثانياً : علم اللغة التطبيقي : Applied Linguistics :

وهو كما قلت من قبل ذلك الفرع الكبير من علم اللغة الذي يستغل نتائج ودراسات علم اللغة النظري أو علم اللغة العام وتطبيقها في مجال لغوي معين ويندرج تحت هذا العلم فروع هي :

١ ـ علم اللغة الجغرافي Geolinguistics

وهو علم يقوم بدراسة وتصنيف اللغات واللهجات طبقاً لموقعها الجغرافي وبالنظر إلى خصائصها اللغوية الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية التي تفرق لغة عن لغة أو لهجة عن لهجة في البلد الواحد أو في عدة بلدان تتكلم لغة واحدة ، وهو يستند في ذلك إلى علم اللهجات النظري وغالباً ما تنتهي هذه الدارسة في علم اللغة الجغرافي بوضع الأطالس اللغوية حيث توزع الخصائص اللغوية على الخرائط الجغرافية برموز خاصة توضح الخصائص والفروق بين كل لغة وأخرى أو بين كل لهجة وأخرى على

المستوى الأفقي .

٢ ـ علم اللغة الاجتماعي Sociolinguistics

وهو يدرس اللهجات الاجتماعية أو الطبقية في كل مجتمع لغوي من حيث خصائصها الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية وتوزيعها داخل هذا المجتمع ودلالتها على المستويات الاجتماعية المختلفة ، أي يدرس اللغة على المستوى الرأسي ، كما يدرس أيضاً مشاكل الازدواج اللغوي مثل الفصحى والعامية وبصورة عامة يدرس التأثير المتبادل بين اللغة والمجتمع ويطلق عليه علماء الاجتماع علم الاجتماع اللغوي Sociology of Language ولكن هناك فرقاً بين تناول كل من علماء اللغة وعلماء الاجتماع لهذه العلاقة بين اللغة والمجتمع .

٣ ـ علم الأسلوب Stylistics

ويهتم هذا العلم بدراسة وتحليل مظاهر التنوع والاختلاف في استخدام الناس للغة ما، وبخاصة على مستوى اللغة الأدبية أو الفنية وهو يطبّق في هذه الدراسة نتائج ودراسات علم اللغة الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية وقد يدرس اللغة المكتوبة كما تتمثل في لغة شاعر أو كاتب ويحاول أن يرصد الملامح اللغوية التي تنفرد بها لغة هذا الكاتب أو ذاك الشاعر ، كما يدرس أيضاً اللغة المنطوقة كما تتمثل في لغة الخطابة أو الإذاعة أو لغة الإعلان المكتوبة والمسموعة وغير ذلك من أوجه التنوع والاختلاف في استخدام اللغة ، وهو يستخدم أحياناً الطرق الإحصائية في حصر الصيغ والمفردات التي تميز مستوى لغوي عن آخر وحينئذ قد يسمى علم الأسلوب الإحصائي ، وهو بصورة عامة البديل عن علم البلاغة التقليدي لأن من مهامه أيضاً تحليل ودراسة الاستخدامات المجازية للغة ولكن بطرق ومناهج تتصل بعلم اللغة ومفاهيمه في التحليل ، ويطلق عليه أحياناً في العربية علم الأساليب أو الأسلوبية .

٤ ـ علم اللغة النفسي Psycholinguistics

يختص هذا العلم بدراسة العوامل النفسية المؤثرة في اكتساب اللغة الأم وخاصة عند الأطفال أو تعلم لغة أجنبية كما يدرس عيوب النطق والكلام والعلاقة بين النفس البشرية واللغة بشكل عام من حيث الاكتساب والإدراك عند المتكلم أو السامع وذلك على المستويات الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية ، ويرجع الفضل في استقرار هذا العلم لنظرية تشومسكي .

٥ ـ علم أمراض الكلام Speech Pathology

ويعده بعض العلماء جزءاً من علم اللغة النفسي وهو يهتم بدراسة وعلاج الأمراض المتصلة بعيوب الكلام والنطق عند الأطفال والكبار على السواء .

٦ ـ فن صناعة المعاجم Lexicography

وهو الفرع التطبيقي لعلم المعاجم Lexicology ويدرس فن صناعة المعجم وتأليفه من حيث طرق ترتيب المفردات واختيار المداخل وإعداد التعاريف والشروح للكلمات داخل المعجم والصور والنماذج المصاحبة للشروح وغير ذلك من العمليات الفنية حتى يتم إخراج المعجم في صورته النهائية .

٧ ـ علم اللغة التعليمي Pedagogical Linguistics

ويهتم هذا العلم بالطرق والوسائل التي تساعد على تعليم اللغة الأم أو اللغات الأخرى التي يتعلمها الطلاب في المدارس بالاستفادة من نتائج علم اللغة؛ الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، كما يعد البرامج والخطط التي تؤهل معلم اللغة للقيام بواجبه على الوجه الأكمل سواء بنفسه أو بمساعدة المعامل اللغوية Language Laboratories .

تلك هي أهم فروع علم اللغة بشقيه النظري والتطبيقي ومنها نعرف كيف تطور هذا العلم في النصف الثاني من هذا القرن تطورا هائلا واقتحم ميادين أخرى لا تقل أهمية عن الدراسات النظرية مثل عمليات تخليق الكلام والترجمة الآلية وتحويل الصوت المنطوق إلى لغة مكتوبة وعلاج الصم

والبكم وغير ذلك من النتائج الهامة بل المذهلة وكل ذلك يلقي على عاتقنا نحن أبناء اللغة العربية تبعات لا مناص من مواجهتها والنهـوض بها فنحن أصحاب تراث لغوي ضخم يرجع إلى أكثر من ألف عام ، فأقدم مؤلف لغوي وصل إلينا هو معجم «العين» للخليل بن أحمد (ت ١٧٥ هـ) وأقدم كتاب في النحو هو كتاب سيبويه (ت ١٨٠ هـ) ومنذ ذلك التاريخ وحتى اليوم لم تتوقف حركة التأليف في اللغة العربية ودراستها ولا شك أن هذا الماضي العريق يحدد لنا هذه التبعات التي أشرت إليها وتتمثل في أمرين :

الأول هو دراسة التراث اللغوي العربي دراسة علمية لإبراز دور علماء العربية القدماء في تاريخ الفكـر اللغوي بعـامة ، وللبحث عمـا يصلح من الأصول اللغوية التي وضعوها لكي تصبح أصولاً لعلم لغة عربي حديث يساير ما بلغته هذه الدراسات اليوم في الغرب من تقدم وكما قيل بحق فإن أول التجديد هو قتل القديم درساً .

أما الأمر الثاني فهو معرفة علمية وعملية بطرق ومناهج علم اللغة التي رأينا طرفاً منها في هذه المقدمة ولا بأس علينا في ذلك فقد نقلنا كما نقل أجدادنا عن الحضارات الأخرى وجاوزنا الآن في كثير من العلوم طور النقل إلى طور التأليف الأصيل والتفكير الفريد المرتبط بتراثنا وحضارتنا ولكنا ما زلنا حتى اليوم في مجال الدراسة اللغوية نعيش عيالاً على تراث أجدادنا من علماء العربية القدماء لم نصنف شيئاً ولم نسهم بشيء في دراسـة العربيـة وتعليمها ، ولعل هذا هو المبرر الوحيد لكتابة هذه المقدمة في دراسة اللغة لعلنا نعرف ونتعلم ونفكر .

حلمي خليل

المصـــادر والمراجع

أولاً : المصادر والمراجع العربية

إبراهيم أنيس (دكتور) .

ـ الأصوات اللغوية .

القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧١ م .

ـ دلالة الألفاظ .

القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٦ م .

إبراهيم بيومي مدكور (دكتور) .

ـ في اللغة والأدب .

القاهرة ، دار المعارف ، سلسلة إقرأ (٣٣٧) ، ١٩٧٠ م .

أحمد مختار عمر (دكتور) .

ـ دراسة الصوت اللغوي .

القاهرة ، عالم الكتب ، ط . أولى ، ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م .

ـ علم الدلالة .

الكويت ، ١٩٨٢ م .

ـ من قضايا اللغة والنحو .

القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٧٤ م .

الأنباري ، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد .

ـ الإنصاف في مسائل الخلاف ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد .

القاهرة مطبعة السعادة ، ط . ثانية ، ١٩٥٥ م .

ابن الأنباري ، محمد بن القاسم .

ـ الأضداد ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم .

الكويت ، دائرة المطبوعات والنشر ، ١٩٦٠م .

أولمان ، ستيفن .
ــ دور الكلمة في اللغة ، ترجمة د . كمال بشر .
القاهرة ، مكتبة الشباب ، ١٩٧٥ م .
برجشتراسر .
ــ التطور النحوي للغة العربية ،
أخرجه وعلق عليه د . رمضان عبد التواب .
القاهرة ، مكتبة الخانجي ، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢ م .
بروكلمان ، كارل .
ــ فقه اللغات السامية ، ترجمة د . رمضان عبد التواب .
القاهرة ، ١٩٧٧ م .
تمام حسان (دكتور) .
ــ الأصول .
القاهرة ، الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٨٢ م .
ــ اللغة بين المعيارية والوصفية .
القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٥٨ م .
ــ اللغة العربية مبناها ومعناها .
القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٣ م .
الثعالبي ، أبو منصور عبد الملك بن إسماعيل .
ــ فقه اللغة وسر العربية ، تحقيق السقا والأبياري ، وشلبي .
القاهرة ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٥٧هـ/١٩٣٨ م .
الجاحظ ، أبو عثمان عمرو بن بحر .
ــ البيان والتبيين ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون .
القاهرة ، مكتبة الخانجي ، ط . رابعة . ١٩٧٥ .
ابن جني ، أبو الفتح عثمان .
ــ الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار

القاهرة ، مطبعة دار الكتب المصرية ، ١٣٧٤هـ/١٩٥٥ م .

جواد علي (دكتور) .

ــ تاريخ العرب قبل الإسلام (القسم اللغوي) .

بغداد ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، الجزء السابع ، ١٣٧٧هـ/١٩٥٧ م .

الجواليقي ، أبو منصور موهوب بن أحمد .

ــ شرح أدب الكاتب .

القاهرة ، مكتبة القدس ، ١٣٥٠هـ .

أبو حاتم الرازي ، أحمد بن حمدان .

ــ كتاب الزينة في الكلمات العربية الإسلامية ، تحقيق فيض اللّه الهمداني .

القاهرة ، مطابع دار الكتاب العربي ، الجزء الأول ، ١٩٥٧ م .

القاهرة ، مطابع الرسالة ، الجزء الثاني ، ١٩٥٨ م .

حسن ظاظا (دكتور) .

ــ الساميون ولغاتهم .

الإسكندرية ، مطبعة المصري ، توزيع دار المعارف ، ١٩٧١ م .

ــ اللسان والإنسان .

الإسكندرية ، مطبعة المصري ، توزيع دار المعارف ، ١٩٧١ م .

حسين نصّار (دكتور) .

ــ المعجم العربي نشأته وتطوره .

القاهرة ، مكتبة مصر ، ط . ثانية ، ١٩٦٨ م .

حلمي خليل (دكتور) .

ــ التفكير الصوتي عند الخليل .

الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٨ م .

ــ العربية وعلم اللغة البنيوي .

الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٨ م .
ـ اللغة والطفل في ضوء علم اللغة النفسي .
بيروت ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٦ م .
ـ الكلمة ، دراسة لغوية معجمية .
الإسكندرية ، الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٨٠ م .
ـ المولد في العربية .
بيروت ، دار النهضة العربية ، ط . ثانية ١٩٨٥ م .

الخليل بن أحمد الفراهيدي :
ـ كتاب العين ، تحقيق د . عبد الله درويش .
بغداد ، مطبعة العاني ، ١٣٨٦هـ/١٩٦٧ م .

خليل يحيىٰ نامي (دكتور) .
ـ دراسات في اللغة العربية.
القاهرة، دار المعارف.

داود حلمي (دكتور).
ـ المعجم الإنجليزي بين الماضي والحاضر .
الكويت ، مطبعة مكهوي ، ١٩٧٨ م .

دي سوسير ، فرديناد .
ـ دروس في الألسنية ، ترجمة القرماوي والشاوش وعجينة .
تونس ، الدار العربية للكتاب ، ١٩٨٥ م .

ربحي كمال (دكتور) .
ـ التضاد في ضوء اللغات السامية .
بيروت ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٥ م .

الزبيدي ، أبو بكر محمد بن الحسن الأندلسي .
ـ طبقات النحويين واللغويين ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم .
القاهرة ، دار المعارف ١٩٧٣ م .

رمضان عبد التواب (دكتور) .
ـ فصول في فقه العربية .
القاهرة ، مكتبة التراث ، ط . أولى ، ١٩٧٧ .
ـ المدخل إلى علم اللغة .
القاهرة ، مكتبة الخانجي ، ١٩٨٢ م .

زكي مبارك (دكتور) .
ـ النثر الفني في القرن الرابع الهجري .
القاهرة ، المكتبة التجارية الكبرى ، ١٩٥٧ م .

سعد مصلوح (دكتور) .
ـ دراسة السمع والكلام .
القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٨٠ م .

ابن سلام الجمحي .
ـ طبقات فحول الشعراء ، تحقيق وشرح محمود محمد شاكر .
القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٢ م .

سيبويه ، أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر .
ـ الكتاب ، تحقيق عبد السلام هارون .
القاهرة ، أربعة أجزاء ١٩٦٦ م ـ ١٩٧٠ م .

السيرافي ، أبو سعيد الحسن بن عبد الله .
ـ أخبار النحويين البصريين تحقيق الزيني وخفاجي .
القاهرة ، مطبعة الحلبي ، ط . أولى ١٣٧٤هـ/١٩٥٥ م .

السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن .
ـ الاقتراح في أصول النحو ، تحقيق د . أحمد محمد قاسم .
القاهرة ، مطبعة السعادة ، ١٣٩٦هـ/١٩٧٦ م .
ـ المزهر في علوم اللغة ، تحقيق جاد المولى بالاشتراك .
القاهرة ، دار إحياء الكتب العربية .

صبحي الصالح (دكتور) .
ـ دراسات في فقه اللغة .
بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٨٣ .

أبو الطيب اللغوي ، عبد الواحد بن علي الحلبي .
ـ الأضداد في كلام العرب ، تحقيق د . عزة حسن .
دمشق ، مطبوعات المجمع العلمي العراقي ، ١٣٨٣هـ/١٩٦٣ م .

عبد الرحمن أيوب (دكتور) .
ـ الكلام إنتاجه وتحليله .
الكويت ، مطبوعات جامعة الكويت ، ١٩٨٤ م .

عبد السلام المسدي (دكتور) .
ـ التفكير اللساني في الحضارة العربية .
تونس ، الدار العربية للكتاب ، ١٩٨١ م .

عبد العزيز مطر (دكتور) .
ـ لحن العامة في ضوء التطور اللغوي .
القاهرة ، دار الكاتب العربي ، ١٣٨٦هـ/١٩٦٧ م .

عبد القاهر الجرجاني
ـ دلائل الإعجاز ، شرح وتحقيق أحمد مصطفى المراغي .
القاهرة ، المكتبة العربية ، ط . أولى ١٣٦٩هـ/١٩٥٠ م .

ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله .
ـ شرح ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد .
مصر ، مطبعة السعادة ، ط . خامسة ، ١٣٦٧هـ/١٩٤٧ م .

علي عبد الواحد وافي (دكتور) .
ـ علم اللغة .
القاهرة ، مكتبة نهضة مصر ، ط رابعة ، ١٣٧٧هـ/١٩٥٧ م .

ـ فقه اللغة .
القاهرة ، دار نهضة مصر ، ط . سادسة .
علي القاسمي (دكتور) .
ـ علم اللغة وصناعة المعاجم .
الرياض ، مطبوعات جامعة الرياض ، ١٩٧٥ م .
عبد المجيد عابدين (دكتور) .
ـ المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية .
القاهرة ، مطبعة الشبكشي ، ط . إولى ، ١٩٥١ م .
عبده الراجحي ، (دكتور) .
ـ فقه اللغة في الكتب العربية .
بيروت ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٢ م .
ـ النحو العربي والدرس الحديث .
الإسكندرية ، مطبعة دار نشر الثقافة ، ١٩٧٧ م .
الغزالي ، أبو حامد.
ـ مشكاة الأنوار تحقيق وتقديم د . أبو العلا عقيقي .
القاهرة ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٣٨٣هـ/١٩٦٤ م .
ابن فارس ، أبو الحسن أحمد بن زكريا .
ـ الصاحبي ، تحقيق ، السيد أحمد صقر .
القاهرة ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، ١٩٧٧ م .
فاضل الساقي (دكتور) .
ـ أقسام الكلام العربي .
القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٦ م .
الفرّاء ، أبو زكريا يحيى بن زياد .
ـ معاني القرآن ، تحقيق نجاتي والنجار .
القاهرة ، الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٨٠ .

فاطمة محجوب (دكتورة) .
ـ دراسات في علم اللغة .
القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٦ م .

فندريس ، ج .
ـ اللغة ، ترجمة الدواخلي والقصاص .
القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٥٠ م .

ابن قتيبة ، أبو محمد عبد الله بن مسلم .
ـ أدب الكاتب ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد .
القاهرة ، المكتبة التجارية الكبرى ط . رابعة ، ١٣٨٢ هـ/١٩٦٣ م .

كريستل ، دافيد .
ـ التعريف بعلم اللغة ، ترجمة د . حلمي خليل .
الإسكندرية ، الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٩ م .

كمال بشر (دكتور) .
ـ علم اللغة العام (الأصوات) .
القاهرة ، دار المعارف ، ط . ثانية ١٩٧١ م .
ـ علم اللغة (القسم الثاني) .
القاهرة ، دار المعارف ، ط . ثانية ، ١٩٧١ م .

ليونز جون .
ـ نظرية تشومسكي اللغوية ، ترجمة وتعليق . د . حلمي خليل .
الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٥ م .

مجمع اللغة العربية .
ـ المعجم الوسيط .
القاهرة ، دار المعارف ، ط . ثانية ١٣٩٢ هـ/١٩٧٢ م .

محمد أحمد أبو الفرج (دكتور) .
ـ مقدمة لدراسة فقه اللغة .
بيروت ، دار النهضة العربية ، ط . أولى ١٩٦٦ م .
محمد الأنطاكي .
ـ الوجيز في فقه اللغة .
بيروت ، مكتبة دار المشرق ، ط . ثالثة ، ١٩٦٩ م .
محمد علي الخولي (دكتور) .
ـ قواعد تحويلية للغة العربية .
الرياض ، ط . أولى ، ١٩٨١ م .
ـ معجم علم اللغة النظري .
بيروت ، مكتبة لبنان ، ط . أولى ، ١٩٨٢ م .
محمد المبارك .
ـ فقه اللغة ، دمشق ١٩٦٠ م .
محمود السعران (دكتور) .
ـ علم اللغة ، مقدمة للقاريء العربي .
الإسكندرية ، دار المعارف ، ١٩٦٢ م .
محمود فهمي حجازي (دكتور) .
ـ علم اللغة العربية .
الكويت ، وكالة المطبوعات ، ١٩٧٤ م .
ـ مدخل إلى علم اللغة .
القاهرة ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٧٨ م .
ـ المعجميات الحديثة .
القاهرة ، طبعة خاصة ، ١٩٧٨ م .
ابن منظور ، جمال الدين محمد بن مكرم .
ـ لسان العرب .

القاهرة ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، نسخة مصورة عن طبعة بولاق .

مهدي علام (دكتور) .
ـ المجمعيون في خمسين عاماً .
القاهرة ، مجمع اللغة العربية ، ١٤٠٦ هـ/١٩٨٦ م .

مونين ، جورج .
ـ تاريخ علم اللغة ، ترجمة د . بدر الدين قاسم .
دمشق ، مطبعة جامعة دمشق ، ١٣٩٢هـ/١٩٧٣ م

نايف خرما (دكتور) .
ـ أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة .
الكويت ، سلسلة عالم المعرفة رقم (٩) ، ١٩٧٨ م .

ابن النديم .
ـ الفهرست .
بيروت ، دار المعرفة للطباعة والنشر .

أبو هلال العسكري .
ـ الفروق في اللغة .
بيروت ، دار الآفاق ، ١٩٧١ م .

ولفنسون ، إسرائيل .
ـ تاريخ اللغات السامية .
القاهرة ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٣٤٨ هـ/١٩٢٩ م .

ابن يعيش، موفق الدين بن يعيش.
ـ شرح المفصل .
القاهرة ، الطباعة المنيرية ، بدون تاريخ .

ثانياً: المراجع الأجنبية

Bloomfield, l.

- Language.
  George Allen & Unwin, London, 1950.

Chomsky, N.

- Aspects of The Theory of Syntax.
  Massachustes, 1965.
- Cartesian Linguistics.
  New York, 1960.

Ctystal, D.

- Linguistics.
  Penguin Books, Lodnon, 1974.

De Saussure, F.

- Course in General Linguistics.
  Peter Owen. London, 1974.

Ducrot & Todorv.

- Encyclopedic Dict. of Sciences of Language.
  Translated by Catherine Porter Basil Blackwell. Oxford, 1981.

Firth, J. R.

- Paper in Linguistics.
  Oxford Univ. Press, London, 1957.

Harthmann & Stork.

- Dict. of Language and Linguistics London, 1972.

Ivic, Milka.

- Trends in Linguistics.
  Mouton, The Hague, Paris, 1970.

Jespersen, Otto.

- Language, Its Nature. Development and Origin.
  London, 1959.

Kramsky, Jiri.

- The Word as a Linguistics Unit.
  Mouton, The Hague, Paris, 1969.

Leech, G.

- Semantics.
  Pelican Books, London, 1976.

Lehmann, Winferd.
- Historical Linguistics.
  London.

Lyons, John.
- Introduction to Theoritical Linguistics.
- Semantics.
  Cambridg Univ. Press, Tow Vols, 1977.

Malinowsk, B.
- The Problem of Meaning in Primitive Languages.
  The Meaning of Meaning, New York, 1923.

Malmberg, Bertil (Ed).
- Manual of Phonetics.
  Holland, 1968.

O'Connor, J. D.
- Phonetics.
  Pelican Books, London, 1973.

Odgen, C. K. & Richards, I. A.
- The Meaning of Meaning.
  New York, 1923.

Palmer, Frank.
- Grammar.
  Penguin Book, London, 1976.

Robins, R. H.
- A Short History of Linguistics.
  Longmans, London, 1967.
- General Linguistics.
  Londons, 3ed, 1980.

Sapir, Edward.
- Language.
  New York, 1949.

Trubetzkoy, N. S.
- Principals of Phonology.
  California Univ. Press, 1969.

Versteegh, C. H. M.
- Greek Elements in Arabic Linguistics Thinking.
  Lieden. J. Brill, 1977.

Wright, William.
- Lectures on Comparative Grammar of The Semitic Languages.

London 1890.

Zgusta, Ladislav.
- Manual of Lexicography.
Mouton, The Hague Paris, 1971.

ثالثاً: الدوريات

(أ) الدوريات العربية:

١ ـ مجلة اللسانيات، الجزائر المجلد الأول العدد الأول ١٩٧١ م.
٢ ـ مجلة اللسانيات، الجزائر المجلد الثاني العدد الأول ١٩٧٢ م.
٣ ـ مجلة المجلة، القاهرة المجلد العاشر العدد ١١٤، ١٩٦٦ م
٤ ـ مجلة فصول القاهرة العدد الثاني ١٩٨١ م.

(ب) الدوريات الأجنبية:

Lingua. Vol 45, 1978.

الفهرس


Bibliotheca Alexandrina
1185158